أحمد زكي الخياط

تاريخ المحاماة في العراق

١٩٠٠ - ١٩٧٢

تحقيق

المحامي
أحمد مجيد الحسن

٢٠٢٥

تـقـديــم

أصدر المرحوم أحمد زكي الخياط قبل وفاته كتاب (تاريخ المحاماة في العراق ١٩٠٠ – ١٩٧٢)[١] سنة ١٩٧٣، وهو كتاب رائد في بابه، لم يسبق ان أُلِّف في موضوعه.

وقد تناول فيه تاريخ المحاماة منذ أقدم العصور الى سنة ١٩٧٢، وان كان تاريخ المحاماة قديماً قد تناولته مؤلفات كثيرة، الا ان تاريخ المحاماة في العراق الذي بدأ منذ سنة ١٨٧٦ حين أسست مدرسة حقوق إستانبول ودرس فيها أوائل المحامين العراقيين لم يتناوله قبل الخياط أي مؤلِف آخر.

وتأتي أهمية الكتاب أن مؤلفه عاصر خريجي تلك المدرسة، وكذلك المؤسسات القضائية العثمانية، ولاحظ تطورها وتوسعها أيام الاحتلال البريطاني ثم الحكم الوطني، ولأن المؤلف عاصر تأسيس مدرسة حقوق بغداد سنة ١٩٠٨ ومعرفته بمعظم خريجيها ومزاملته لهم فيها ثم في دوائر الدولة وفي النشاطات الوطنية والثقافية.

أما نقابة المحامين العراقيين التي أُسست سنة ١٩٣٣، فإنه وان لم ينتمِ اليها الّا سنة ١٩٤١، الّا ان حديثه عنها كان حديث العارف، لمعاصرته تأسيسها ومعرفته برجالاتها، واطلاعه على وثائقها لا سيما بعد أن انتخب وكيلاً لها مرتين سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٦٧.

لذا فان جميع من كتب عن المحاماة في العراق او عن نقابة المحامين العراقيين بعد ذلك، هم عيال على كتاب المرحوم الخياط كما ورد في أحد المصادر[٢].

---

[١] . تاريخ المحاماة في العراق ١٩٠٠- ١٩٧٢، احمد زكي الخياط، أشرف على طبعه المحامي عبد الجبار عبد الحسين البياتي، مطبعة المعارف – بغداد، ١٩٧٣..

[٢]. أحمد مجيد الحسن، تاريخ نقابة المحامين، مطبعة الكفيل كربلاء، ٢٠١٩، ص(١٢).

ولمرور أكثر من ٥٠ سنة على إصدار الكتاب ولأهميته كما ذكرتُ آنفا، ولفقدانه في الأسواق والمكتبات قررت تحقيقه وإعادة طبعه، كما يأتي:

١. تصويب جميع الأغلاط المطبعية واللغوية إن وجدت.

٢. الإشارة في الهوامش الى الاختلافات التي قد توجد في الكتاب مع ما هو مثبت في سجلات قرارات (اللجنة الإدارية) كما سميت في قانون المحاماة رقم (٦١) لسنة ١٩٣٣، ثم في سجلات قرارات (مجلس النقابة) كما سمي في القانون رقم (٨٤) لسنة ١٩٦٠ وما بعده.

وتعد هذه السجلات المصدر الرسمي المعتمد لوقائع النقابة ونشاطاتها، وقد اشرتُ الى تلك الاختلافات في الحالتين بكلمة (سجل القرارات). مع تعقيب الهوامش التي أدرجها الخياط في كتابه بكلمة (المؤلف).

٣. نظراً لمرور مدة طويلة على اصدار الكتاب، وعدم معرفة الأجيال الحاضرة بالأعلام الواردة فيه، قمتُ بترجمتهم إحياءً لذكراهم.

٤. قبل القيام بتحقيق الكتاب حصلت على موافقة عائلة المرحوم الكريمة على إعادة طبعه وتحقيقه، أثبتها في ملاحق الكتاب.

٥. قدمت عائلة المرحوم لمتحف نقابة المحامين عند تأسيسه، البوم صورٍ يحتوي على صوره في مختلف الدوائر والأماكن والنشاطات التي مارسها، وبعد رفد ما يحتاجه المتحف منها، سلم الالبوم كاملاً الى دار الكتب والوثائق ليستفيد منها الكتّاب والباحثون، وقد قدمت الدار كتاب شكر الى عائلة المرحوم ثُبت في ملاحق الكتاب.

ومن الله التوفيق.

بغداد – الكرادة الشرقية ٢٠٢٥ **أحمد مجيد الحسن**

أحمد زكي الخياط

سيرة ذاتية

ولد المؤلف في مطلع القرن الماضي في بغداد سنة ١٩٠٠، وتتلمذ في بداية حياته في كتاتيبها، ثم أكمل المرحلة الابتدائية والثانوية في المدرسة الجعفرية.

ونشأ في عائلة حرصت على تعليم أبنائها، وأثرت كثيراً في تكوينه الفكري وبناء شخصيته التي كانت حافلة بالمنجزات الإدارية والعلمية والثقافية.[١]

دخل مدرسة الحقوق سنة ١٩٢١ وتخرج فيها في ١٩٢٥/١/١٥، ومن زملائه فيها صالح جبر ومنير القاضي وسعد صالح وصادق البصام.

كان الخياط قد شغل وظائف إدارية في مديرية البريد والبرق في بغداد قبل تخرجه.

---

[١]. أ.د. اخلاص لفتة عزيز وزيدون طه صالح، احمد زكي الخياط ودوره الإداري والدبلوماسي حتى عام ١٩٥٨، مجلة المستنصرية للعلوم الإنسانية/ عدد خاص لمؤتمر كلية التربية التخصصي السابع والعشرين للعلوم الإنسانية والتربوية، ٢٨ – ٢٩ شباط ٢٠١٤.

ولحاجة المملكة العراقية في بداية تأسيسها الى موظفين حقوقيين لشغل الوظائف الإدارية المهمة، ولقلة عددهم حينذاك، فان خريج مدرسة الحقوق - كلية الحقوق لاحقاً سرعان ما كان يعين في احدى تلك الوظائف، لذا فما ان تخرج حتى عُيّن مديراً لناحية الكوفة سنة ١٩٢٦.

لقد أبدى الخياط في تلك الوظيفة حنكةً إدارية وكفاءةً مشهودة في معالجة المشاكل الملحة التي تعانيها الناحية، كمجابهة الفيضان الذي كان الهم الشاغل للإدارة والحكومة على حد سواء في النصف الأول من القرن الماضي، حيث يتلف الزرع والضرع، ويقضي على تعب الفلاحين وآمالهم في الحصول على ما يقيم معاشهم وحاجاتهم، قبل ان تؤسس سدود السيطرة عليه بعد منتصف القرن الماضي.

وأظهر حزمه كذلك في معالجة النزاعات والمشاكل التي تحصل بين القبائل البدوية القادمة من البادية، وترتاد مدن حافة الصحراء للميرة والاكتيال من اسواقها وتبادل المنافع، وكانت تلك من المشاكل المستعصية أيضاً في العراق يوم ذاك. وكذلك نجاحه في حل النزاعات على الأراضي الزراعية التي تحدث بين ملاكها الشيوخ.

لذا فقد لفَت الأنظار اليه، فكان يكلف بإدارة المدن التي تحتاج الى اداري حازم، وأخذ ينقل من مدينة الى أخرى من التي تعاني مشاكل معينة فيرشح لإدارتها، وكان في كل الوظائف التي تسنمها مثال الموظف الكفء الجاد، لذا نال استحسان رؤسائه وأولهم المرحوم الملك فيصل الأول الذي أثنى على عمله، لاعتقاده بكفاءته بقوله "انه لها"، وابلغه شخصياً بتعينه متصرفاً للواء الكوت (محافظاً لمحافظة واسط).

وقد تطورت مناصبه من مدير ناحية الى قائم مقام الهندية (طويريج) فـالقرنة ثم متصرف ألوية الكوت – العمارة – كربلاء - الحلة ثم الكوت.

وإضافةً لما تقدم فان الخياط لم تقتصر خدمته على وزارة الداخلية فحسب، فقد نقل الى وزارة الخارجية لتولي منصب نائب قنصل عام في المحمرة سنة١٩٣٠ فقنصل عام في بومبي في الهند سنة ١٩٣٤، ثم قنصل عام في القدس سنة ١٩٤٦، وقد ابدى في تلك المناصب الهمة والكفاءة نفسها التي عرف بها.

ويلاحظ في سيرة الخياط تنوع الوظائف التي تولاها، وعدم تهيبه في اثبات وجوده مع الموظفين البريطانيين في المدن التي تولى الإدارة فيها كـالقرنة والعمارة الذين كانوا يفرضون وجودهم وتدخلهم في إدارة تلك المدن.

ونقلاً عن أحد معاصري الخياط من الحلّيين[١]، الذي قال عنه أنه:

كان حازمًا يتحلّى بثقافة عالية وروح أدبيّة سامية بالإضافة إلى أخلاقه العالية، وكان يحب الأدباء ويدني مجلسهم منه، فكان مجلسه كعبة الأدباء والفضلاء وكان يلتذ بالمذاكرة معهم في شتّى المواضيع الأدبيّة والبحوث التاريخيّة.

ولمّا تولّى متصرفيّة الحلّة كانت الحالة مضطربة في اللّواء، إذ كانت بعض العشائر ينوون القيام بثورة مساندين عشائر الرميثة الذين قاموا بثورة في الخامس من مايس سنة ١٩٣٥، فأخذ يعمل عملًا متواصلًا لتهدئة شؤون اللواء المضطربة وإبعاد العشائر المتحفّزة للثورة عن القيام بها، وتمكّن من نشر الأمن في لواء الحلّة دون أن يكبّد الحكومة خسارة في المال أو الأنفس. ولم تصد الخياط الأعمال الإداريّة عن القيام بالإصلاحات العمرانيّة والثقافيّة

[١] . د. عبد الرضا عوض، الحلة وحكامها، سلسلة تراث الحلة، ٢٠١١، نقلاً عن مؤرخ الحلة المرحوم الشيخ يوسف كركوش.

فقد أولى هذه النواحي عناية فائقة فقام بفتح الشوارع وإنشاء الحدائق العامّة داخل الحلّة، وكان يخرج بنفسه يشرف عليها ويبدي الملاحظات.

وقد وجّه عنايته إلى نشر الثقافة فرأى أحسن وسيلة لنشرها بين مختلف الطبقات هي المكتبات فسعى لإنشاء بناية المكتبة العامّة، وطلب تزويدها بالكتب النافعة كما أهدى إليها كتبًا من مكتبته الخاصّة، وكذلك سعى إلى فتح مدرسة الفيحاء الابتدائيّة للبنين الواقعة في الجانب الصغير، فكان يحضر بنفسه للإشراف على بنائها ويبقى هناك الساعات الطوال يراقب سير البناء، وعمل على إيجاد أسماء شوارع الحلّة ومحلّاتها بالأسماء المنتزعة من تاريخها.

ومن المناصب الأخرى التي تولاها الخياط منصب مدير عام البرق والبريد سنة ١٩٣٧، في وزارة المواصلات ورئاسة لجان التسوية في تلكيف ثم كركوك سنة ١٩٣٧ في وزارة العدل.

وبعد ثورة مايس سنة ١٩٤١ ترك العمل الوظيفي، وانتمى الى نقابة المحامين في ١٩٤١/١٠/١٣. وبعد ثلاث سنوات تولى إدارة الدعاية العامة، ثم استقال من الوظيفة سنة ١٩٤٧ وعاد الى ممارسة المحاماة، وانتخب نائباً في مجلس النواب عن الحلة في السنة نفسها.

وبعد ذلك تسنم منصب مدير الإدارة القانونية في الجامعة العربية، ومنها عين وزيراً مفوضاً في السلك الدبلوماسي سنة ١٩٥٤، ثم أحيل على التقاعد من الوظيفة سنة ١٩٥٥.

ولقد لفت نظري ما جاء في مذكراته (أشخاص واحداث ١٩٠٠ – ١٩٥٨) ص ٢٠٧ الذي أصدرته عائلته سنة ٢٠١٦ ما يأتي:

انه وجد سنة ١٩٣٢ بين موظفي العمارة شاباً نشيطاً توسم فيه الذكاء والادراك في وظيفة بسيطة في احدى دوائر الحكومة فيها، وكان يتقن اللغات الإنكليزية

والفرنسية والألمانية والتركية الى جانب لغته الام العربية، وقد عز عليه ان يرى ذلك الشاب مطموراً في ذلك المكان المنعزل من العراق، فقرر ان يأخذ بيده ويضعه على الطريق الصحيح ليتمكن من إتمام مسيرة الحياة التي خلق لها، فسلمه كتاباً الى وزارة الخارجية يرشحه للسلك الدبلوماسي، على أن يلاحقه شخصياً بعده. وفعلاً قبلت وزارة الخارجية ترشيحه، وصار من خيرة موظفيها الدبلوماسيين وأبرزهم، وبعد وقت قليل عهدت اليه سكرتارية سفارة العراق في برلين، وقدم تقريراً للوزارة عن الحالة السياسية المضطربة في المانيا آنذاك فاستنتج بذكائه وتتبعه ان هتلر سيستولي على الحكم.

وبعد ستة أشهر حدث ما توقعه بالفعل وبدأت النازية تسيطر على الأوضاع.

والمغزى من هذا الكلام ان موظفي الدولة آنذاك كان همهم خدمة العراق وأبنائه، لذا فانه عندما وجد الخياط شخصاً قادراً على ان يقدم للعراق ما لا يستطيع غيره، بذل جهده لتمكينه من ذلك.

وهذا ما لا نجد اليوم، فقد تولى المسؤولية من همه الأول الكسب والتربح له ولعائلته بعيداً عن مصلحة العراق، لذا نجد ان المناصب قد تولاها من لا يحسن ادارتها، وانتهت قاعدة الرجل المناسب في المكان المناسب.

وحادثة أخرى ينقلها الأديب شكيب كاظم[1] نقلاً عن الدبلوماسي المؤرخ نجدة فتحي صفوة: إذ يذكر في حديث خص به الدكتور مصطفى جواد – رحمه الله- أن الأستاذ أحمد زكي الخياط- عُيِّنَ مديراً عاماً للدعاية سنة ١٩٤٣، وتعني في مفاهيم هذا الزمان، وزارة الإعلام، وكان الخياط رجلاً فاضلاً نابهاً يحب العلم والعلماء والقراءة والثقافة، فشاء رفع مستوى الإذاعة من خلال

[1]. شكيب كاظم، أحمد زكي الخياط، قبس من أخلاقه ونزاهته، الحوار المتمدن-العدد ٦٦٣٧، ٢٠٢٠/٥/٨.

تكليف عدد من كتاب ذلك الزمان، لإلقاء أحاديث ثقافية وتاريخية وعلمية وغيرها من خلال إذاعة بغداد، فألف لجنة تتولى قراءة هذه الأحاديث والمقالات، وإجازة الصالح منها، فألفت اللجنة برئاسة الأستاذ الخياط بوصفه مدير الدعاية العام والمشرف على الإذاعة وعضوية العلامة طه الراوي، الأستاذ في دار المعلمين العالية، والدكتور مصطفى جواد والصحفي الرائد روفائيل بطي، صاحب ومؤسس جريدة البلاد وتولى سكرتارية اللجنة الأستاذ نجدة فتحي صفوة.

لكن اللجنة رأت أنها خلوٌ من الاختصاص العلمي، لأن أعضاءها مؤرخون ولغويون وصحفيون، فاقترحت إضافة الأستاذ جعفر الخياط، الذي كان حاصلاً على شهادة من إحدى الجامعات الأمريكية في الزراعة والعلوم الطبيعية، لكن الأستاذ أحمد زكي الخياط، لم يوافق على إضافة أخيه الى عضوية اللجنة، حفاظاً على سمعته، ودرءاً لتقولات المتقولين، في وقت كان الناس حريصين على سمعتهم ونظافة أياديهم، لكن الأعضاء ألحوا عليه، بضرورة القبول لا لكونه شقيقاً له ولكن لاختصاصه العلمي الذي هم بحاجة إليه، فوافق رحمه الله على مضض!!

والملاحظ ان الخياط لم يستوزر طيلة بقائه في الوظيفة، على الرغم من ان معظم زملائه الذين تخرجوا معه في مدرسة الحقوق قد تسنموا مناصب وزارية، وأرى أن السبب في ذلك هو موقفه الحازم مع المفتشين الإداريين البريطانيين الذين كانوا يرابطون في بعض المدن العراقية كالقرنة والبصرة التي تولى ادارتها، وعدم مجاملتهم والاصطدام معهم، حرصاً على كرامة المنصب الذي يتولاه، مما أدى الى عدم رضاء من بيدهم الامر الأخير عنه.

عاد المؤلف الى ممارسة المحاماة سنة ١٩٥٥ وانتخب وكيلاً لنقابة المحامين العراقيين في دورتين انتخابيتين:

الأولى سنة ١٩٦١/١٩٦٠.

والثانية سنة ١٩٦٨/١٩٦٧.

وكان الخياط قد ترأس وفد نقابة المحامين سنة ١٩٦٥ لزيارة بريطانيا بدعوة وزارة الخارجية فيها، للاطلاع على المحاكم البريطانية وسير العمل فيها وكذلك زيارة المجلس العام لنقابة المحامين البريطانية، والاطلاع على شؤون فريق المحامين وعن المحاكم ودرجاتها وغير ذلك من الأمور.

وتقاعد اخيراً من المحاماة سنة ١٩٦٩ وانتقل الى رحمة الله سنة ١٩٧٤.[١]

مؤلفاته:

- تاريخ المحاماة في العراق ١٩٠٠-١٩٧٢ طبع سنة ١٩٧٣.
- اشخاص واحداث ١٩٠٠-١٩٥٨ طبع سنة ٢٠١٦.

وله مقالات كثيرة بالقانون والسياسة والأدب.[٢]

[١]. د. اخلاص لفتة عزيز وزيدون طه صالح، مصدر سابق.

[٢] . موقع المعرفة الالكتروني.

المقدمة

لم يطرق موضوع المحاماة في العراق أحد من قبل، والتصدي للكتابة عن هذا الموضوع يؤدى بطبيعة الحال الى التطرق، ولو بشكل خاطف، عن المحاكم والقضاء كما يشمل كليات الحقوق او كليات القانون او مدارس الحقوق كما كانت تسمى قبل اليوم ذلك، لما لموضوع المحاماة من علاقة وثقى بتلك الموضوعات، ولا غرو فأول موضوع المحاماة درس القوانين واما مجالاته فسوح المحاكم وردهات القضاء ثم تنظيم شؤونه في نقابات المحامين.

فعندما انتسبت لنقابة المحامين في ١٩٤١ ورد في ذهني ان أتحرى بعض المعلومات عن المحاماة والمحامين وعن نقابة المحامين التي كان لها بين حين وآخر بعض النشاط في سياسة البلد وعن تاريخ كل ذلك. وكلما تصديت للسؤال من أحد الذين اتوسم فيهم معرفة شيء عن ذلك كان يتولاني اليأس اذ انى لم افز بطائل ارجوه للموضوع.

وبمرور الزمن صرت اتتبع كل هذه الامور بمطالعتي ما كان يقع بيدي من كتب ونشرات واحتفظ بما احصل عليه من نبذ من بعض الافاضل الذين التقيت بهم هذا بالإضافة الى معلوماتي الشخصية التي حصلت عليها منذ مطلع هذا القرن الذي نعيش فيه، فتجمع عندي بعض الشيء حول الموضوع، فأردت ان أدون ذلك في كتيب لا أشك في ان سيقع ما ضم بين دفتيه موقع القبول لدى الزملاء المحامين والمحاميات والسادة رجال القضاء، ليكون نواة لمن اراد التوسع في الموضوع خاصة بعد ان قررت الاخلاد الى الراحة والتقاعد بعد كل تلك السنين الطوال التي انفقتها في خدمة بلادي في مجالات وظائف الدولة وممارسة المحاماة والاسهام في تدوير شؤون نقابة المحامين، وارجو ألا أكون قد اخطأت فيما ذهبت اليه.

هذا واشكر ادارة متحف الآثار القديمة لما قدمته لي من تسهيل المراجعة.

بغداد ـ كرادة مريم ١٩٧٣ احمد زكي الخياط

.

إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون اليَّ، فلعل بعضكم ان يكون ألحن بحجته من بعض فاقضي له على نحو ما اسمع منه.

فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذن منه شيئا فإنما أقطع له قطعة من نار.

{حديث شريف}

المحاماة

نبذة تاريخية - ان حق الدفاع قديم وقد وجد منذ وجدت الخصومة، ذلك ان الخصومة من لوازم الاجتماع ولابد في الخصومة من هجوم ودفاع، وقد يختلط الأمر على طالب أحدهما فيركن الى من يأتمنه على حقوقه وهذا يرشده برأيه ويدفع عنه مخاصمه. وقد وجد لدى جميع الشعوب في جميع الازمان رجال تضلعوا في القانون وقصروا عملهم على مساعدة المتخاصمين بأبداء المشورة لهم او بالدفاع عنهم امام القضاء.

أما القضاء فقد وجد مع وجود الشعوب تبعا لوجود الخصومة فهو كذلك من لوازم الاجتماع.

أصل المحاماة

كان الناس في العهود التاريخية الواغلة في القدم يتقاضون بأنفسهم، أو انهم يستعينون أحيانا بأصدقائهم وذويهم ثم تقدم الحال بتقدم الاجتماع وارتقاء النظام فيه. فقد وجد لدى الشعوب القديمة (كالعراقيين الكلدانيين والاشوريين والبابليين) والمصريين، والاغريق، والرومانيين وغيرهم رجال من اهل العلم والذكاء يرجع الناس إليهم في المشورة ويستعينون بعلمهم في خصوماتهم. كان يجرى ذلك علناً ومشافهة وبقي الحال كذلك حتى اختراع فن الكتابة فصارت الدفوع تقدم كتابة، ولما كان اكثر الناس لا يعرفون الكتابة فقد وجب اذن ان يستعين هؤلاء بغيرهم ممن تعلم الكتابة وعرفها فكان ذلك أصل المحاماة في اول عهدها.

عند الاغريق

كان الاغريق في طليعة الشعوب التي نبغ فيها عدد كبير من الفلاسفة والحكماء والمتشرعين والخطباء والكتاب والعلماء الذين اهتموا بالتشريع حتى كانت شرائعهم على جانب كبير من الكمال والعدل، مما دعا كثيرا من الشعوب ان تقتبس منها او تنقل عنها.

ويعتبر (صولون) من أبرع المحامين في مدينة (أثينا) في تلك الاحقاب. وكذلك اهتم الاغريق بالفصاحة فوضعوا لها قواعد واصول تنـــال بالتلقي فكان بيريكليس) اول من ادخل فن البلاغة في صناعة المحاماة.

وجرت العادة منذ ذلك الزمن ان يستعين الخصوم امام محكمة (المدينة العظمى) وامام بقية المحاكم في البلاد الأخرى ببعض مشاهير الخطباء ليؤيدوا حجتهم في الادعاء او الدفاع، فكان يتقدم هؤلاء الخطباء لإلقاء خطبهم بأنفسهم امام المحاكم.

وان اول من كتب مرافعة للخصم ودفعها اليه ليتلوها بنفسه امام القضاء هو (آنطيغون) وتبعه في ذلك (ايزوكرات) و(ديموستين)، ومع ان هذين الاخيرين قد اشتهرا شهرة فائقة فانهما لم ينجوا من الملام على ما اقترفاه في مهنتهما فكثيرا ما حوكم (ايزوكرات) لمخالفته القوانين لكونه كان يشير على موكليه فيما يكتبه اليهم باستعمال طرق ووسائل من شأنها اخذ خصومهم غيلة، وكانت النتيجة ان امتنع عن الاشتغال بالمحاماة.

أما (ديموستين) فقد وجه اليه اللوم ذات مرة لأنه كتب دفاعين عن خصمين في قضية وأحدة. ومن الغريب ان النساء الاغريقيات كان لا يسمح لهن بالاشتغال في مهنة المحاماة، وذلك لما ينبغي لنوعهن من الحشمة والوقار.

كانت دائرة المحكمة وغرفة المحامين معدودة من الاماكن المقدسة فإذا حان وقت المرافعات رش المكان بالماء المطهر اشارة الى انه ينبغي ألّا يجرى فيه من الاعمال ولا يتكلم فيه من الاقوال الا ما كان طاهرا نقيا.

ومع ان المحامين كانوا يعتقدون بأن وظيفتهم تنحصر في خدمة العدالة ورفع منار الحق، فكان بعضهم يستخدم الحيلة للفوز علـى خصمه كما فعل ذلك المحامي الاغريقي الذي كان يدافع عن امرأة حسناء متهمة بالتعدي على الآلهة، ولما شاهد من القضاة تحفزاً على موكلته فدفعها امامهم واماط القناع عن وجهها وجعل يناجيهم بعبارات الاسترحام والعطف فبهرهم جمالها وأثر فيهم قوله فبرؤها.

ولكن بعد هذه الحادثة صدر قانون يقضى على المحامين بألّا يتخذوا المقدمات في دفوعهم وان يمتنعوا عن كل قول من شأنه استجلاب الرفق، او اثارة الغضب، كما قضى على القضاة بألّا ينظروا الى المتهم إذا حاول استعطافهم وطلب الرحمة، ثم جرت العادة بأن ينادى مباشر المحكمة وقت افتتاح الجلسة على المحامين ليذكرهم بهذه النصوص القانونية حتى لا يستخدم أحدهم تلك الوسيلة لينال الفوز في خصومة باطلة. وكان من أثر هذا القانون فتور همة المحامين وانحطاط فن الخطابة.

وقد وضعت طرائق خاصة تتعلق بتصرفات المحامي واساليبه، منها منعه من الإطالة والاسهاب، وقد حدد زمن مرافعته بمدة معينة على الّا تتجاوز ثلاث ساعات، واتخذت في قاعة الجلسة ساعات مائية لمراقبة ذلك.

ومنها الّا يخرج المحامون عن جادة الكمال والتواضع، وألّا يسعوا عند القضاة ليمهدوا طريق النجاح وألّا يخطبوا في المسألة الواحدة مرتين، وان يمتنعوا عن الشتائم ومر الكلام، والّا يضربوا الارض بأرجلهم اثناء المرافعة وألّا

يشوشوا على القضاة وهم يتداولون وان ينسحبوا من الجلسة بهدوء وسكينة وألّا يجمعوا الناس حولهم ومن خالف ذلك عوقب بالتغريم.

اتعاب المحاماة

كان كثير من المحامين غير مأجورين على عملهم وانما كانوا يكافؤون بارتقاء الوظائف في الحكومة، فكأنما كانت المحاماة سلما للارتقاء الى أعلى المناصب، غير ان أول من أخذ اجراً من موكله كان (انطيفون) فتبعه الباقون ولكن سلوكهم في عملهم لم يتغير وهو نيل الشرف وخدمة العدالة ومساعدة صاحب الحق على حقه.

عند الرومان

أما المحاماة في عهد الرومان فإن الرومانيين كانوا في أول عهدهم منصرفين الى تثبيت ملكهم، ولهذا فان الحرب كانت شغلهم الشاغل غير انهم بعد ان اقاموا الجمهورية وتوسع ملكهم بادروا بإرسال الرسل الى الاغريق ليأتوهم بشرائعها ونظاماتها ثم باشروا بالاهتمام في دراسة القوانين والشرائع فبانت لهم فوائدها وعظم عندهم شأنها فأصدروا الشرائع ونبغ فيهم كثير من المحامين وعلماء القانون. وانهم كانوا كالإغريق يعتبرون ان العدالة هي كيان الدولة وان القضاء العادل أهم أركان العمران لدى الشعوب، فقد كان الامبراطور جول سيزار ممن ازدانت بهم المحاماة مع انه هو الذي اخضع الامم والشعوب لسلطانه، فأنه كان يشجع المحاماة ويكرم المتفوقين[1] من المحامين.

---

[1]. ارتقى المحامي شيشرون، وهو أكبر محامٍ في روما وكان يعد زينة المحاماة، من كرسي المحاماة الى كرسي القنصلية وهو مقام خطير. وقد دعاه قومه بـ (أبا الوطن = = وأمير البلاغة). وكذلك ارتقى المحامي (كاتون) الى كرسي القنصلية وعين أخيراً مسيطراً عاماً في الامة وهو مقام فوق مقام الملوك من حيث الكلمة والسلطان. (المؤلف).

استعمال لفظة (محام) لأول مرة في التاريخ

وفي عهد الرومان اندثر اسم الخطيب وأطلق اسم آفوكاتو على أولئك الذين يترافعون، وان أصل هذه الكلمة في اللاتينية آفوكاتى ومعناها الرجل الذي يتولى الدفاع عن الخصوم، وقد عرفت في اللغة العربية بلفظة محام وهي مستعملة حتى اليوم منذ ذلك الحين.

لقد ارتقت مهنة المحاماة على عهد الرومان وصدرت عدة قوانين لتنظيم شؤونها وتحديد مركزها بين سائر المهن الأخرى منها قانون اصدره الامبراطور كونستانس نص فيه على ألّا ينتخب للولايات الا من المحامين وقانون فالنييان ساوى بين المحامين والقضاة، فقد صرح فيه بأن شرف الذي يقف للدفاع عن الخصوم لا يقل عن شرف من يجلس للفصل بين المتخاصمين، ونص على تحديد عدد المحامين في كل مقاطعة، وامر بألّا ينتخب للدفاع عن الخزينة العامة الا من المحامين ومتى قضى أحدهم مدة انتخابه عين في وظيفة عليا، واصبح معدودا في مصاف اعضاء شورى الدولة.

أما القانون الذي اصدره الامبراطور (انطيموس) وقانون الامبراطور (ليون) فقد سوّيا بين المحامين ورجال الجيش مع ان رجال الجيش كانوا أقدم مركزا في المجتمع من الآخرين، وكان سبب المساواة بينهما يستند الى نظرية تقول ألّا فرق بين الذين يحمون ذمار الدولة بسيوفهم وبين الذين يذودون عن حقوقها بألسنتهم وأقلامهم، ويجعلون من فصاحتهم مانعا يمنع من تخريب البيوت وتفريق العائلات، ويمدون يد المساعدة لمن حاق بهم الظلم وقعد به الحال عن طلب حقه المسلوب واسترداد ماله المنهوب.

أما الملك (أنسطاس) فقد أمر بأن ينعم على كل محام يعتزل العمل طلبا للراحة بلقب من القاب الشرف (كلاريزم) مكافأة له على سابق خدمته.

شروط المحامي

وكان يشترط في المحامي، في ذلك العهد، ان يكون عمره سبع عشرة سنة وان يكون قد درس علوم الحقوق خمس سنوات وان يؤدى امتحانا امام محاكم الجهة التي يريد الاقامة فيها أو أمام محامي تلك المدينة.

وكانوا يسألون عن سيرته علنا بحضور الاهالي وعن طبقته وكفاءته ويجب ان يشهد له بهذه الكفاءة المتخرجون الكبار من حملة الدكتوراه، غير ان العتقاء كانوا ممنوعين من ممارسة المحاماة حتى جاء الامبراطور اسكندر فأباح لهم ذلك بشرط ان يكونوا من المتضلعين في علوم الادب كذلك.

وقد منع الامبراطور (فالنتينيان) والامبراطور (تيودور) الوثنيين واهل البدع واليهود من الاشتغال بالوظائف والحرف المدنية ومنها المحاماة، أما المحامون الناشئون فهناك مراسيم خاصة كانت تجرى لهم، فقد كان آباء الشبان الذين يريدون احتراف المحاماة يرافقونهم لأول مرة الى مكان الاجتماع بموكب حافل ويقدمونهم الى مجلس الاعيان ليقرهم من زمرة شباب المحامين وليحضروا جلسات المحاكم ويتمرنوا على اعمال المهنة الى ان يأتي الزمن الذي يجازون فيه بالمرافعة عن الخصوم.

وهناك فقرة في قانون الامبراطور (فالنتينيان) اعطت الولاية للقضاة في تعيين المحامي لكل خصم حسب خصومته ويعد الخصم الذي يسعى في منع محامي معين عن خصمه مبطلا في خصومته، كما كان يباح لكل خصم ان يوكل عنه من المحامين وأحدا أو اثنين إلى أربعة ثم إلى اثني عشر، غير ان الذي يتولى الكلام وأحد فقط دون الآخرين الذين كانوا يجلسون في الجلسة ليساعدوه بآرائهم، ومنع المحامين من الشتائم وتقريع خصومهم ومن اتخاذ طرائق التحليل لإطالة زمن الفصل في الخصومة.

وكان المحامي إذا قام بما عليه حق القيام اثناء المرافعة أعلن له القضاة ارتياحهم واشادوا به في الجلسة التي ترافع فيها أو بعدها، كما كان القضاة يعلنون احتقارهم لمن ثقل في القول واستعمل التقريع وجرح العاطفة، وكان الناس يعرضون به في كل ناد ويطلقون عليه من الاسماء ما يفيد معنى السخرية والاستهزاء.

ومما هو جدير بالذكر ان بعض المحامين كان يفضل الموت على مخالفة مقتضيات الذمة والاعتبار كما فعل المحامي الشهير (بابنيان) عندما رفض طلب الملك ان يمدحه عندما قتل أخاه، ولما هدده الملك بالقتل فضل هذا المحامي الشريف الموت على تمجيد ظالم أثيم فمات شهيدا في سبيل الحفاظ على الذمة وصدق العزيمة.

لدى قدماء العراقيين[1]

ظهرت في العراق القديم أقدم شرائع مدونة في تاريخ العالم، فقد ظهرت هذه الشرائع في العصور المسماة بعصور فجر السلالات، وبذلك تكون أولى الجهود البشرية في تنظيم الحياة الاجتماعية وفق أصول وقواعد مدونة. إن مئات الألوف من الوثائق القانونية[2] والتجارية والادارية التي عثر عليها اعطت للبشرية صورة اخاذة عن تنظيم العراقيين الهيئة الاجتماعية بموجب اعراف قانونية وقواعد مقررة منذ الازل، ولعل ابرز الميزات في حضارات العراق القديم ان الناس في العراق امتازوا عن سائر الشعوب القديمة بتمسكهم

[1]. ملخص مقتبس من مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة للأستاذ طه باقر- ١٩٥٥.

[2]. كعقود الزواج والطلاق، وعقود التبني والارث وصكوك المداينات التي أخذت بمبدأ قبول الربح والفائض ومبدأ استيفاء الدين عند الطلب، الى جانب سجلات الحقول والأراضي والمستندات التجارية وسجلات الواردات وتثبيت ملكية الأرض، وقوانين تحديد الأسعار مع تحديد أجور العمال الماهرين والعمال غير الماهرين واجور عمال زراعة الأرض وعمال صواعيد النخيل.

بالقواعد القانونية فكانت المعاملات كافة، صغيرها وكبيرها وجميع الاحوال الشخصية تجرى وفق أحكام معروفة، وان جميع هذه المعاملات والشؤون لا تعد ملزمة وصحيحة ما لم توضع بأسلوب شرعي قانوني، ونستطيع ان نؤكد ان الشرائع لم تظهر في زمن اقدم، وبوجه اوضح عند شعب آخر من شعوب الحضارات القديمة، مثل ما كان عليه الحال عند سكان وادي الرافدين.

أما سبب تمسك العراقيين القدامى بالعرف القانوني والاجتماعي فهو انهم يعدون الآلهة هي أصل تلك القوانين ومصدرها، ولذلك تراهم عند اصدار القوانين وتشريعها كانوا يذكرون في المقدمة بأنهم يقصدون نشر العدل بين الناس وانهم منفذون لرغبة الآلهة، ويتضح ذلك من مقدمة شريعة حمورابي الملك العراقي المشرع العظيم، ولما كانت أحكام هذه القوانين القديمة موحى بها من الآلهة فقد اتصفت بالثبات والاستمرار وعدم التغيير والتحويل وإنها جعلت لجميع الناس في جميع الاحوال والازمان.

ومع ان شرائع حمورابي قد اشتهرت أكثر من غيرها من الشرائع العراقية القديمة، ولكن ثبت انها لم تكن هي الأولى في عالم التشريع العراقي اذ انها استندت في كثير من الحالات واقتبست من الشرائع السومرية والبابلية التي سبقت عهد حمورابي بعدة قرون.

وتمتاز، شرائع العراق القديمة هذه الى كونها أقدم شرائع بشرية، بأنها على قدر عظيم من النضج والرقي بالنسبة لجميع الشرائع القديمة فإنها بخلاف كثير من الشرائع القديمة التي جاءت بعدها، مثل شرائع مانو الهندية، والالواح الرومانية الاثني عشر[1] قد دونت بلغة قانونية بارعة وباسلوب علمي منسق

[1]. شريعة حمورابي سبقت شرائع الرومان بألفين وخمسمائة سنة. (المؤلف).

وذلك يرينا مبلغ ازدهار الحضارة العظيمة التي كانت سائدة المجتمع العراقي في ذلك التاريخ الموغل في القدم.

أصل تدوين القوانين العراقية القديمة

إن القوانين التي هي قواعد اجتماعية ملزمة، تنشأ في كل مجتمع من الروابط الاجتماعية التي تنظم بموجب تلك القواعد.

وعندما كان البشر في المراحل البدائية، قبل نشوء الحضارة الناضجة في وادي الرافدين، لم تكن تلك القواعد الاجتماعية مدونة بهيئة أحكام قانونية، بل انها كانت بهيئة عادات، وإذا عمت تلك واطّرد اتباعها من قبل الناس واكتسبت صفة الالزام في تنظيم علاقاتهم الاجتماعية، فتتحول الى عرف اي الى قانون واجب الاتباع.

وقبل البدء بتدوين القوانين في العراق القديم كان القضاة او المحكمون، والعارفون الذين يلتجئ إليهم الطرفان المتخاصمان لفض النزاع بينهما، قد ثبتوا قواعد العرف بالأحكام التي اصدروها فصارت تلك الاقضية او السوابق القضائية المستندة الى العرف تكتسب بمرور الزمن صفة القانون المدون، وهكذا نشأ قانون حمورابي من مجموعة أحكام سابقة مختلفة جرى تدوينها.

ومما يدل على اهمية هذه السوابق القضائية وجعلها مصدرا للتشريع القديم ان الكلمة التي أطلقها العراقيون القدماء على القانون هي نفس الكلمة التي كانت تطلق على الحكم الصادر في القضية.

واتماما للفائدة أدرج فيما يلي شريعة حمورابي ١٧٥٠ قبل الميلاد واقسامها والموضوعات التي احتوتها وهي عبارة عن ٢٨٢ مادة قانونية وقد رتبت ترتيبا فنيا.

وسأذكر نصوص بعض المواد والتعليق عليها بالمقارنة مع التشريعات السائدة اليوم في العالم.

وهذه هي أحكام شريعة حمورابي ويمكن تقسيمها الى ثلاثة اقسام:

الاول - القضاء والتقاضي، واصول المرافعات.

وثانيا - قانون الاموال والاملاك او المعاملات.

وثالثا - قوانين الاحوال الشخصية او قوانين الاسرة.

وفيما يلي مواد الشريعة حسب تسلسلها:

أولا - المخالفات والجرائم الخاصة بأصول المرافعات خمس مواد وتتناول الشريعة في هذا الباب:

التهم الباطلة وشهادة الزور، ونقض الأحكام من جانب القضاة.

ثانيا - الجرائم الخاصة بالأموال المواد ٦-٢٥ وتتناول:

السرقات وحيازة الأموال المسروقة واختطاف الاطفال وايواء الارقاء الآبقين، والسطو على الدور والمساكن، والسرقات الأخرى بوجه عام، ونهب بيت يحترق.

ثالثا - أحكام خاصة بالأراضي والعقار الدور المواد ٢٦-٦٠ وفيها:

التزام الأراضي الزراعية وواجبات الزراع والفلاحين والديون الخاصة بالفلاحين، والجرائم والمخالفات الخاصة بالري، والاضرار المتسببة عن الماشية، وجرائم قطع الاشجار وشؤون العناية بالبساتين.

رابعا - المعاملات التجارية المواد ٦١ - ١٢٦ وتتناول:

القروض التجارية والوكالات التجارية وتنظيم الفنادق والخانات، ووسائل المواصلات والأحكام الخاصة بالرهون (يوجد اشخاص رهائن) عن الديون والودائع والامانات.

خامساً ـ الاحوال الشخصية المواد ١٢٧ ـ ١٩٤ وتتناول الأحكام الاتية:
قذف كاهنة او امرأة محصنة بالزنا، تعريف الامرأة المتزوجة، الزنا، الزواج مرة اخرى في حالة غياب الزوج، وأحكام الطلاق ١٣٧ - ١٤٧ وتسرّي الإماء، إعالة زوج المتوفي، وهدايا الزوج الى زوجته، ومسؤوليات الزوجين عن الديون وقتل الزوج، الزنا بالمحرمات، حالة الزواج غير الكامل، أيلولة هدايا الزواج بعد موت الزوجة، الهبات الى الاولاد في قيد الحياة، ترتيب سهام الاولاد في الوراثة، حرمان الأولاد من الارث، الاعتراف الشرعي بالبنوة، أموال الأرملة، زواج الحرة بعبد رق، زواج الارملة، وأحكام خاصة بنساء المعبد، وتبنى الاطفال وارضاعهم.

الاسباب الموجبة لشريعة حمورابي

المقدمة

عندما «آنو» الرفيع، ملك الـ أنو ناكي[١]،
وانليل، رب السماء والارض،
مقرر مصير البلاد،
قد قررا لـ مردوخ أبن انكي البكر سلطات انليل على كل البشر، وجعلاه عظيماً بين الـ (اجيجي)،
ونانديا بابل باسمها المجيد،
وجعلاها رفيعته في العالم،
وارسيا له دعائم ملكة خالدة في وسطها،
اسسها ثابتة ثبات السماء والارض -

[١]. نقلا عن لائحة شريعة حمورابي المعلقة الى جانب مسلسلة حمورابي المعروضة في قاعة المتحف العراقي في جانب الكرخ ببغداد. (المؤلف).

في ذلك الوقت أنو والليل سمياني
للعمل من اجل سعادة الناس.
انا حمورابي الامير الورع الذي يخشى الاله،
ولجعل العدالة تعم البلاد،
ولتحطيم الآثم والشرير،
حتى لا يظلم القوي الضعيف،
ولأشرق كالشمس فوق الناس
ولإضاءة البلاد.
حمورابي الراعي، الذي دعاه (انليل) أنا!
المرء الذي يجعل الثروة والخصب غزيرين؛
المرء الذي يجوب خلال جهات العالم الاربع؛
فلما ارسلني مردوك لقيادة الناس في الطريق السوي
لإدارة البلاد
وضعت القانون والعدالة في لغة البلاد
لتحقيق الخير للناس
ففي ذلك الوقت (أصدرت ارادتي بـ):
المادة رقم ١ - إذا اتهم شخص شخصاً آخر وجاء بتهمة قتل ضده ولم يثبت دعواه فان متهمه يُعدم.
المادة رقم ٥ - إذا أصدر قاض حكما ونطق بقرار، وأودع (بذلك) وثيقة مختومة ثم رجع بعد ذلك من حكمه، فان عليهم ان يثبتوا بان القاضي قد رجع عن الحكم الذي اصدره ويدفع (القاضي) غرامة ١٢ مثلا مما في تلك القضية،

وعلاوة على ذلك يطردونه من منصب قضائه ولن يجلس مرة أخرى قط مع القضاة في قضية.

المادة رقم ٩ - إذا فقد شخص بعض ممتلكاته المفقودة ووجد في حوزة شخص (آخر)، فإذا ادعى الشخص الذي وجدت في حوزته (الممتلكات) المفقودة (أن بائعا قد باعني إياها)؛ لقد اشتريتها بحضور شهود، وقال صاحب (الممتلكات) المفقودة: سأقدم شهودا، يشهدون بشأن (ممتلكاتي) المفقودة ثم قدم المشترى البائع الذي باعه، والشهود الذين قام بالشراء امامهم، وقدم كذلك صاحب (الممتلكات) المفقودة الشهود الذين يشهدون بشأن (امتلاكه الممتلكات) المفقودة، فان القضاة ينظرون في دليلهما، ويعلن الشهود الذين حصل امامهم الشراء وكذلك الشهود الذين يشهدون بشأن (الممتلكات) المفقودة، عما يعرفون في حضرة اله، (عندئذ يعتبر) البائع هو السارق (ويحكم) بالإعدام ويأخذ صاحب (الأموال) المفقودة (ممتلكاته) المفقودة على ان يسترجع المشترى من عقار البائع النقود التي دفعها.

المادة رقم ٢٢ - إذا اقترف شخص جريمة سرقة ثم قبض عليه، يقتل ذلك الشخص.

المادة رقم ٢٣ - فإذا لم يقبض على السارق، فان الشخص المسروق منه يوضح التفاصيل المتعلقة بممتلكاته المفقودة امام إله، وستعوضه المدينة (أي الدولة) والحاكم، الذي اقترفت جريمة السرقة في منطقته، عن ممتلكاته المفقودة تعويضاً كاملا.

المادة رقم ٢٧ - إذا اسر جندي او عسكري (من رتبة أخرى) اثناء خدمة الملك العسكرية، وبعد ذلك اعطى حقله وبستانه الى (رجل) آخر، فرغم اهتمام

(الثاني) بالتزاماته الاقطاعية - فإذا عاد (الأسير) الى مدينته، يعيدون له حقله وبستانه ويهتم هو بنفسه بالتزاماته الاقطاعية.

المادة رقم ٤٢ - إذا استأجر شخص حقلا لزرعه، ولكن لم يقم بزراعة الحقل، فإن ثبت بانه لم يعمل في الحقل، فسوف يعطي (المستأجر) قمحاً لصاحب الحقل على اساس انتاج الحقـــل المجاور له.

المادة رقم ٤٥ - إذا أجر شخص حقله لمستأجر وقبض فعلا ايجـــار حقله، وبعد ذلك أغرق الاله (اداد) (إله الأعاصير) الحقل او دمره فيضان، فان الخسارة تعود على المستأجر.

المادة رقم ٤٨ - إذا كان على شخص دين مستحق الدفع وأغرق (الــه الأعاصير) (اداد) حقله او ان فيضانا أتلفه، أولم ينتج الحقل لنقص في الماء، فانه لن يدفع حبوباً لدائنه في تلك السنة، ويلغى لوح عقده ولا يدفع فائضا لتلك السنة.

المادة رقم ٥٥ - إذا تهاون شخص اثناء فتح جدول للسقي، وترك الماء يكتسح حقل جاره، فعليه ان يكيل حبوبا على اساس (انتاج الحقل المجاور له).

المادة رقم ٥٩ - إذا قطع شخص شجرة من بستان شخص (آخر) بدون موافقة صاحب البستان فيدفع نصف مانا من الفضة.

المادة رقم ١٠٢ - إذا أقرض تاجر نقودا لبائع متجول من اجل الاشتغال وتكبد البائع خسارة اثناء تجواله فانه يدفع للتاجر رأس المال (فقط).

المادة رقم ١٠٣ - فإذا سلبه عدو اثناء تجواله في الطريق ما كان يحمله فعلى البائع المتجول ان يقسم بالإله وعندئذ يخلى سبيله.

المادة ١٢٤ - إذا اعطى شخص شخصاً (آخرا) فضة او ذهبا او أي شيء آخر لغرض الخزن امام شهود ثم أنكر (الشخص الثاني) ذلك، فان ذلك الشخص يدفع ضعف ما أنكر (استلامه) بعد ثبوت ذلك عليه.

المادة رقم ١٢٨ - إذا تزوج شخص امرأة دون ان يكتب لها عقودا، فان هذه المرأة لا تكون زوجة شرعية.

المادة رقم ١٣٨ - إذا اراد شخص ان يطلق زوجته التي لم تنجب له اطفالا، فانه يعطيها نقودا بقدر مبلغ مهرها كاملا ويعطيها كذلك الصداق الذي أتت به من بيت والدها وله بعد ذلك ان يطلقها.

المادة رقم ١٣٩ - وإذا لم يكن هناك مهر فانه يعطيها (مانا) وأحدا من الفضة.

المادة رقم ١٤٢ - إذا كرهت امرأة زوجها الى درجة انها قالت لـه (لا تلمسني) يقوم مجلس مدينتها بتحقيق هذه القضية، فإذا كانت فاضلة ولم تخطئ على الرغم من خروج زوجها وذمه لها كثيرا، فان لتلك المرأة ان تأخذ صداقها وتذهب الى بيت والدها دون ان تتعرض قط لأى لوم.

المادة رقم ١٤٨ - إذا تزوج شخص امرأة ثم اصيبت بمرض خطير، فإذا صمم على الزواج بأخرى، فله ان يتزوج دون ان يطلق زوجته التي اصيبت بالمرض، ولها ان تعيش في البيت الذي بناه ويستمر على اعالتها مادامت على قيد الحياة.

المادة رقم ١٤٩ - وإذا رفضت تلك المرأة السكني في بيت زوجها، فانه يعوضها عن صداقها الذي أتت به من بيت والدها كاملا ولها بعد ذلك ان تغادر البيت.

المادة رقم ١٥٩ - إذا جلب شخص هدية الخطوبة الى بيت حميه واعطى المهر (ثم) وجه نظره الى امرأة أخرى، وقال لحميه (لن اتزوج ابنتك)، فلوالد البنت ان يحتفظ بما قد جلب اليه.

المادة رقم ١٦٠ - إذا جلب شخص هدية الخطوبة الى بيت حميه واعطى المهر ثم يقول والد البنت لن اعطيك ابنتي فيجب عليه ان يعيد له ضعف ما قدمه.

المادة رقم ١٦٦ - إذا زوج شخص (عددا من) اولاده ولم يتزوج ابنه الصغير ومن ثم ذهب الاب الى أجله، فعندما يقتسم الاخوة اموال بيت والدهم عليهم ان يضيفوا الى حصة اخيهم الصغير الذي لم يزوجه (والده) النقود التي تكفي لزواجه.

المادة رقم ١٦٨ - إذا اراد شخص ان يتبرأ من ابنه وقال للقضاة (أريد ان اتبرأ من ولدي) فعلى القضاة ان يدرسوا (سلوكه) فان لم يقترف الابن اثما كبيراً يستوجب حرمانه من البنوة، فلا يحق للاب ان يحرم ابنه من البنوة.

المادة رقم ١٦٩ - فإذا كان قد اقترف اثماً كبيرا نحو والده يكفي لحرمانه من البنوة فعليهم ان يعترفوا له للمرة الأولى، فإن اقترف أثماً كبيراً للمرة الثانية فيحق للاب ان يحرمه من البنوة.

المادة رقم ١٩٥ - إذا لطم ابن اباه تقطع يده.

المادة رقم ١٩٦ - إذا اتلف شخص عين أحد من الاشخاص تتلف عينه.

المادة رقم ١٩٧ - وإذا كسر عظم شخص (آخر) يكسر عظمه.

المادة رقم ٢١٥ - إذا أجري طبيب عملية كبرى على شخص بمبضع برونزي وأنقذ حياة الشخص، او فتح تجويف عين شخص بمبضع برونزي وأنقذ عين الشخص فانه يستلم عشرة (شقلات) من الفضة.

المادة رقم ٢١٦ - وإذا كان المريض من الموالي فانه يستلم خمسة (شقلات) من الفضة.

المادة رقم ٢١٧ - وإذا كان عبد شخص فعلى صاحب العبد ان يدفع (شقلين) للطبيب.

المادة رقم ٢١٨ - إذا أجري طبيب عملية كبرى على شخص بمبضع برونزي وسبب وفاة الشخص او فتح تجويف عين شخص واتلف عين الشخص، فانهم يقطعون يده.

المادة رقم ٢٢٤ - إذا أجرى طبيب بيطري عملية كبرى على ثور أو حمار وأنقذ حياته فإن صاحب الثور والحمار يدفع للجراح سدس (شقل) اجراً له.

المادة رقم ٢٢٩. إذا شيد بناء بيتاً لشخص، ولكنه لم يجعل بناءه قوياً وانهار البيت الذي بناه نتيجة لذلك وسبب وفاة صاحب البيت فان ذلك البناء يقتل.

المادة رقم ٢٣٦ - إذا اجر شخص قاربه بأجرة لملاح وكان الملاح مهملا الى درجة انه أغرق او فقد القارب، فان الملاح يعوض صاحب القارب بقارب.

المادة رقم ٢٥١ - إذا كان ثور شخص نطاحاً واوضح له مجلس مدينته هذه الحقيقة، ولكنه لم يقطع قرنيه او يربط ثوره، ثم نطح ذلك الثور أحد الاشخاص حتى اماته، فانه يدفع نصف (مانا) من الفضة.

المادة رقم ٢٧٣ - إذا استأجر شخص عاملا فانه يدفع ست حبات من الفضة لكل يوم من بداية العام حتى الشهر الخامس ويدفع خمس حبات من الفضة لكل يوم من الشهر السادس حتى نهاية العام.

الخاتمة - قوانين العدالة التي وضعها حمورابي الملك الكفوء، والتي جعل بها البلاد تنال قيادة حازمة وحكومة صالحة.

انا حمورابي الملك الكامل،

لم أكن مهملا او مقصرا امام الناس،
الذين قدمهم الّي (انليل)،
والذي سلمني مردوخ رعايتهم،
لقد نشدت لهم مناطق آمنة،
وتغلبت على صعاب مخيفة،
وجعلت نورا يشرق عليهم،
بالسلاح الجبار الذي قلدني به (زبابا) و(انيانا)،
وبالبصيرة التي خصصها لي (انكي)
بالمقدرة التي اعطاها اياي (مردوخ)
قد استأصلت العدو في الشمال والجنوب
ووضعت نهاية الحرب
وفي حضني حملت سكان بلاد سومر واكد
انهم أفلحوا تحت حمايتي،
انا، حمورابي انا ملك العدالة
الذي سلم اليه (شمش) القانون
كلماتي مصطفاة، وأعمالي لا مثيل لها
انها بالنسبة للحمقى فقط جوفاء
اما بالنسبة للعاقل فستظل مثار الاعجاب
إذا وعى ذلك الرجل كلماتي التي كتبتها على مسلتي
ولم يزدرِ بقانوني،
ولم يحرف كلماتي،
ولم يغير خططي،

عسى أن يجعل (شمش) ذلك الرجل يحكم
طالما كان ملكا للعدالة،
وعسى ان يرعى شعبه بعدل!
وإذا لم يرعَ ذلك الرجل كلماتي التي كتبتها على مسلتي،
واستخف بلعناتي،
عسى (انليل) الرب، الذي يقرر المصائر
ان يثير الثورات في عقر داره فلا يستطيع اخمادها
وان يقوده النحس الى الهلاك
وعسى ان يجعل نصيبه حكم الويل
وان يجعل ايامه قليلة العدد وسنوات قحط
كلها ظلال بدون ضياء وموت مفاجئ
عسى (انليل) بكلمته التي لا تتبدل
ان يلعنه مع هذه اللعنات
حتى تقضي عليه في الحال

وفيما يلي ادون بعض مواد تشريعية متفرقة لها علاقة بشؤون القضاء في ذلك العهد القديم جدا من تاريخنا في وادي الرافدين:

المادة ٢٧ - إذا دخل رجل بابنة رجل اخر بدون اذن ابيها او امها ولم يعقد عقدا بالزواج مع أبيها او امها فلا تكون تلك المرأة زوجة شرعية حتى لو عاشت في بيته سنة وأحدة.

المادة ٢٩ - إذا فقد رجل في اثناء حرب او غارة او اخذ أسيرا وبقي في بلد غريب زمنا طويلا فإذا اخذ رجل اخر زوجته - اي تزوجها - وولدت له طفلا فإذا رجع الزوج الأول فله الحق باسترجاع زوجته.

المادة ٤٢ - إذا عض رجل انف رجل وقطعه، فانه يؤدى (منا) وأحداً من الفضة، ودية العين (من) وأحد من الفضة، وللسن نصف (من) من الفضة وللصفع على الوجه عشرة شيقلات مـــن الفضة.

أشعر باني قد توسعت في الاقتباس عن التشريع العراقي القديم ولكنى كعراقي لافتخر كما يفتخر غيرى بهذه الحضارة العراقية التي انبثق نورها في ربوع بلادنا منذ فجر التاريخ، وارى من الضروري ان يلم كل محامٍ وكل من له علاقة بالمحاماة او بالقضاء بهذه النبذة الرائعة المقتطفة من تلك الشرائع ليرى ماذا فعل اجدادنا الاولون في عالم القضاء والتشريع قبل خمسين قرنا من يومنا هذا.

وكان بودي ان أجد شيئاً يتعلق بالمحامين او بالمحاماة ولكنى ما وجدت الا بعض الحالات التي يمكن تفسيرها بانها كانت تشبه حالات ارشاد المتخاصمين للدفاع امام القضاء واني لأستغرب لماذا لم تزدهر مهنة المحاماة طالما ازدهرت جميع نواحي القضاء والتشريع الى جانب ازدهار المهـــن الأخرى كطبابة العيون وطبابة الابدان وجراحتها وطبابة الحيوان، ولعلها كانت مزدهرة ولكننا لم نعثر عليها حتى اليوم وبقيت مطمورة تحت تراب هذا الوطن المعطاء، ولهذا تراني اضطررت الى بعض الاسهاب في اقتباس نقاط تبحث فيما له علاقة بالمحاماة، وهو القضاء والقضاة ودونت نصوص بعض المواد من تلك التشريعات للاستيناس بها ومقارنتها.

وعلى كل فان ما نعرفه عن المحاكم واصول المحاكمات في العراق القديم امور قليلة لا تكفي لتزويدنا بصورة مفصلة كاملة عن الاحوال القضائية في حضارة وادى الرافدين واول ما يذكر في هذا الصدد ان رئيس الدولة او الملك كان مصدر العدالة (FONS JUSTITIAE) كما يسمى ذلك في الاصطلاح

الفقهي اللاتيني، كما يتضح ذلك من رسائل الملك حمورابي التي كان يرسلها الى الحكام التابعين له يومئذ لتنظيم شؤون البلاد الادارية والقضائية.

فكانت هذه الرسائل مثل المنشورات القضائية الرومانية، كما تدل على ذلك الاشارات الكثيرة الواردة الخاصة بالأحكام القضائية الصادرة بموجب أحكام الملك واوامره.

كان باستطاعة الملك ان يعالج شؤون المجرمين او المخالفين للقانون اداريا، ولكن من المعتاد أن الملك كان يحيل القضايا الى ولاته في الاقاليم او الى محكمة خاصة.

وكان بإمكان الناس تقديم عرائض الى الملك للنظر في شكاواهم ولاسيما في حالات الظلم ورفض المحاكمة، ولدينا شواهد على ذلك في قضيتين تدخل فيها الملك حمورابي ذاته لانهما تعطل النظر فيهما من جانب المحكمة الخاصة مدة طويلة، وفي حالة ثالثة نجده يحيل قضية خاصة الى محكمة محلية فالمادة (١٢٩) من شريعة حمورابي جعلت من حق الملك الابقاء على حياة الزاني إذا عفا الزوج عن زوجته الزانية.

ومما نعرفه عن القضاة ان القاضي كان أقرب ما يكون الى المحترف او الممتهن أكثر منه ان يكون موظفا خاصا. وجرت العادة ان القضية لا ينفرد بالنظر فيها قاضٍ وأحد وانما عدة قضاة وكثيرا ما ذكر القضاة بهيئة جماعة منظمة على هيئة نقابة.

كما توجد اشارات الى ترأس أحد القضاة المحاكمة. كما تشير الامارات الأخرى الى انه كان يوجد جملة اصناف من القضاة اشير الى بعضهم مع المعابد، وبالإضافة الى مثل هؤلاء القضاة التابعين الى المعابد، كان هناك ايضا قضاة مدنيون ذكروا مع المدن المختلفة المشهورة مثل قضاة بابل وسبار،

واحتمال ان أصل طبقة القضاة كان بالدرجة الاولى من الكهنة احتمال قريب من الواقع، بالنظر الى ما نعرفه من ان طبقة الكهنة كانت أثقف طبقة في المجتمع وبيدها اسرار المعرفة.

ويدلنا تطــور العراق التاريخي على ان هناك انتقال تدريجي من القضاة الكهنة الى القضاة - المدنيين.

وقد اتضح الانفصال بوجه أجلى منذ العهد البابلي القديم مطلع الألف الثاني ق. م ولا سيما في عهد الملك حمورابي سادس ملوك سلالة بابل الاولى (قد حكم في حدود ١٧٩٢ – ١٧٥٠ قبل الميلاد) على انه مما يجب ملاحظته هو انه لم يكن يوجد لكل من الصنفين قانون خاص به، اي قانون خاص بالقضاة الكهنة بالقضاة المدنيين.

- اماكن المحكمة -

وفي وسعنا اعتبار المعبد بأنه كان بمثابة مكان المحكمة يجلس فيه القضاة الكهنة والقضاة المدنيون لملاءمة بناء المعبد من جهة، ولان جزءا مهما من اصول المرافعات كان يتعلق بالقسم بآلهة المعبد من جهة أخرى. وبالإضافة الى المعبد، وردت الينا جملة انواع من المحاكم ولكن يصعب تعيين وظيفة كل منها، فيذكر القصر مثلا في شريعة حمورابي وفي الشرائع الآشورية، على ان نوعا من المحاكمة كانت تجرى فيه سواء أكان في العاصمة حيث يكون الملك أم المدن الاخرى حيث الولاة او القضاة يتولون القضاء باسم الملك.

وقد ورد في شريعة حمورابي ذكر مجلس خاص (يوخروم) وان العقوبات كانت توقع منه، كما وردت اشارات الى مصطلح خاص بالمحكمة هو مصطلح (بيت القضاء) وبالبابلية (بيت دينم).

وتذكر بعض الوثائق ان بوابة المدينة كانت من المواقع التي يجلس فيها القضاة للتقاضي، كما ان شيوخ المدينة او رؤساء المدينة كانوا يجلسون مع القضاة، ولعل حضورهم كان بصفتهم محلفين كما هي الحال اليوم في المحاكم البريطانية، على انه في حالات اخرى نجد شيوخ المدينة يجلسون وحدهم للتقاضي او مع عمدة المدينة (رئيس البلدية وبالبابلية – رابيانم) ونجد في حالات اخرى ذكرت عن (نقابة التجار) – (كاروم) بأنها وحدها كانت تجلس في محاكم خاصة.

موظفو المحكمة

والى جانب القضاة نعرف ان عددا كبيرا من الموظفين كانوا تابعين الى المحاكم بيد ان ماهية وظائف اكثرهم غير معروفة بوجه التأكيد.

ومن هؤلاء الموظفين تذكر المبلغين والسعاة، والحلاق[1] والجراح[2] والمسجل (حافظ السلات) وكاتب الضبط م(اركادويم).

المحامون

هذا ولا نعلم بوجه التأكيد هل كان هناك ما يضاهي المدعي العام في نظام المحاكم يومذاك، وهذا التساؤل بالنسبة الى المحامين والمحاماة أيضا. ولكن الذي يمكن حدسه وتخمينه بصدد المحاماة هو ان الكتبة المتضلعين

---

[1]. كان الحلاق من جملة موظفي التنفيذ لدى المحكمة لان بعض الأحكام تصدر بمعاقبة المحكوم عليه بجز شعره مثلا، ذلك لان الفرد العراقي القديم كان يحتفظ بشعر رأسه ولحيته طويلا دون ان يقطع منه شيئا. ولعل حلق الشعر كان من قبيل التشهير بالمحكوم عليه. (المؤلف).

[2]. الجراح كان يحضر المحكمة كالحلاق لتنفيذ بعض انواع العقوبات التي تصدرها المحكمة بحق المحكوم عليه لإظهاره من ارباب السوابق بين الناس وذلك بأن يشرط بالموس على خديه او بوسم جبينه بالكي مادة ١٢٧ ليبقى معلما طيلة حياته موسوما بتلك العلامة. (المؤلف).

بشؤون القانون من طبقة الكهنة وغيرهم كانوا يساعدون المتقاضين في المحاكم عن طريق تلقينهم بما يقولونه في المرافعات، او في كتابة العرائض وعرض الدعوى بصورة موجزة على الواح الطين لتقديمها في شكاواهم الى الحكام.

فيلاحظ من نصوص مواد هذه الشريعة وأحكامها انها اخذت بعدة مبادئ حضارية، فالمادة (٤٨) اخذت بمبدأ اخذ وجود قوة قاهرة او حوادث طارئة فوق طاقة البشر بنظر الاعتبار والاله (اداد) هو إله الامطار والزوابع والعواصف.

والمادة (٥٥) اخذت بمبدأ عدم التعسف في استعمال الحق الفردي، كما ان المواد الاخرى بحثت عن الاطباء والجراحين واطباء العيون والاطباء البيطريين، وكلها تهتم وتعنى بصحة الانسان والحيوان وتستلزم اتقان المهنة او الحرفة فالجهل بهما يستوجب العقوبة والمنع الممارسة.

فالمادة (٩) مثلا بحثت عن حرمة الامتلاك وعن حيازة الممتلكات المسروقة وبحثنا فيه شيء من التفصيل، والمادة (٢٣) نصت على مسؤولية الدولة في محافظة الامتلاك، وعلى مبدأ تعويض الدولـــة للشخص المسروق منه، عند عدم امكان العثور على السارق.

في الواقع كل مادة من مواد هذه الشريعة قد تضمنت مبدأً حضاريا، وقد شملت هذه المبادئ كثيرا من الحالات التي تدل على العناية والاهتمام بالفرد وبالمجتمع وعلى صيانة العائلة التي هي أساس المجتمع، كما ان المادة (١٦٦) بحثت عن الولد القاصر وضمنت لـه حقوقه في الإرث.

هذا وان هناك توافق غريب بين أحكام المادتين (١٩٦ و١٩٧) من هذه الشريعة وبين الأحكام التي اخذت بها الشرائع السماوية فالعين بالعين والسن بالسن والعظم بالعظم وغير ذلك الأحكام الواردة في المادة (٢٠٠).

ان كثيرا من هذه المبادئ الواردة في شريعة حمورابي كان معمولا بها في العراق قبل عهد حمورابي بعدة قرون، وان شريعة حمورابي قد اقتبست من قانون سابق كان قد صدر في عهد الملك (أورنمو) الذي اكتشف منه (٦١ مادة) فقط ادمجت أحكامها ضمن أحكام شريعة حمورابي، خاصة أحكام المادة (١٢) من قانون أورنمو التي نصت على حرمة المساكن والمزارع وصونها، وصرحت بتشديد العقاب الى حد الحكم بالإعدام بسبب الظروف المشددة كالدخول ليلا إلى المساكن لغرض القيام بجريمة السرقة مثلا.

مسلة حمورابي

١ - مسلة الملك حمورابي سادس ملوك السلالة البابلية (العمورية) الاولى، التي تحمل مجموعة القوانين التي اشتهرت باسمه.

وهي من حجر البازلت الأسود، وقد اكتشفت من قبل البعثة الآثارية الفرنسية في موقع سوس بإيران حيث كان العيلاميون قد نقلوها من بابل الى عاصمتهم.

٢- صورة الملك حمورابي مأخوذة من على مسلته الشهيرة وتمثله وهو يتسلم شريعته من الاله «شمش».

(في تاريخ العراق القريب)

بقي العراق مدة اربعة قرون تابعا للدولة العثمانية محروما من التعليم العالي، لان السلطان الخليفة كان يخشى تثقيف ابناء الشعوب التابعة له بما يقتضيه العصر من علوم ومعرفة، ولم يكن في جميع أنحاء الامبراطورية العثمانية في عام ١٨٨٠ سوى مدرسة حقوق واحدة في إستانبول فقط تأسست في اواخر القرن التاسع عشر[١].

وعند اطلالة القرن العشرين علت اصوات كثيرة من كل جانب تنادي بالإصلاح حفظاً على سلامة الدولة وكيانها، غير ان الخرق كان قد اتسع على الراقع بعد مرور هذه القرون الطويلة المظلمة، ومع ذلك فقد تقرر تأليف لجان وهيئات اصلاحية تأخذ على عاتقها ان تجوب جميع انحاء الاقطار التابعة للدولة يومذاك وتقوم بدرس احوالها وتشخيص احتياجاتها لغرض تحسين اوضاعها وانقاذها مما قد تردت فيه من جهل وتأخر.

وهكذا كان، ففي اواخر عام ١٩٠٧ وعلى عهد ناظم باشا والي بغداد الذي كان مخولا صلاحيات واسعة[٢]، قدمت الى العراق هيئة اصلاحية فأخذت تدرس احوال العراق وما فيه يومذاك من مؤسسات وتشكيلات حكومية، ومع ان العقد الأول من القرن العشرين كان قد أوشك على الانتهاء، فلم تجد الهيئة سوى بضعة مدارس مباشرة هنا وهناك في زوايا الولايات الثلاث بغداد والبصرة والموصل لا تتعدى درجتها العلمية مستوى الثانويات او الاعداديات كما كانوا يسمونها آنذاك مع عدد من مدارس اخرى في مستوى الابتدائيات

---

[١]. في عام ١٨٧٦ ميلادية شرع في تنظيم شؤون القضاء العثماني ووضع قوانين تخص نظام المحاكم والمحامين والمحاماة. (المؤلف).

[٢]. ناظم باشا، هذا من المدنيين وهو غير ناظم باشا القائد الذي اشغل منصب ولاية بغداد في ١٩١٠. (المؤلف).

او الرشدية كما كان يحلو لهم نعتها، علما بان قسما من هذه المدارس كان اهليا وكان قد تم تأسيسها من قبل جهات اجنبية.

فالبعثة التبشيرية الفرنسية مثلا اسست مدرسة اللاتين في بغداد في عام ١٧٣٧ ميلادية، كما ان جمعيات الاليانس الاسرائيلية اسست في بغداد مدارس للذكور وللإناث من ابناء الجالية اليهودية في عامي ١٨٦٥ و١٨٩٠.

أما المدارس الحكومية فكان أكبر الاهتمام فيها موجها الى الاعداديات العسكرية لأنها كانت تجند الشباب العراقيين وتبعث بهم الى إستانبول لإكمال الدرس والتخرج فيهـــا ضباطاً للخدمة في القطعات العسكرية العثمانية.

تأسيس أول مدرسة للحقوق في بغداد

لقد كان من ثمرات تأليف اللجان الاصلاحية ان استجاب السلطان عبدالحميد الثاني لنداءات المطالبة بالإصلاح، فاصدر موافقته على تأسيس ثلاث مدارس حقوق الى جانب مدرسة الحقوق الوحيدة التي كانت في إستانبول، دون ان تخصص محلات تأسيسها ولكن في اخر الأمر عينت محلاتها على ان تكون وأحدة في ولاية سلانيك في الجانب الاوربي من المملكة (روم ايلي)، والثانية في ولاية قونية في الاناضول، والثالثة في مدينة حلب من الاقطار العربية وبهذا يكون عدد مدارس الحقوق المجاز تأسيسها في تلك الامبراطورية المترامية الاطراف اربع فقط ومع ذلك فلم يكن للعراق نصيب منها.

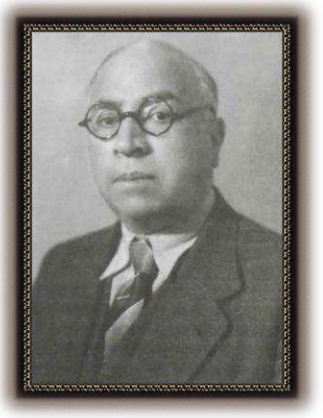

توفيق السويدي[1]

يقول توفيق السويدي في مذكراته ص٧٤ عن جهود والده يوسف السويدي[2] رحمه الله في سبيل تأسيس مدرسة الحقوق في بغداد بدلا من حلب: "ولما سمع والدي بهذا الأمر قصد الى ناظم باشا يرجوه ان يتوسط لدى الحكومة المركزية بان يجعل تأسيس مدرسة حقوق حلب في بغداد ذلك لان مدينة حلب متصلة بالبحر وبوسائط اخرى باستانبول، فأهلها لا يعانون مشقة السفر للذهاب الى العاصمة والدخول في مدارسها العالية، اما مدينة بغداد فان بعدها[3] عن العاصمة إستانبول وانزوائها يجعلانها بحاجة اشد الى مدرسة حقوق تؤسس فيها. وبعد المخابرة التلغرافية استصدر ناظم باشا امرا يقضي بنقل مدرسة الحقوق المزمع انشاؤها في حلب الى بغداد وتم افتتاحها في شهر

---

[1]. توفيق السويدي (١٨٩٢ – ١٩٦٨) حصل على شهادة الحقوق من فرنسا. تولى منصب عميد كلية الحقوق، فمديراً للعدلية، فوزيراً للمعارف فرئيساً للوزارة ثلاث مرات، فرئاسة مجلس النواب.

[2] . يوسف السويدي (١٨٥٤ – ١٩٢٩)، من الشخصيات الوطنية العراقية، كان أحد رجال ثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني، أختير أول رئيس لمجلس الاعيان بعد قيام الحكم الوطني.

[3]. كان يستغرق سفر الطالب يومذاك على أقصر طريق من بغداد الي حلب ثلاثة اسابيع على ظهور البغال او في العربانة التي تجرها الخيل. (المؤلف).

تموز من عام ١٩٠٨ ميلادية في ذات الوقت الذي اعيد فيه الدستور[١] الى البلاد العثمانية وتأسست فيها الادارة البرلمانية الديمقراطية".

افتتحت مدرسة الحقوق في بغداد فاتخذت مكاناً لها في بناية مدرسة الحميدية[٢] الواقعة في شارع السراي بجوار بناية امانة العاصمة الحالية وبقيت فيها حتى تاريخ ١١ إذار ١٩١٧ أي يوم سقوط بغداد بيد الجيش البريطاني.

وقد القى الاستاذ جميل صدقي الزهاوي[٣] الشاعر في يوم افتتاحها قصيدة شعر بعنوان (فصول) بذلت جهدا كبيرا للحصول على ابياتها فلم اوفق الى ذلك.[٤]

---

[١]. كان الدستور معطلاً بإرادة السلطان. (المؤلف).

[٢]. كانت محافظة بغداد قد اشغلت هذه البناية حتى انتقلت منها في تشرين الاول ١٩٧١ الى بناية وزارة الداخلية القديمة في نفس الشارع، والبناية اليوم مشغولة من قبل حكام التحقيق. (المؤلف).

[٣] جميل صدقي الزهاوي: (١٨٦٣ – ١٩٣٦)، شاعر عراقي، وهو علم من أعلام الشعر العربي الحديث، ورائد من روّاد التفكير العلمي والنهج الفلسفي. مولده ووفاته ببغداد، كان أبوه مفتيها. وبيته بيت علم ووجاهة في العراق.، أصدر: ديوان جميل صدقي الزهاوي - الجاذبية وتعليلها - الكلم المنظوم ·

[٤] . أقول" إن الزهاوي لم يلق قصيدة، وانما ألقى خطاباً رائعاً، عبارة عن قطعة أدبية نثرية أشبه بقصيدة شعر، شبَّه فيه الحياة السياسية في الدولة العثمانية بالفصول الأربعة، ربيعاً وصيفاً وخريفاً وشتاء، حيث وصف فيه حالة الكون، وتعاقب الفصول الأربعة نتيجة لحركة الكواكب حول الشمس، وفائدة كل فصل من هذه الفصول الذي له مدة معينة من الزمن، وأعطى صورة وافية عن عدل الله في خلقه، وفرق فيه عن سنوات الحكومة التي تستمر الى وقت طويل في حالة فوضى وظلم واستبداد وانتشار الفساد، حيث اختل النظام، ولم يبق للعدل والمساواة اي وجود. وبعدها أعطى صورة جميلة عن حالة الدولة، لا سيما بعد اعلان الدستور، وكيف مهدت الأمور لهذه التطورات، وأثنى على جهود جمعية الاتحاد والترقي والأهداف التي تسعى الى تحقيقها. وقد أورد محمود صبحي الدفتري أول الطلاب الملتحقين في مدرسة الحقوق الخطاب كاملاً في مذكراته، حيث طبع حينها في مطبعة دار السلام كملحق لجريدة يومية، وكذلك نُشر في جريدة الأهالي الصادرة في ٥ أيلول ١٩٦٠، حيث ذكرها الدفتري في مقابلة له مع الجريدة، ونُشر الخطاب كاملاً أيضاً في كتاب (مذكرات محمود صبحي الدفتري) عن مدرسة حقوق بغداد، تحقيق المحامي أحمد مجيد الحسن، مطبعة الرفاه، بغداد ٢٠٢٠.

وقد تولى ادارة مدرسة الحقوق هذه مجلس مؤلف من اساتذة عراقيين وأتراك يرأسهم موسى جلبي الباجه جي مديرا لها.[1]

وفيما يلي اسماء المدرسين الذين اخذوا على عاتقهم التدريس فيها وكان فيهم الاستاذ المتفرغ او المحامي او من يشغل منصبا قضائيا مهما في الحكومة:

- يوسف العطا - لتدريس اصول الفقه الاسلامي وعلم الفرائض والوصايا.
- جميل صدقي الزهاوي - الشاعر - لتدريس مجلة الأحكام العدلية في بعض الصفوف.
- عبد الله وهبي المحامي - تركي - لتدريس علم الجزاء والحقوق الدستورية.
- أحمد جودت - تركي - لتدريس حقوق الدول العامة والخاصة والحقوق الادارية.
- فواد بك - تركي - رئيس محكمة التجارة في بغداد، لتدريس قوانين التجارة البرية والبحرية.

نجاتي - تركي - لتدريس التطبيقات القانونية اي الصكوك الجزائية والحقوقية.

ابراهيم لاظ - تركي - لتدريس أحكام الأوقاف، كان قد جاء قاضيا لمحكمة بغداد الشرعية بعد ان كان رئيسا لمحكمة الحقوق في الاستانة.

حمدي الباججي[2] - لتدريس علم الاقتصاد.

---

[1] . موسى كاظم الباجة جي، من بغداد، تخرج في مدرسة حقوق إستانبول سنة ١٨٨٨، شغل منصب رئيس محكمة جزاء بيروت ثم أصبح مديرًا لمدرسة حقوق بغداد.

[2] . أحمد حمدي الباجه جي: (١٨٨٧- ١٩٤٨ م) سياسي وإداري عراقي. عُين وزيرًا للأوقاف ببغداد عام ١٩٢٦، فوزيرًا للشؤون الاجتماعية، وتولَّى رئاسة الوزراء في عام ١٩٤٤، ومثَّل العراق في جامعة الدول العربية أكثر من مرَّة.

عارف يوسف السويدي[1] - لتدريس مجلة الأحكام العدلية. هذا وان استاذنا عارف السويدي لايزال موجودا بين ظهرانينا اليوم.

كانت المدرسة ذات اربعة صفوف يتراوح عدد الطلاب في كل صف منها بين ثلاثين الى اربعين طالبا ما عدا الصف الرابع، فلم يتجاوز عدد طلابه العشرة.

في عام ١٩١١ تخرجت اول دفعة من مدرسة حقوق بغداد وكان عددهم عشرة وهم محمود صبحي الدفتري[2]، حسن عبد الوهاب النائب، علاء الدين عبد الوهاب النائب، مصطفي كامل عارف اغا، شيخ أحمد، رفيق سليمانية، جلال الالوسي، واخرون لم اتوفق في العثور على أسمائهم.

كان حكمت بك سليمان[1] بعد ان تولى قائمقامية مركز بغداد في شهر كانون الثاني في عام ١٩١٤ فترة قصيرة عهدت اليه مديرية مدرسة الحقوق في بغداد قبل اعلان الحرب بالإضافة الى عمله مديرا لمعارف بغداد يومذاك بالوكالة.

---

١. عارف يوسف السويدي (١٨٨٦ - ١٩٧٨) درس في مدرسة الحقوق في إستنبول، أصبح عضوا في محكمة تمييز العراق، ثم نائبا لرئيس محكمة تمييز العراق. وكان نائباً في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي.

٢. محمود صبحي الدفتري: (١٨٨٩ – ١٩٧٩) انتمى الى مدرسة الحقوق عند افتتاحها (اب ١٩٠٨)، واختير امينا للعاصمة، ثم انتخب عضوا في مجلس النواب، ثم في مجلس الاعيان، بعدها تولى وزارة العدل ثم وزارة الخارجية.

٣. حكمت سليمان: (١٨٨٩ - ١٩٦٤)، ولد في بغداد ودرس الحقوق في إستانبول، عين قائممقاما لمركز بغداد، ثم مديراً لمدرسة الحقوق سنة ١٩١٤، تولى وزارة العدلية - وازرة المعارف – وزارة الداخلية انتخب رئيساً لمجلس النواب العراقي. ثم رئيساً للوزراء سنة ١٩٣٦.

غلق المدرسة بسبب اعلان الحرب العالمية الاول في ١٩١٤

أغلقت مدرسة الحقوق ابوابها بمناسبة اعلان الحرب العالمية الاولى وبسبب دخول الدولة العثمانية في هذه الحرب. فقد استدعت سلطات الجيش العثماني جميع طلاب الصف الرابع لخدمة الاحتياط للتدريب في معسكر ضباط الاحتياط في إستانبول. ولئلا يحرم هؤلاء من ثمرة دراستهم أربع سنوات لأنهم استدعوا للخدمة قبل موعد الامتحان النهائي بقليل، فقد وردت التعليمات البرقية من إستانبول باعتبارهم متخرجين من مدرسة الحقوق على طريقة الزحف.

فمن هؤلاء الطلاب حسن رضا - حمدي صدر الدين – حمدي الاعظمي - بهجة زينل - جمال بابان - نصرة الفارسي - محمد فائق ريزه لى – عمر نظمي - مزاحم باجه جى - عبد العزيز خياط - محمود جلال وغيرهم.

وقد سنحت الفرص لكثير من هؤلاء في إستانبول وغيرها فأتموا دراستهم فيها وتخرجوا في آخر الأمر.

دخلت الدولة العثمانية الحرب العامة الى جانب المانيا القيصرية فخسرت الحرب وجرى تمزيقها شر ممزق كما هو معروف، وكان مما كتب على العراق ان دخلته جيوش الاحتلال البريطانية فاحتلت بغداد في ١٩١٧/٣/١١ فأصبح بعد مؤتمر سان ريمو المنعقد في روما بإيطاليا في عام ١٩٢٠ تحت الانتداب البريطاني.

اعادة فتح مدرسة الحقوق في بغداد بعد الحرب

كان من نتائج احتلال العراق من قبل الجيش البريطاني الغاء جميع القوانين العثمانية مع تعطيل اعمال المحاكم العثمانية والعمل على ادارة العراق ادارة عسكرية.

غير ان هذه الادارة العسكرية كانت قد اسست ادارة مدنية عليا لإدارة البلاد يرأسها أحد البريطانيين بعنوان رئيس الحكام السياسيين ثم أبدل عنوانه بعد ان استقرت الأمور الى الحاكم الملكي العام.

ولأجل تنظيم شؤون الجهاز القضائي في البلاد استقدمت الإدارة المدنية أحد البريطانيين الذي كان يرأس الادارة القانونية في السودان الى العراق وهو مستر ايدكار يونهام كارتر فباشر هذا عمله في شهر تموز ١٩١٧.

ان تنظيم شؤون الجهاز القضائي في العراق لاقى صعوبة كبيرة في بادئ الامر كان في طليعتها قلة وجود اناس ممن درسوا القانون من العراقيين وقد اتخذت عدة وسائل للتغلب على هذه الصعوبات، فكانت اعادة فتح مدرسة الحقوق في بغداد إحدى تلك الوسائل ففي هذا الصدد كتبت مس بيل[١] كلمة عن هذا الموضوع[٢]اقتطفها توضيحا لذلك، قالت:

(مدرسة الحقوق - وتنطوي الصعوبة الكبرى حينما يراد تزويد البلاد بالمحاكم الكافية في ايجاد حكام بريطانيين يجيدون العربية وحقوقيين مدربين من العرب. وقد اتخذت الخطوة اللازمة لتدريب الحقوقيين من ابناء البلاد بإعادة فتح مدرسة الحقوق في بغداد خلال شهر تشرين الثاني ١٩١٩ فكانت المدرسة العالية الوحيدة فيما بين النهرين التي كان المدرسون فيها تدفع لهم رواتب

---

[١]. مس بل: هي غيرترود بيل (١٨٦٨-١٩٢٦)، باحثة ومستكشفة وعالمة آثار بريطانية عملت في العراق مستشارة للمندوب السامي البريطاني في عقد العشرينيات من القرن العشرين، جاءت إلى العراق في عام ١٩١٤، ولعبت دورا بالغ الأهمية في ترتيب أوضاعه وهندسة مستقبله بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، ويعرفها العراقيون القدماء بلقب الخاتون.

[٢]. انظر صحيفة ٣٠٢ من فصول من تاريخ العراق القريب بقلم مس بيل ترجمة الأستاذ جعفر خياط. (المؤلف).

محترمة، ولذلك كانت تتمتع بشيء من حسن السمعة. وكانت مدرسة الحقوق هذه قد اسست في عام ١٩٠٨ واغلقت أبوابها بنشوب الحرب.

كما كان الطلاب الذين أكملوا دراسة الاربع سنوات فيها غير قادرين على اتمام دراستهم فيها والحصول على الشهادة منها، فوجد السكرتير العدلي من الضروري التغلب على هذه الصعوبة بأسرع ما يمكن، ومع ان عدم تيسر وسائل السكن والمدرسين المطلوبين كان يحول دون اعادة تأسيس المدرسة في الحال على اسس ما قبل الحرب، فقد اتخذت اجراءات لمساعدة جميع الطلاب السابقين على اكمال دراستهم في سنة واحدة او سنتين، وقد انتهز هذه الفرصة حوالي خمسين طالبا. وهناك فرق اساسي واحد بين المدرسة الجديدة والمدرسة القديمة. لاسيما وان هذا النوع من التعليم سيساعد ابناء البلاد على اشغال المناصب المهمة بتدريب أنفسهم على اعمال المحاماة والوظائف العدلية. ولا تقتصر فائدة مدرسة الحقوق على اهميتها بالنسبة للمحاكم فقط لان الاشخاص الذين يتخرجون فيها سيكونون لائقين تمام اللياقة ايضا للكثير من الوظائف الإدارية.

اتمام دراسة الحقوق بعد الاحتلال

ذكرت (مس بيل) في كلمتها الانفة الذكر ان حوالي خمسين طالبا من طلاب مدرسة الحقوق في بغداد الذين لم يكملوا دراستهم فيها بسبب الحرب العالمية الاولي باشروا بعد افتتاحها دراستهم فيها اتماما لمرحلتهم الدراسية فمنهم من درس ستة أشهر او سنة واحدة او أكثر واجتاز الاختبار فتخرجوا جميعاً. وفيما يلي اسماء الذين تخرجوا في صيف عام ١٩٢٠:

محمد علي محمود، مصطفي الجليلي، مكي الاورفة لي، داود السعدي، توفيق فكرت، احمد طه، حسن فهمي الباجه جي، معروف علي أصغر، عبد الوهاب

قاسم، حسين جاهد معروف، عبد الجبار تكرلي، عبد العزيز ماجد، عبد الجبار جميل، وصالح مراد قطان، فهمي نصري ترزيخان، وغيرهم لم اعثر على اسمائهم.

أقدم المحامين العراقيين

أما أقدم اجازتي محاماة صدرت للمحامين العراقيين فكانت قد صدرت من نظارة العدلية في إستانبول الواحدة مؤرخة ١١٢٩٨[١] رومي باسم المحامي اسكندر غالب[٢]، والثانية صدرت بعدها بعام واحد أي بتاريخ ١٢٩٩[٣] رومي باسم عبد الجبار خياط[٤]، وقد عادا الي العراق ومارسا المحاماة امام المحاكم في ذلك الحين، وبهذا يكونا أقدم المحامين العراقيين في ممارسة المحاماة في هذه الربوع، وكلاهما من محلة رأس القرية في بغداد.

هذا وتلي هاتين الاجازتين اجازتان بممارسة المحاماة صدرت احداهن بتاريخ ١٣١٠[٥] رومي باسم كيروب ستيان، ميلادية، والثانية صدرت بتاريخ آب ١٣١٤[٦] رومي باسم حسن الباجه جي، وكلاهما كانا قد تخرجا في كلية الحقوق في إستانبول.

ويأتي بعد هؤلاء الأربعة المحامي نعيم منشي زلخة الذي اجيز بممارسة المحاماة في صيف عام ١٣٢٠ [٧]رومي وهو الآخر خريج كلية الحقوق في

---

[١]. تقابلها سنة ١٨٨٢ ميلادية.

[٢] . مارس المحاماة عقب تخرجه في بغداد وتوفي سنة ١٩٢٤.

[٣]. = = ١٨٨٣ ميلادية.

[٤] عبد الجبار الخياط، (١٨٥٦ - ١٩٢٤) ولد في بغداد وتخرج في باريس سنة ١٨٨٣، وزاول المحاماة، اختير لمنصب وزير بلا وزارة في أول وزارة في العهد الوطني سنة ١٩٢١.

[٥]. تقابلها سنة ١٨٩٤ ميلادية.

[٦]. تقابلها سنة ١٨٩٨ ميلادية.

[٧] تقابلها سنة ١٩٠٤ ميلادية.

الاستانة. إذا فقد مضى على ممارسة المحاماة في العراق في العصر الحديث ما يربو على تسعين سنة.

التنظيم التمهيدي للجهاز القضائي
في عام ١٩١٧

منذ احتلال البصرة في عام ١٩١٥ باشرت سلطات الاحتلال النظر في حسم القضايا والدعاوى بموجب مجموعة (القانون العراقي IRAQ CODE)[١] وهي مجموعة قوانين وانظمة مبنية احكامها على القانون الهندي، وكان العقيد فوكس هو الضابط العدلي الأول في البصرة.

وبعد احتلال بغداد بثمانية عشر يوما اي في تاريخ ١٩١٧/٣/٢٩ وردت برقية من وزارة الهند في لندن الي الدائرة السياسية في بغداد تنص علي ان قانون المناطق المحتلة سوف يطبق في ولاية بغداد، اذ ان السياسة المقرر اتباعها يومذاك تقضى بعدم الغاء القضاء التركي برمته من جهة، وان لا يدخل نظام جديد مبني علي الاساليب الإنكليزية كما جرى في ولاية البصرة من جهة أخرى، وانما يحافظ علي تشكيلات المحاكم التركية، والقوانين التي كان يعمل بها بعد ان تدخل عليها بعض التحويرات العاجلة الضرورية لتوطيد دعائم العدل وتكوين إدارة ذات كفاءة معقولة، هذا وكان جميع موظفي العدلية الاتراك قد فروا مثلما حدث عند احتلال البصرة، كما ان أحدث السجلات كانت قد اختفت او اتلفت.

[١]. كانت هذه المجموعة اول تشريع للسلطات العسكرية بعد احتلال البصرة. (المؤلف).

اما المحاكم المدنية في شهر تموز فكانت معطلة، ما عدا محكمة شرعية واحدة اسست في تاريخ ٢٢ حزيران ١٩١٧ ومحكمة صلح واحدة[١] اسست في ٢ تموز ١٩١٧ وبقيت الحال كذلك حتى صدور بيان المحاكم في ١٩١٧/١٢/٢٨.

ثم استدعت الادارة السياسية مستر (ايدكار بونهام كارتر) رئيس الدائرة القانونية في السودان الي بغداد للعمل علي تنظيم شؤون الجهاز القضائي في ولاية بغداد، وقد وصل هذا بغداد في شهر تشرين الاول ١٩١٧ واتخذ مكتبا له في بناية وزارة المالية في سراي الحكومة، ثم نقل مكتبه الي دار خاصة تقع في مدخل مشرعة خان التمر وهى دار تعود الي مناحيم دانيال، ثم بعد مدة انتقل هذا المكتب الي بناية المحاكم العدلية، وشرع بدراسة الاوضاع مدة شهرين قدم بعدها تقريرا مفصلا بحث فيه عما كان موجودا في العراق قبل الاحتلال من محاكم ومؤسسات عدلية وعما يراه ويقترحه هو للمستقبل.

وقد اعترف مستر بونهام كارتر بأهمية اعادة تأسيس المحاكم الشرعية واشار الي الاحترام الذي يكنه المسلمون لمثل هذه المحاكم والي الفائدة المرجوة من بت القضاة المسلمين في القضايا بموجب الشرع الإسلامي، كما أشار في

---

[١]. عين العلامة الحاج علي الألوسي رئيسا للمحكمة الشرعية ببغداد، وعين العلامة عبد الوهاب النائب رئيسا لمحكمة الصلح وكانت هذه المحكمة قد اتخذت مكانا للمرافعة في غرفة المكتوبجي المجاورة لغرفة الوالي في سراي الحكومة في بغداد ومعه يوسف الطبقجلي كاتبا أولا، وعبد الحميد عبادة كاتب ضبط أول والسيد جعفر حمندي كاتب ضبط ثانٍ مع خمسة موظفين آخرين، كنت اتردد على هذه المحكمة عدة مرات اسبوعيا لأستمع إلى المرافعات. لقد جرف نهر دجلة في عام ١٩٢٢ بناية مقر الولاية هذه بأكملها فأصبحت اليوم اثرا بعد عين. (المؤلف).

تقريره الي الفوائد السياسية الجمة التي تجنى من اشراك طبقة العلماء الدينية ذات النفوذ الذين ينتخب من بينهم القضاة في الجهاز القضائي[١].

وفي نهاية شهر كانون الثاني من عام ١٩١٨ وبناء على اقتراح مستر بونهام كارتر[٢] أصدر القائد العام لقوات الاحتلال بيانا نص فيه على تشكيل محكمة استيناف[٣] في بغداد الي جانب محاكم بداية فيها وفي الاماكن الاخرى التي يتطلب الامر تشكيلها. وقد ألغى هذا البيان حق التمييز في محكمة تمييز إستانبول، وبدلا عن ذلك خول محكمة الاستيناف الآنفة الذكر والضابط العدلي الأقدم صلاحيـــة تشبه صلاحية المحكمة العليا الهندية للنظر تمييزا في القضايا التي يقتضي لها تمييز. ومن ناحية اخرى صادق علي استمرار العمل في محكمة الصلح والمحكمة الشرعية التي كانت قد تأسست في شهر تموز على ان تؤسس محاكم مشابهة لهما حيث تدعو الحاجة.

وبعد مدة اصبحت المحكمة الشرعية ذات شقين محكمة شرعية سنية، ومحكمة شرعية جعفرية، واودعت امور الاحوال الشخصية التي تعود للطوائف غير المسلمة الي محاكم البداية على ان يستعين حكامها عند الحاجة بخبراء روحانيين من تلك الطوائف، وتستمر المحاكم على تطبيق احكام مجلة

---

١. ملخص عن كتاب آيرلاند – ترجمة الاستاذ جعفر خياط. (المؤلف).

٢. في مطلع عام ١٩٢٠ منح مستر بونهام كارتر لقب سر. (المؤلف).

٣ . أي الاستئناف، وهذا يسمى تسهيل الهمزة في اللغة العربية. وهو إجراء يهدف إلى تخفيف نطق الهمزة الثقيلة، وهو نوع من الاستحسان لغوي شائع في لغة قريش وبعض قبائل الحجاز، كما ورد في القرآن الكريم بقراءات متواترة .ويتم التسهيل بنطق الهمزة كنطق يتردد بينها وبين حرف علة يناسب حركتها، مثل نطقها بين الهمزة والألف إن كانت مفتوحة، وبين الهمزة والواو إن كانت مضمومة، وبين الهمزة والياء إن كانت مكسورة .

الاحكام العدلية - وهي القانون المدني التركي - بصورة عامة، على ان تخضع للتعديلات التي جاء بها بيان القائد العام، وكذلك يبقى العمل مستمرا بقانون اصول المرافعات المدنية التركي مع خضوعه للتعديلات التي طرأت عليه.

أما المحاكم المدنية التي تحل محل ما كانت تمارسه المحاكم النظامية التركية من سلطة مدنية وتجارية، فلها سلطة قضائية عامة الا في القضايا التي تقع ضمن صلاحيات المحاكم الشرعية، وتكون على ثلاثة انواع هي:

- محكمة استيناف بغداد.
- محاكم البداية.
- ومحاكم الصلح.

محكمة الاستيناف:

ان محكمة الاستيناف التي تعمل في بغداد هي محكمة الاستيناف العليا لجميع المناطق المحتلة، وتحل محاكم الاستيناف العثمانية الثلاث في ولايات بغداد والبصرة والموصل، غير انه بينما كانت قرارات تلك المحاكم خاضعة للتعديل واعادة النظر فيها من قبل محكمة التمييز في إستانبول، فان قرارات محكمة استيناف بغداد هذه تعتبر نهائية، وتتألف هذه من رئيس بريطاني وحاكمين عراقيين بينما كانت محكمة الاستيناف العثمانية تتألف من رئيس تركي واربعة حكام عرب.

محاكم البداية:

كانت هناك في العهد العثماني محكمة بداية في مقر كل لواء من الالوية ومقر كل قضاء من الأقضية. وكانت المحكمة في مقرات الالوية ومقرات الاقضية المهمة تتألف من رئيس وعضوين، أما محكمة بداءة بغداد ففيها هيئة للشؤون المدنية واخرى للشؤون التجارية، وفي محكمة بداءة الاقضية غير

المهمة فان قاضي الشرع هو الذي يرأس هذه المحكمة ويشترك لتأليفها عضوان من الأهالي المحليين غير المدربين على العمل القانوني، وكانا يتقاضيان شيئا من المخصصات عن عملهما فيها.

وبينما كان مجموع محاكم البداية في العهد العثماني في بغداد والبصرة والموصل عشر محاكم الوية واربعين محكمة قضاء فقد استبدلت هذه المحاكم بالمحاكم الجديدة التالية:

١- محكمة بداية بغداد وتتألف من رئيس بريطاني ونائب رئيس عراقي واربعة اعضاء.

٢- محكمة بداية في الحلة وتتألف من رئيس بريطاني وحاكم عراقي ومعهما أحد قضاة المحاكم الشرعية. ويعمل الرئيس في عدة اماكن اخرى فيترأس المحكمة في النجف وكربلاء أيضا.

٣- محكمة بداية في بعقوبة وتتألف من رئيس بريطاني وحاكم عراقي وقاضي محكمة الشرع السني.

٤- محكمة بداية في البصرة وتتألف من رئيس بريطاني وحاكمين عراقيين.

٥- محكمة بداية في الموصل وتتألف من رئيس بريطاني وحاكمين عراقيين. ويترأس المحكمة في اربيل ايضا.

وإذا كان عدد محاكم البداية غير كافٍ فمن الضروري ان يزداد كلما أمكن الحصول على حكام ذوي اهلية من العراقيين.

محاكم الصلح:

أما محاكم الصلح فكانت في العهد العثماني قد تأسست قبيل الحرب العامة في مكانين او ثلاثة فقط، وبعد الاحتلال تأسست هذه المحاكم في بغداد والبصرة والموصل والعمارة وكركوك.

المحاكم الشرعية:

منذ الاحتلال حتى سنة ١٩٢٠ تم تأسيس ثلاثين محكمة شرعية في انحاء العراق، وفي بغداد تأسست محكمة التمييز الشرعي مؤلفة من ثلاثة قضاة.

نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية

بعد احتلال البصرة والتقدم الي مناطق العمارة والناصرية المأهولة بالقبائل العربية وافراد العشائر استبان للسلطات المحتلة ان القانون العراقي المطبق في البصرة الآنف الذكر لا يمكن تطبيقه تماما في المناطق العشائرية، وان الحكام السياسيين كانوا في مناطقهم بحاجة الي صلاحيات للبت بسرعة في القضايا الحقوقية والجزائية، ولتلافي هذا النقص كان مستر هنري دوبس[١] قد وضع نصوص هذا النظام في شباط عام ١٩١٦ ومنح فيه الحكام السياسيين سلطة تشكيل مجلس عشائري او اية محكمة عشائرية اخرى للنظر في القضايا التي يكون فيها أحد الطرفين المتنازعين من ابناء العشائر، وذلك بموجب القواعد والعادات العشائرية، وقد اظهر اثناء تطبيق هذا النظام بأنه يتفق ورغبات العشائر لأنه يسر لهم حسم المنازعات بالطرق المألوفة لديهم منذ مدة طويلة.

---

[١]. منح لقب سر فيما بعد وتقلد منصب المندوب السامي البريطاني في العراق في آخر أمده. (المؤلف).

أما فيما يخص محاكم الجزاء التركية وتطبيق قانون الجزاء التركي، فكان رأي سر بونهام كارتر انه بالرغم من نظريات القانون الدولي القائلة بأنه عندما يتم الاستيلاء علي البلاد المعادية اثناء الحروب ينبغي تطبيق قانون العقوبات المحلي لتلك البلاد إذا كان ذلك ممكنا، وإذا ما اتفق ذلك مع مصلحة الجيش المحتل، فكان من غير الممكن تطبيقه في العراق لعدة أسباب، منها ان قانون الجزاء العثماني مكتوب باللغة التركية، وان قلة الضباط البريطانيين كانوا ملمين باللغة التركية من جهة ولان تطبيق هذا القانون يتطلب وجود عدد غير يسير من المحاكم وحكـام التحقيق والمدعين العامين اكثر بكثير مما كان يمكن تهيئتهم سواء أكان ذلك من الجيش أم من موظفي الحكومة السابقة من جهة اخرى، كما ان القانون هذا يعد غير مرتب، وغير كامل، وصعب التفسير، بينما يكون قانون اصول المحاكمات الجزائية التركي هو الآخر مهما كان، اداة ملائمة لما آل وضع اليه في البلاد الاكثر تقدما ونفوسا من اجزاء الامبراطورية العثمانية فأنه كثير التعقيد وغير قابل للتطبيق بين السكان أهل الريف والبدو الرحل في بلاد ما بين النهرين.

ولهذا ولأجل تبديل قانون الجزاء التركي، وقانون اصول المحاكمات الجزائية التركي، فقد تم اصدار قانونين جديدين باسم قانون العقوبات البغدادي وقانون اصول المحاكمات الجزائية البغدادي، وقد وضع هذان القانونان معا لتناسب الاحوال التي تدار البلاد بمقتضاها اثناء الاحتلال. ويقصد بهما ان يكونا قانونين مؤقتين وسوف يستبدلان بطبيعة الحال، بعد عقد الصلح، بتشريعات أكثر ايفاء بالمرام.

فقانون العقوبات البغدادي يستند الي قانون الجزاء التركي الذي كان معمولا به في العراق وسائر أنحاء الامبراطورية العثمانية في وقت الاحتلال،

والقانون التركي هذا يستند بدوره علي قانون العقوبات الفرنسي، وحيث ان القانون التركي قد نشر منذ عام ١٨٥٩ فقد ادخلت عليه تعديلات كثيرة غير متقنة عادة فكانت النتيجة ان اصبح قانونا غير عملي، وغير مرتب، وناقصا ولهذا كان من الضروري ادخال تعديلات واضافات عليه اخذت في الغالب من قانون العقوبات المصري لتشابه كثير من الاحوال المحلية في مصر والعراق فيكون بهذا اسهل تطبيقا واكثر ملاءمة للحالة في العراق.

اما قانون اصول المحاكمات الجزائية البغدادي فقد اعتمد على قانون المحاكمات الجزائية السوداني، والقانون السوداني هذا يعتمد في الدرجة الاولي على القانون الهندي.

هذا وتم تشكيل محاكم الجزاء في بغداد وانحاء العراق، بموجب اصول المحاكمات البغدادي علي اربعة اصناف هي المحاكم الكبرى، ومحاكم الجزاء من الدرجة الاولي، ومحاكم الجزاء من الدرجة الثانية، ومحاكم جزاء من الدرجة الثالثة.

وتتطلب الاحكام الصادرة من المحاكم الكبرى مصادقة الحاكم الملكي العام عليها[١].

تأسيس اول محكمة بداءة في بغداد

بتاريخ ١٩/١٢/١٩١٧ أصدر ناظر العدلية بيانه بافتتاح اول محكمة بداءة في بغداد. وفي ٢٢ شباط صدر نظام المحاكم المدنية في بغداد على ان يطبق في محاكم البداءة والاستيناف في بغداد، وبعض مواده في محاكم الصلح ودوائر كتاب العدول.

---

[١]. راجع كتاب آيرلند. (المؤلف).

ان اهم فقرة في هذا النظام هي نصه في مادته الثالثة على ان تجرى جميع المعاملات في اللغة العربية. وكان هذا اول تطور في العراق اذ ان اللغة التركية كانت هي اللغة الرسمية للمحاكم الي حد تاريخ ٢٠١٧/٣/١١، ومنذ الاحتلال كانت الامور غير منسقة وكان بعضها يكتب باللغة الانكليزية.

أما هذا النظام فقد وضع حدا لكل ما كان يجرى في محاكم بغداد قبل تاريخ ١٦ / ٤ / ١٩١٨ ومنذ حينئذ سادت اللغة العربية الجهاز القضائي الجديد لغة ابناء البلاد. يتألف هذا النظام من ٣١ مادة وان المادة ٣١ منه الغت المادة ٢٦٨ من قانون اصول المحاكمات الحقوقية العثماني.

وفي ٢٣ شباط صدر نظام محاكم الصلح.

تأسيس اول محكمة جزاء في بغداد

في تاريخ ١ آب ١٩١٨ صدر بيان بتأسيس محكمة الجزاء في بغداد وعين لها عضوان عراقيان هما: المحامي الحاج عزت، وروبين أفندي[١]، أما كاتب الضبط فعبد الحميد عبادة والكاتب الثاني احمد سامي.

تأسيس مجلس التمييز الشرعي

بتاريخ ١٤ اب ١٩١٨ أنشئ مجلس التمييز الشرعي وعين له محمد سعيد الزهاوي المفتي السابق رئيسا، وكل من عبد الملك الشواف والسيد خضر اعضاء.

---

[١]. هو روبين بطاط كان من علماء القانون فقد شرح الدستور العراقي الاول، بعد نشره بمجلدين كبيرين شاهدتهما عنده مخطوطة ولا أعرف بمصيرهما. (المؤلف).

توحيد المحاكم واحداث الدائرة العدلية

ان الاعتبارات السياسية والادارية التي ادت الي توحيد الادارة في ولايتي بغداد والبصرة في ايلول ١٩١٨ كانت هي نفسها التي دفعت بالمسؤولين الي توحيد القضاء في هاتين الولايتين، ففي اليوم الاول من شهر كانون الثاني ١٩١٩ تم التوحيد نهائيا فألغى (قانون المناطق المحتلة) وجميع القوانين الهندية والبريطانية المعمول بها بموجبه، عدا تسعة قوانين هندية وقانون انكليزي واحد وضعت في جدول خاص.

وقد نفذ هذا التبديل بدون صعوبة ورحب به السكان لأنه أبدل نظاما قضائيا اجنبيا بنظام قضائي مألوف لديهم. وكذلك أدمج النظام القضائي في الموصل، الذي كانت ترغب حكومة بريطانيا في ادارته على حدة توقعا لتخصيص ولاية الموصل الي فرنسا في (مؤتمر الصلح) بالقضاء الذي طبق في جميع المناطق المحتلة.

وفي الوقت نفسه تأسست ادارة عدلية يرأسها (السكرتير العدلي) المسؤول تجاه الحاكم الملكي العام عن ادارة شؤون العدلية في البلاد من دون ان يقوم بواجبات ادارية فعين مستر بونهام كارتر لهذا المنصب وأصبح عنوانه في اللغة العربية (ناظر العدلية)، ولما كان هذا المنصب يعادل منصب وزير العدل فقد كتب مستر بونهام بهذا الصدد يقول" إن بعض السبب لهذا التبديل[١] قد يلفت النظر فان في بريطانيا العظمى، من دون سائر الدول الأوربية، لم تكن فيها وزارة للعدل في يوم من الايام. ولا يمكن تبرير عدم وجود وزارة مثل هذه بأسباب منطقية، اذ ان ذلك يرجع لأسباب تاريخية.

[١] يقصد بالتبديل قبول مبدأ تولي رجل بريطاني وزارة العدل في العراق، في حين لا يوجد هذا المبدأ في إنكلترا ذاتها. (المؤلف).

كانت الطريقة الانكليزية هذه قد اتبعت في معظم المستعمرات البريطانية وتوابعها، من دون تبرير الاسباب التاريخية الموجودة في بريطانيا نفسها، ومن الممكن ان يناقش المرء بأن تأسيس وزارة للعدل يمكن ان يكون شيئا مفيدا لإدارة شؤون العدلية حتى في بريطانيا.

ومهما يكن من امر فان هناك فوائد غير مشكوك فيها عند اقامة نظام قضائي في البلاد، في وضع المحاكم بعهدة رئيس اداري بصفته جزءاً من الجهاز الاداري المركزي، مطلع على سياسة الحكومة واتجاهات المحاكم معا، وعرضة لنقد زملائه وجمهور المواطنين. ولا تعتمد الادارة الكفء للشؤون العدلية على الاحكام الصحيحة التي تنفرد بها المحاكم والتي يجب ان يكون الحكام فيها مستقلين تمام الاستقلال فحسب، وانما تعتمد ايضا على الشؤون الادارية كذلك، وينطبق هذا على الاخص حيث توجد جنبا الي جنب، كما في هذه البلاد العراق، مجموعتان من المحاكم نظامية (المدنية) وشرعية، وحيث توجد مناطق غير قليلة يكون السكان فيها على درجة غير من التقدم الذي يتطلبه وجود نظام عدلي راق يتصف بالصلابة".

تسلم سر بونهام كارتر عمله هذا في الوقت الذي كان يعتقد بأنه ينبغي سن ما لا يستهان به من التشريعات قبل ان تتمكن المحاكم من المساهمة في تحسين الاحوال في (العراق)، فانه ليس من الممكن الاضطلاع بإجراء تحسينات جوهرية في التشريع قبل حلول السلم ومن دون وجود هيئة تشريعية برلمانية.

عند اقتباسي بعض البيانات او الاعلانات او حتى الانظمة والقوانين وجدتها مدونة بلغة ركيكة وسبك ضعيف وقد التزمت بأن انقل تلك النصوص والعبارات والجمل عيناً، محافظة مني على الطابع الذي تتميز به تلك النصوص والعبارات، لنستدل منها على لغة ذلك العهد الذي دونت فيه هذه

التشريعات وغيرها في تلك الحقبة التي كانت بداية عهد جديد لاستعمال اللغة العربية. فمن المعلوم أن لغة الجهاز القضائي ايام العثمانيين كانت اللغة التركية ثم اعقبتها بعد بضعة الشهر لغة عربية استعملت في عهد الانتقال مباشرة من التركية الي العربية وكان من الطبيعي ان تكون لغة التدوين هذه بمثل هذا المستوى من الركاكة والتفكك لان مدونيها كانوا يجهلون اللغة العربية وقواعدها. وأعتقد بأنه من الطريف جدا أن انشر تلك التشريعات نصا حتى يمكن مقارنتها باللغة العربية الصحيحة التي صارت تدون بها تشريعاتنا اليوم والتي يستعملها السادة المحامون في لوائحهم ودفوعهم في الوقت الحاضر.

بيان القائد العام

فمن جملة التدابير الوقتية التي اتخذتها السلطات قبل وصول بونهام كارتر الي بغداد ان قررت تأسيس محكمة صلح في بغداد.

وفي تاريخ ٢ تموز ١٩١٧ أصدر القائد العام بهذا الصدد البيان التالي:

تأسيس أول محكمة صلح ببغداد

١- ستؤسس من جديد في بغداد محكمة للدعاوى الصغيرة وهي المحكمة المعروفة الي الآن بمحكمة الصلح.

٢ - ان القانون الذي يجرى تطبيقه في المحكمة المذكورة هو القانون المدني الموجود في هذه البلاد المبني على المجلة ويكون هذا القانون عرضة للتغييرات والاضافات التي يأمر بها اصحاب السلطة الكفوءة.

٣- ان اصول المحاكمات التي تجرى بموجبه المحكمة المذكورة هي اصول المحاكمات العثمانية التجارية.

٤- نمنح بهذا الاعلان الحاكم السياسي العام السلطة لسن القواعد واعطاء الاوامر لسير العمل في المحكمة المذكورة، ونمنحه ايضا كل السلطة لتدقيق الاحكام وتمييزها.

التوقيع: الفريق الاول ف. س. مود

وفي تاريخ ١١ آب ١٩١٧ ألغى القائد العام القانون العثماني المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني ١٣٣٠[١] بخصوص الديون والمقاولات في القضايا التي يكون فيها احد الطرفين من تبعة دولة عدوة، او تابعا لدولة متحالفة مع دولة لأنه قانون مجحف - كما يقول البيان - بحق الرعايا البريطانيين الموجودين في الارض المحتلة[٢].

دعوة المحامين للتسجيل

في خلال الشهور السبعة التي انتهت في ١٢/٣١/ ١٩١٧ كان هناك عدة محامين يمارسون المحاماة في محاكم الصلح والشرعية فقط دون ان

---

[١] . تقابلها سنة ١٩١٤ ميلادية.

[٢]. كانت السلطات المحتلة قد قامت بعد الاحتلال بتطبيق عدة قوانين في كل من البصرة، وبغداد، والموصل كالآتي:

أ - في ١٩١٤ في البصرة وما جاورها طبقت القوانين التي كانت تسمى مجموعة القانون العراقي، وهي عبارة عن قوانين هندية وسودانية وتشريعات اصدرتها السلطات العسكرية ولم تطبق شيئا من القوانين العثمانية..

ب - في بغداد وما جاورها حتى حدود منطقة الموصل طبقت القوانين العثمانية التي كانت مطبقة قبل شهر إذار من عام ١٩١٧.

ج- في منطقة الموصل وانحاء الشمال طبقت القوانين العثمانية الآنفة الذكر.

د - جرى تعديل القوانين العثمانية التي تقرر تطبيقها في كل من بغداد والموصل وجعلها ملائمة للظروف الجديدة القائمة. وبعد مدة الغيت مجموعة القوانين التي طبقت في البصرة وصارت القوانين العثمانية المعدلة هي المعمول بها في البصرة كذلك وبهذا تم توحيد جميع انواع القوانين في انحاء العراق. (المؤلف).

يكونوا مسجلين لدى العدلية ولهذا فقد أصدر ناظر العدلية بتاريخ ١٦-١-١٩١٨ الاعلان التالي:

اعلان يتعلق بالمحامين

ليكن معلوما عند جميع المحامين الافوكاتية ان من يرغب في ممارسة مهنته في محكمتي البداءة والاستيناف عليه ان يستخرج لنفسه رخصة بها من نظارة العدلية.

وعليه يجب ان يقدم عريضة استدعاء الي الدائرة المذكورة تتضمن البراهين الكافية التي تدل على كفاءته والقيام بوظيفة المحاماة أحسن القيام.

وتكون هذه البراهين مما يتبين منها ان صاحب العريضة حائز على شهادة من مكتب حقوق او رخصة من نظارة العدلية التركية. ويجب ايضا الحاق الشهادة بالعريضة مضمومة اليها.

وبعد بضعة ايام ينشر قانون المحامين الذي سنه ناظر العدلية وقد صدق عليه الحاكم الملكي العام.

التوقيع - ناظر العدلية

وبعد يومين من هذا الاعلان أصدر ناظر العدلية بتاريخ ١٤-١-١٩١٨ قانون المحامين وهو اول قانون سن لتنظيم شؤون المحامين واني قد اقتبسته هنا لطرافته ولأهميته التاريخية وهو كالاتي:

قانون المحامين لسنة ١٩١٨

الصادر بموجب البيان المؤرخ ١٨-١٢-١٩١٧

قد نظم ناظر العدلية القوانين الاتية وصدقها الحاكم الملكي العام السلطة التي زودها بموجب البند ٢٣ من بيان قائد الجيش المؤرخ ١٩١٧/١٢/٢٨.

١- يسمى هذا القانون قانون المحامين لسنة ١٩١٨.

٢ - لا يمكن للمحامين ان يتعاطوا مصالحهم امام محكمتي البداءة والاستيناف وان يتسموا محامين، الّا إذا حصلوا على رخصة بهذا الخصوص من ناظر العدلية غير انه للمحامين الذين تعينهم الحكومة ان يتعاطوا المحاماة من غير رخصة.

٣ - ان الذين لهم شهادات من مكتب حقوق في الاستانة او بغداد والذين لهم ايضا شهادة من نظارة العدلية التركية - يقصد العثمانية - مؤرخة قبل احتلال بغداد تجيز لهم ان يمارسوا امام المحاكم في الولايات، يمكنهم ان يطلبوا الرخصة للاشتغال به من ناظر العدلية. وعلاوة على ذلك يحق لناظر العدلية ان يعطي للراغبين رخص لتعاطي فن المحاماة إذا رضي عن معارفهم الحقوقية وحسن اخلاقهم.

٤ - الراغب معاطاة فن المحاماة امام المحاكم يجب ان يبرز لناظر العدلية:

١- اثبات يدل على مكنته.

٢ - شهادة تدل على حسن اخلاقه.

أما الذين يقدمون طلبهم بهذا الخصوص بعد شهرين من تاريخ نشر هذا القانون والذين كانوا محامين في السابق فانهم لا يحتاجون الى ان يبرزوا شهادات بما يتعلق بأخلاقهم مالم تطلب منهم.

٥ - يجب على المحامي قبل اخذ الرخصة ان يوقع على لائحة المحامين المحفوظة لدى ناظر العدلية وان يدفع رسماً قدره ١٥ روبية لأجل الرخصة، وتنقضي مدة الرخصة في ٣١ كانون الأول من كل سنة وتجدد بدفع رسم ١٥ روبية.

٦- يجب على المحامين ان يتبعوا القوانين التركية فيما يتعلق بالمحامين المؤرخة في ١٤-١-١٨٧٦ في ١٦ ذي الحجة ١٢٩٢ مع التغييرات المصرحة بهذا القانون.

٧- ان من سجايا المحامي ان يكون صالحا وحرا وخاليا من كـــل غرض، وان يسلك بالرفق والاعتدال وان يكون ناصحا وصادقاً لرفاقه. ويجب ان تكون مآربه في مصلحته عبارة عن مساعدة المحاكم بإعمال العدل، وان يحترم الحكومة وجميع المحاكم.

ومن الواجب يتحرك المحامي بكمال الاحترام لدى جميع المحاكم والحكام الذين يحضر امامهم، وان لا يغش المحكمة عن علم واختيار بحيث انها تعطى قرارا يعرفه انه خطأ، وان لا يستعمل الفاظ اهانة واستهزاء تمس اشخاص الخصوم او وكلائهم، وان يتحذر من الطعن بشرفهم وعرضهم الا إذا كان ذلك من مقتضيات الدعوى، او إذا افاده موكله افادات مخصوصة بذلك.

وعليه ان يحفظ السر في جميع المسائل السرية. وإذا كان المحامي موكلا من قبل أحد الطرفين في محكمة فيجب ان يمتنع عن مساعدة الخصم او نصحه في الدعوى الجارية او في احدى الدعاوى المتعلقة بها، وان لا يتعاطى اشغالا او مصالح لا تليق بسلك المحامين.

٨- يجوز لمحكمة الاستيناف - بعد الاستخبارات اللازمة، ان تؤخر أحد المحامين او توبخه او تخبره بتقصيره او تحذف اسمه من اللائحة لأحد الاسباب الاتية:

١ - إذا تبين انه قد تصرف في وظيفته بصورة خادعة او غير لائقة.

٢- إذا عرض رشوة على أحد او رشاه او مكن أحد من ان يدفع رشوة لتحصيل وظيفة في اشغال العدلية.

وهذا لا يشمل ما يحق لمحام ان يتسلمه من محام اخر من المصارف والرسوم الراجعة الى الوكالة.

٣- إذا حاول ان يحصل على وظيفة محامي بواسطة شخص يرشوه او يعده برشوة ليمكنه من الحصول على الوظيفة المطلوبة..

٤ - إذا تبين منه جرم فحكم عليه بعد المحاكمة ما يخل بشرفه او لا يناسب وظيفته الرسمية.

ه - إذا تبين منه جرم خرق قوانين المحامين المؤرخة في ١٤-١-١٨٧٦م ١٦ ذي الحجة ١٢٩٢ والقانون المرقوم بعدد ٧ او ظهر منه كل تصرف مناف لوظيفة المحامين وشرفهم.

قد سن ناظر العدلية هذا القانون وصدقه الحاكم الملكي العام

بغداد في ١٤-١-١٩١٨ ٠

ناظر العدلية ٠١ يونهام كارتر

الحاكم الملكي العام

پ. ز. كوكس

وفي تاريخ ١٩١٧/١٢/٢٨ صدر اول قانون لرسوم المحاكم بتوقيع ناظر العدلية.

في بداية القرن العشرين

يظهر لى بحسب تتبعاتي ان تنظيم شؤون الجهاز القضائي في الامبراطورية العثمانية بدأ بعهد الاصلاحات التي اجريت في منتصف القرن التاسع عشر والتي شملت كثيرا من مرافق الدولة ومؤسساتها الرسمية.

وبناء على اعجاب رجال الدولة العثمانية بنظام الدولة الفرنسية يومذاك، وانصراف الطبقة المثقفة الى اتقان اللغة الفرنسية بصورة خاصة، فقد اتجهت

النية إلى اقتباس كثير من الانظمة والقوانين الفرنسية فكان من بينها اقتباس نظام الجهاز القضائي ومحاولة تطبيقه في العاصمة إستانبول اولا ثم تنفيذه بالتدريج في كثير من الاقطار التي كانت تابعة للدولة.

وعلى هذا فقد صدر قانون في عام ١٨٧٦م، لتنظيم الجهاز القضائي وكلما يتعلق بشؤون المحاكم وشؤون المحاماة، ثم أعقب ذلك تأسيس مدرسة الحقوق في إستانبول فقط.

إن اتخاذ الدولة هذه الخطوة في العاصمة إستانبول قد مكنها من ان تزود الاقطار الاخرى برجال القانون كلما دعت الحاجة إلى تأسيس محاكم او تأسيس مدارس حقوق فيها، ولما كان كثير من ابنـــاء الاقطار التابعة للدولة يشدون الرحال الى إستانبول لغرض الدراسة العالية فكان الذين يتخرجون من مدرسة الحقوق فيها او حتى من مدرسة الملكية شاهانة التي تأسست فيما بعد ضمن جامعة إستانبول يؤلفون العناصر الاساسية لحكام المحاكم او المحامين.

وبهذا صارت المحاكم المؤسسة في إستانبول او غيرها من اقطار المملكة تستقبل كثيرا من المحامين أتراكا كانوا او غير أتراك، اذ المعروف ان عددا من رجال القانون العرب الذين مارسوا المحاماة في اواخر القرن التاسع عشر او اوائل القرن العشرين في العراق او غير العراق كانوا من العراقيين او من الاتراك باعتبارهم من رعايا الدولة، او كانوا حكاما في المحاكم.

وفي هذه المناسبة كان الاستاذ اسماعيل حقي بابان[١]العراقي من خريجي مدرسة الحقوق في الاستانة وعند انتخابه نائبا عن العراق في مجلس المبعوثان

---

[١]. إسماعيل حقي بابان (١٨٧٦ – ١٩١٣) شخصية حقوقية وسياسية وكاتب وخطيب عراقي ولد في بغداد عام ١٨٧٦.شغل مناصب مهمة في الدولة العثمانية، منها ولاية بيروت. له عدة مؤلفات في مجال القانون والحقوق، حصل في انتخابات سنة ١٩٠٨ على مقعد في مجلس المبعوثان كنائب في صفوف حزب الاتحاد والترقي عن بغداد. وفي =

كان قد تولى التدريس في مدرسة الحقوق في إستانبول نفسها في موضوع الحقوق الأساسية، وله فيها مؤلف فكان من اوائل العراقيين الذين مارسوا التدريس في الحقوق وكان قد توفي اثناء القاء الدرس في الكلية في إستانبول - رحمه الله -

فعند تأسيس المحاكم في العراق في العهد العثماني كانت هذه المحاكم قد استقبلت محامين اتراك يترافعون في قضايا موكليهم من العراقيين وغيرهم، كما استقبلت مدرسة الحقوق التي انشأت في العراق في ١٩٠٨ اساتذة اتراكا هم ممن كانوا يتولون القضاء في المحاكم العراقية.

وعلي هذا ففي استطاعتنا القول بأن تاريخ المحاماة في العراق الحديث يمكن ان يكون قد ابتدأ في مطلع القرن العشرين. ففي العقد الاول من القرن العشرين هذا كان يوجد عدة محامين اتراك يترافعون في المحاكم العراقية من جهة ويحاضرون في مدرسة الحقوق ببغداد عند افتتاحها من جهة اخرى، وكذلك كان القضاة الاتراك الذين يرأسون المحاكم في بغداد يحاضرون في مدرسة الحقوق الانفة الذكر وبمرور الزمن صار الشباب العراقيون سواء منهم من تخرج من مدرسة حقوق إستانبول أم من مدرسة حقوق بغداد يمارسون المحاماة او يحاضرون في مدرسة الحقوق. ولعدم وجود سجلات بأسماء هؤلاء فليس من الممكن ضبط اسمائهم وانما في الاستطاعة ذكر اسماء من عرفناهم من هؤلاء.

= سنة ١٩١٠ شغل منصب وزير التربية والتعليم لفترة قصيرة. أعطى دروسًا حول القانون الدستوري في المدارس القانونية والمدنية. كان صاحب آراء معتدلة في السياسة، ودافع عن التعليم وإبعاد الجيش عن السياسة .

فمن المحامين الاتراك الذين مارسوا المحاماة في بغداد في مطلع القرن كان عبد الله وهبي المحامي، واحمد جودت المحامي وغيرهما كما ذكرت آنفاً، وعند افتتاح مدرسة الحقوق في بغداد كانا من جملة المحاضرين فيها.

ومن العراقيين الذين تخرجوا من مدرسة الحقوق في إستانبول ومارسوا المحاماة في السنين الأولي من العقد الأول وحاضروا في مدرسة الحقوق كان حمدي عبد الوهاب الباجه جي[1] وعارف يوسف السويدي.

وكذلك كان هناك من مارس المحاماة فقط قبل عام ١٩١٤ منهم عبد الوهاب وهبي وفؤاد الجيبة جي، وانطوان شماس وإسكندر غالب، وعبد الجبار خياط، وحسين عبد الوهاب ومصطفي عارف اغا، وخالد الشابندر، وحسن رضا، ونصرة الفارسي وفهمي نصري، وسلمان فائق، ويعقوب سيتى، ورشيد كنة وعبد العزيز خياط، ومحمود جلال، ومحمود صبحي الدفتري، وفاضل محمود.

هذا في بغداد واما في البصرة فقد مارس المحاماة فيها قبل ١٩١٤ عدة محامين منهم عمر فوزي وسليمان فيضي، وعبد الحميد السنوي والسيد سليمان المشهداني، ومزاحم الباجه جي[2]، وعبد الكريم السامرائي، وخماس أفندي، ومحمد زكي، وفرج اوفي، ويوسف اليهودي.

وكذلك كان في الموصل عدة محامين مارسوا المحاماة قبل ١٩١٤ منهم يونس بحري، وعبد الله فائق، وياسين العريبي.

---

[1]. حمدي الباجه جي: (١٨٨٦ – ١٩٤٨) سياسي عراقي ولد في بغداد ودرس القانون في المدرسة الملكية في إسطنبول وتخرج سنة ١٩٠٩. درّس في كلية الحقوق ببغداد من عام ١٩١٣ إلى عام ١٩١٦، تولى وزارة الأوقاف والشؤون الاجتماعية ثم رئاسة الوزراء سنة ١٩٤٤.

[2]. اخ حمدي الباجة جي. (المؤلف).

علما بأن عددا من المحامين الناشئين في الممارسة فقط دون دراسة القانون كانوا يمارسون اعمالهم امام المحاكم الشرعية على الاكثر او امام محاكم الصلح فقط في كل من بغداد والبصرة والموصل.

تسجيل اسماء المحامين لأول مرة بعد الاحتلال

استجابة للدعوة الموجهة من ناظر العدلية الى المحامين بتاريخ ١٦-١-١٩١٨ بشأن تسجيل اسمائهم وتقديم الوثائق القانونية التي تخولهم حق ممارسة المحاماة، كان قد حضر المحامون التالية اسماؤهم يوم الاربعاء بتاريخ ٦-٢-١٩١٨ امام رئيس محكمة بداءة بغداد وكانوا عشرين محاميا فأجيزوا من المحكمة بممارسة المحاماة امام المحاكم، وهؤلاء اول دفعة سجلت اسماؤهم بصورة قانونية، وبهذا كانوا اول طبقة من المحامين بعد تنظيم المحاكم على الترتيب الجديد:

حسن الباجه جي - انطوان شماس – عبد الرزاق حلمي - آغوب بحو – عبد الله ثنيان – عبد الحميد مدحت - نعمة الله عمانوئيل - فرايم حاخام اسحق - ابراهيم ناجي - محمد سري توفيق - ابراهيم عبودي - شاؤول داود - اسكندر غالب - مهدي - حسقيل ناجي - صالح مراد - فهمي نصري ترزيخان - سلمان فائق - بهجة - شاؤول عزرا - غير ان اجازة بعض هؤلاء المحامين قد حددت امام محاكم الصلح فقط.

مما اتذكره عن بعض المحامين في عام ١٩١٧ انى كنت اشاهد كلاً من استاذنا داود سمرة واستاذنا خالد الشابندر يجلسان على تخت واحد من تخوت قهوة الشط في رأس مشرعة المصبغة في بغداد، وامام كل واحد منهما صندوق خشبي صغير فيه كتب القوانين واوراق القرطاسية ويحيط بهما المراجعون وقوفا كل يشرح قضيته للأستاذ المحامي طالبا اليه تحرير لائحة في دعواه،

وكنت قد وقفت عدة مرات الى جانبهما استمع ما يدور بينهما وبين هؤلاء المراجعين وكانت اللوائح تكتب بخط اليد بالقلم القصب والمحبرة ذات المشاقة[1] الحرير.

فيما يلي نماذج طريفة من اعلانات المحامين وبعض الدوائر في اول عهد الاحتلال:

اعلان رسمي[2]

أعلن في ٢٧-١-١٩١٨ افتتاح محكمة الحقوق في بغداد يوم الاثنين ٢٨-٢- ١٩١٨ والمراجعة من الساعة الرابعة عربية حتى وقت المساء

- اعلان -

نعلن للجميع بأننا عقدنا شركة لتعاطي امور المحاماة وقـد فتحنا لذلك محلا في جادة الدنكجية التي تنتهي برأس الجسر، ونتعهد بان نقبل الوكالة عن جميع الدعاوى الابتدائية والاستينافية من شرعية ونظامية وحقوقية وجزائية. وننظر وكالة الدعاوى المذكورة منفردين او مجتمعين، ونحرر لمن يشاء جميع المستدعيات واللوائح باللغة الانكليزية او بغيرها وذلك بأجرة يسيرة، وسنبذل كل جهدنا بحوله تعالى بترويج امور من يراجعنا من ارباب الدعاوى ونجلب رضاهم.

في ١٩ شباط ١٩١٨

المحامي نعمة الله المحامي يعقوب سيتي

---

[1]. المشاقة: لفة من خيوط الحرير توضع في المحبرة لمحافظة الحبر. (المؤلف).

[2]. في الاعلانات التي اقتبستها هنا، دونتها بنصوصها الاصلية بدون زيادة او نقصان. (المؤلف).

- اعلان -

ان المحامي ٠٠٠ أحد مأذوني مدرسة حقوق الاستانة مستعينا بتوفيقه تعالى قد باشر معاطاة المحاماة وكتابة الاستدعاءات وتنظيم اللوائح مع كاتبه السيد محمد سعيد في شارع الدنكجية، على أن جميع الدعاوى ترى مجانا للفقراء وتؤخذ من الأغنياء نصف الاجرة معجلا، فان نجحت الدعوى يؤخذ النصف المؤجل وان لم تنجح يعاد النصف المعجل.

وخدمة للوطن نقدم خمسة في المائة من اجرة المحاماة الى المدارس الأهلية للبيان أعلنا ذلك.

بغداد في ١٧ كانون ثاني ١٩٢٠ ٠

- إعلان من كاتب العدل -

قد أبرز اناس صكوك (كنبيالات) - بحرف النون - متعددة على الاشخاص المدونة اسماؤهم ادناه، وطلبوا اجراء الاحتجاج عليهم اي سحب البروتستو، وعند ابلاغهم الأمر في مساكنهم ومواقع تجارتهم ورد الجواب بأنهم غائبون عن مدينة بغداد، ولهذا يحتج عليهم جريا على النظام ووفقا للأصول.

بغداد ١٩ كانون اول ١٩١٧ كاتب عدل

- اخبار دائرة البوليس -

حوكم شاؤول بن الياهو امام نائب الحاكم العسكري في جانب الرصافة للتهم الاتية:

١ تهمة سرقة.

٢ تهمة وجود اموال مسروقة عنده.

٣ محاولة الانتحار. فحكم عليه:

بالحبس مدة ٦ أشهر اشتغال شاقة عن ١.

وبشهرين اشغال شاقة عن ٢.

وثمانية أشهر اشغال شاقة عن ٣ •

وعند انتهاء سنة ١٩١٩ كان قد تزايد عدد المحامين كما كثر عدد المحاكم التي تأسست في كل من بغداد والبصرة والموصـــل فاجتذبت اليها عددا منهم، كما تم انجاز توحيد المحاكم وجعلهـــا تسير على نسق واحد في كل من هذه المدن الثلاث وكذلك في مدينتي الحلة وكربلاء.

وما ان هل عام ١٩٢٠ حتى كان قد تم تسجيل المحامين التالية اسماؤهم:

١ - في بغداد:

حسين الباجه جي	سليمان فائق
انطوان شماس	مهدي أفندي
عبد الرزاق حلمي	بهجة أفندي
آغوب بحو	حسقيل ناجي
عبد الله ثنيان	شاؤول عزرا
نعمة الله عمانوئيل	صالح مراد
عبد الحميد مدحت	فهمي نصري
فرايم حاخام إسحاق	كيروب ستيان
ابراهيم ناجي	رؤوف الشيخ داود
محمد سري	جلال الألوسي
ابراهيم عبودي	ناجي الزهاوي
شاؤول داود	عبد الكريم كركوكلي
منشي حكيم	محمود صبحي الدفتري
حسقيل سليمان مير	أمجد الزهاوي

عارف قره داغي	رشيد عالي الكيلاني
عبودي مبر سيتي	بهجة زينل
طاهر منيف عباس اغا	محمود كمال حسين
حسن خميس	عبد العزيز ناجي
علاء عبد الوهاب النائب	مزاحم الباجه جي
رشد كنة	محمد زكي
مصطفي عاصم محمد	آرتين ديرجيان
محمد رشيد عبد المجيد	فرج اوفي
خالد الشابندر	محمد شاكر صالح
عارف السويدي	عباس حلمي امين
حسن عبد الوهاب النائب	يعقوب سويدا
فهمي احمد	عطاء الله صالح
محمد عارف معروف المدرس	جميل عبد الغني
محمد توفيق عبد الرحمن	محمد حسين البازركان
احمد مختار الزهاوي	مكي الاورفه لى
عبد الجبار خياط	مصطفي عبد الرحمن تكرلي

الوكلاء المأذونون امام محاكم الصلح:

جوكي عمبر	عبد الكريم عبد الحميد
عبد الغفور يوسف	

٢-في البصرة:	٣- في الموصل:
عمر فوزي بك	سليمان بولوس
سيد خماس	إسماعيل شمشلي

كارلوس ستيان	يونس بحري
عبد الكريم الحاج خضر	(اجازات خصوصية لمدينة الموصل)
سليمان فيضي	منصور ادامو
سيد عبد المجيد	احمد بن نجم
خلف احمد نقال	عبد الاحد بزوعي
جاني خياط	ملا يحيى عبد الرحمن

السيد احمد يحيى

حسين عوني

مني اسحيق

اسكندر منصور

جميل سركيس

(الوكلاء أمام محاكم الصلح)

عبد الرزاق

احمد شاكر

عبد الله عباس

يحيى نازوث

حافظ يتيم

محمد صائب

تخرج او دفعة من مدرسة الحقوق بعد الاحتلال

في يوم ١٨-٧-١٩٢٠- تخرج الصف الأخير من مدرسة الحقوق التي اعيد تأسيسها بعد الاحتلال واقيمت لهؤلاء حفلة توزيع جوائز على الفائزين منهم بدعوة من ناظر العدلية سر بونهام كارتر. أقيمت الحفلة في ساحة نظارة

العدلية المحاكم حضرها رؤساء المحاكم البريطانيين والحكام من عراقيين وبريطانيين وقد تكلم الحاكم مستر بيل مدير مدرسة الحقوق فقال:

إن المدرسة واجهت صعوبة في السنة الدراسية السابقة بسبب عدم وجود كتب حقوقية باللغة العربية، مما اضطر المدرسين ان يبذلوا جهودا لترجمة الموضوعات التي يحاضرون فيها في صفوفهم. ثم أردف يقول ان المدرسة ستفتح جميع صفوفها في السنة القادمة لأول مرة من ثلاثة صفوف وسوف تقبل تلاميذ جدد ممن لم يدرسوا الحقوق سابقاً[1].

ثم تكلم بعده أحد الخريجين داود السعدي، ثم قام ناظر العدلية فتكلم عن المدرسة وابدى سروره لنجاحها ثم اعقبه مستر فوربس رئيس محكمة الاستيناف فشكر مدير المدرسة واشاد بهمة السيد نشأت السنوي معاون مدير المدرسة وتوجه بكلمة توجيهية الي المتخرجين قائلا لهم:

"إنكم حكام هذه البلاد ومحاموها في المستقبل".

ودعاهم الي اعداد أنفسهم لهذا الواجب الخطير، وان يتحلوا بالخلق المتين وطهارة الذمة وغزارة المعرفة.

كان محمد علي محمود اول المتخرجين ومصطفي الجليلي ثاني الخريجين.

ولم تمض سوى عدة اسابيع حتى صرنا نقرأ لوحات اعلانات ممارسة المحاماة معلقة على باب محل محمد علي محمود واخرى على باب محل داود السعدي.

انتظام الدراسة في كلية الحقوق

في بداية العام الدراسي لكلية الحقوق في عام ١٩٢١ اصبحت مدة الدراسة فيها أربع سنوات متواليات بعد ان كانت ثلاث سنوات فقط، وقد تخرجت دفعة

[1]. كان الطلاب الذين يقبلون في مدرسة الحقوق بعد الاحتلال لغاية ١٩٢٠ من الذين سبق لهم الانتماء للمدرسة المذكورة قبل الاحتلال فقط باعتبارهم قد درسوا الحقوق سابقا ولم يكملوا دراستهم فيقبلون في المدرسة لغرض اكمال الدراسة. (المؤلف).

عام ١٩٢٥ في شهر تموز ١٩٢٥ بعد اتمام دراسة أربع سنوات، وقد احتفل بخريجيها بحضور رئيس الوزراء عبد المحسن بك السعدون ورؤوف الجادرجي مدير الكلية وحكام محاكم التمييز والاستيناف وغيرهم.

كان عدد الخريجين ٣٦ خريجا وبهذا يكون مجموع خريجي كلية الحقوق العراقية في بغداد في عهديها العثماني وبعد الحرب العالمية الأولى منذ ١٩٠٨ الى نهاية تموز ١٩٢٥، ١٤٥ خريجا، وكان كاتب هذه السطور من ضمن خريجي هذه الدفعة الاخيرة في ١٩٢٥.

تأسيس اول نقابة للمحامين

شؤون المحامين قبل تأسيس النقابة

كانت شؤون المحامين قبل تأسيس النقابة تدار من قبل ادارة العدلية التي تأسست في بغداد اثناء الحرب العالمية الأولى برياسة مستر بونهام كارتر الذي كان يسمى بـ (ناظر العدلية).

كان مستر بونهام يستعين بالتشريعات العثمانية التي كانت نافذة المفعول في العراق فيما يتعلق بتنظيم شؤون المحاكم والمحامين بعد ادخال بعض التعديلات على احكامها لجعلها ملائمة لظروف العهد الجديد الذي انتقل اليه العراق.

ففيما يتعلق بشؤون المحاماة كان هناك (نظام المحامين) العثماني المؤرخ في عام ١٢٩٢ (١٤-١-١٨٧٦) وهو اول نظام للمحامين العثمانيين صدر الى جميع اقطار الامبراطورية العثمانية بعد عهد الاصلاح، وقانون المحامين

المؤرخ ١٣ ايلول ١٣٢٥[١]، وقانون المحاماة في المحاكم الشرعية الصادر في شباط ١٣٣٠[٢].

وبعد ان استقرت الامور العامة في بغداد أصدر ناظر العدلية (قانون المحامين لسنة ١٩١٨) بتاريخ (١٤ - ١ – ١٩١٨) المستند الى بيان الحاكم الملكي العام الصادر بتاريخ ١٩١٧/١٢/٢٨.

وقد استمرت شؤون المحامين تدار بهذه الطريقة حتى صدور الارادة الملكية بتاريخ ١٠ آب ١٩٢٣ بصدد هذا الموضوع.

ولما كان عدد المحامين قد اخذ يتكاثر بمرور السنين فقد اقتضى التفكير في تنظيم شؤون المحاماة والمحامين بشكل يتناسب وهذا التكاثر في العدد من جهة، وما يقتضيه التطور في القضاء العراقي في العهد الجديد من جهة أخرى، ولهذا فقد اصدرت وزارة العدل في بغداد (نظام نقابة المحامين) بتاريخ ٩-١١-١٩٢٥، ذلك النظام الذي اعترف لأول مرة بصورة رسمية بضرورة تنظيم شؤون المحامين بواسطة نقابة واحدة تؤسس لهذا الغرض وتشمل جميع انحاء العراق. ومع ذلك فلم تؤسس النقابة التي اشار اليها هذا النظام وانما استمرت وزارة العدل تمارس اشرافها على تدوير شؤون المحامين بموجب النظام الأنف الذكر، فكان وزير العدل هو المرجع لجميع ما يتعلق بذلك وقد دام ذلك حوالي تسع سنوات.

في خلال هذه السنوات التسع تمكن العراق من الحصول على استقلاله والدخول في عصبة الأمم في عام ١٩٣٢ فكانت هذه خطوة اقتضت القيام بتنظيم شؤون المحاماة بما يتلاءم وهذا التطور الذي حصل، خاصة وان عدد

---

[١]. تقابلها سنة ١٩٠٩ ميلادية.

[٢]. تقابلها سنة ١٩١٤ ميلادية.

المحامين المسجلين لدى وزارة العدل كان في عام ١٩٣١ قد بلغ ما يناهز الثلاثمائة محامي.

وكان طبيعيا ان يشعر المحامون بكيانهم هذا بعد ان بلغ عددهم الى هذا الحد فشرعوا يمارسون امر تنظيم شؤونهم فيما بينهم بين حين وآخر. وما انقضت سنة واحدة على استقلال العراق حتى قرروا مراجعة وزارة العدل بشأن تأسيس النقابة التي نص عليها نظام نقابة المحامين لتولى ادارة شؤونهم وترفع عن عاتق وزارة العدل كلفة معالجة مشاكلهم الخاصة، فصدر على إثر ذلك (قانون نقابة المحامين رقم ٦١ لسنة ١٩٣٣) بتاريخ ٢٤-٨-١٩٣٣ الذي اعتبر نقابة واحدة تؤسس في بغداد ينتمي اليها جميع المحامين الذي يعملون في الوية العراق كافة. وقد ألغى هذا القانون جميع القوانين والانظمة الصادرة قبل صدوره.

التنفيذ القانوني لانتخابات النقابة

على اثر صدور قانون نقابة المحامين رقم ٦١ لسنة ١٩٣٣ كان المحامون قد عقدوا اجتماعا عاما للمداولة بشأن تنفيذ الاجراءات القانونية لانتخاب النقابة فأعلنوا عزمهم علي عقد اجتماع آخر في موعد محدد وابلغوا ذلك لوزارة العدل التي استجابت الي طلبهم وتنفيذ رغبتهم وتعين يوم ١٩٣٣/٩/١٢ موعدا لإجراء الانتخابات، ولكن علي ما يظهر، كانت وفاة الملك فيصل الأول في تلك الأثناء قد أخرت اجراء الانتخابات فتأجلت الي يوم الاثنين الواقع في ١٨-٩-١٩٣٣ في الساعة الخامسة بعد الظهر، علي ان يجرى الانتخاب في ساحة المحاكم المدنية، وفي هذا الموعد ايضا لم يتم الانتخاب لعدم حصول النصاب القانوني علما بأن مجموع المحامين الذين كان لهم حق الانتخاب يومذاك قد بلغ ١٠٩ محامين فقط. واخيرا أصدر وزير

العدل اعلانا بتاريخ ٢٧-٩-١٩٣٣ دعا فيه المحامين الذين توفرت فيهم شروط ممارسة المحاماة الي الاجتماع في ساحة المحاكم المدنية لانتخاب رئيس النقابة ولجانها، وذلك في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ١٩٣٣/١٠/٥، وفي هذه المرة كذلك لم يتم الانتخاب ذلك لان الموعد المعين كان عطلة رسمية فتأجل الانتخاب الي موعد جديد هو يوم الاثنين ١٩٣٣/١٠/٩.

يظهر لي ان بعض الارتباك قد حصل في كيفية تنفيذ هذا القانون، خاصة وان الذين قاموا على تنفيذه كانوا قد أقدموا للمرة الاولي على عملية مهمة من هذا القبيل لم يسبق لهم ان مارسوا مثلها قبل ذلك التاريخ من جهة، وان الراغبين في الرئاسة كانوا أكثر من واحد، فأشتد التنافس بينهم من جهة اخرى.

وبعد ذلك كانوا قد اتفقوا فيما بينهم على شخصية معروفة فرشحوا العلامة ناجي السويدي المحامي الشهير لرئاسة النقابة مع ان ناجى السويدي كان يومئذ غائبا خارج العراق.

ثم جرت الانتخابات لأول مرة في يوم ١٩٣٣/١٠/٩ لانتخاب اول نقابة للمحامين، ففاز السيد ناجى السويدي برئاسة النقابة والسيد داود عبد اللطيف السعدي بنيابة الرئاسة، ثم تأجل انتخاب اعضاء الهيئة الادارية كما كانوا يسمونها يومذاك، واللجان الأخرى الي يوم الخميس التالي.

ولكن وزير العدل كان قد نشر بيانا بتاريخ ١٩٣٣-١٠-١٧ يقول فيه:

«الي حضرات المحامين، لقد تظاهر للوزارة نظرا للأحكام القانونية ان انتخاب نائب رئيس نقابة المحامين تابع لعين الطريقة المتبعة لانتخاب رئيس النقابة، وحيث لم تحصل اكثرية الآراء في الانتخاب السابق لنائب الرئيس فعليه تقرر تعيين يوم ٢٢ - ١٠ - ١٩٣٣ موعدا لانتخاب نائب الرئيس واللجان

بعين الطريقة المنصوص عليها في المادة الثالثة وذلك في الساعة الثالثة زوالية من اليوم المذكور».

وقد اجتمع المحامون في الساعة الثالثة بعد الظهر من يوم ١٩٣٣/١٠/٢٢ في بناية المحاكم المدنية وكان عددهم ٨٤ محاميا، وجرى الانتخاب بأشراف مدير العدلية العام السيد نوري القاضي نيابة عن وزير العدل ففاز المحامي السيد داود السعدي بنيابة الرئاسة للمرة الثانية، كما جرى انتخاب أعضاء هيئة الإدارة ففاز بها كل من السادة المحامين علي محمود الشيخ علي، شفيق نوري السعيدي، كمال السنوي، علاء الدين النائب، مصطفي عاصم، السيد احمد عبد الغنى الراوي علي التوالي.

وفاز بعضوية لجنة الانضباط السادة المحامون صادق البصام، احمد نيازي، رشيد الصوفي، شاكر غصيبة، عبد القادر جميل، كاظم الشماع، توفيق الفكيكي.

وبهذا تكون هيئة ادارة اول نقابة للمحامين في تاريخ المحاماة في العراق مؤلفة من السادة المحامين التالية اسماؤهم:

اول نقابة للمحامين سنة ١٩٣٣

ناجي السويدي[١]

رئيس نقابة المحامين - المحامي السيد ناجي السويدي

نائب رئيس نقابة المحامين - المحامي السيد داود السعدي

---

١. **ناجي السويدي ٨٨٢ – ١٩٤٢:** إبراهيم ناجي السويدي هو سياسي عراقي وأحد مؤسسي الدستور العراقي في العهد الملكي، وكان يلقب فقيه الدستور. تلقى تعليمه في مدارس الدولة العثمانية ومن ثم في المدارس الدينية الفقهية، وبعد حصوله على الاجازة العلمية سافر إلى إسطنبول ليدرس الحقوق وحصل على شهادة الدكتوراه في القانون سنة ١٩٠٥.

وظائفه: شغل السويدي منصب القضاء في ظل الإدارة العثمانية في كل من لواء البصرة وبغداد واليمن، تولى منصب الادارة الكاظمية وفي النجف، التحق بحكومة دمشق واليا على حلب ومستشارا للملك فيصل أبان حكمه لسوريا. شغل انتخب لعضوية البرلمان ثلاث مرات، وتولى رئاسة الوزراء سنة ١٩٢٩. وتولى منصب وزير العدل مرتين. استشهد في روديسيا (زمبابوي حالياً) في جنوب أفريقيا، بعد أن نفاه الإنكليز لمشاركته في ثورة مايس سنة ١٩٤١، وأعيد جثمانه الى بغداد بعد مماطلة من الإنكليز ليدفن في مقبرة العائلة في مقبرة الشيخ معروف سنة ١٩٤٧.

عضو هيئة الادارة:[1] المحامي السيد علي محمود الشيخ علي

عضو هيئة الادارة: المحامي شفيق نوري السعيدي

عضو هيئة الادارة: المحامي السيد كمال السنوي

عضو هيئة الادارة: المحامي السيد علاء الدين النائب

عضو هيئة الادارة: المحامي مصطفي عاصم

عضو هيئة الادارة: المحامي السيد احمد عبد الغني الراوي

كانت هذه الهيئة قد استمرت في ادارة شؤون المحامين مدة سنة واحدة فقط انتهت في اواسط ايلول ١٩٣٤، وقبل انتهاء مدة السنة الواحدة بشهرين كان رئيس النقابة السيد ناجي السويدي قد انسحب من الرئاسة وبقيت تدار شؤونها من قبل السيد داود السعدي نائب الرئيس الى نهاية الموعد القانوني.

واليوم عند ذكر هذه النقابة التاريخية فقد ذهب معظمهم الى دار البقاء ولم يبق من اعضائها على قيد الحياة سوى شخصين اثنين محالين على التقاعد هما السيد علاء الدين عبد الوهاب النائب والسيد كمال السنوي مد الله في عمرهما ليريا افواج المحامين الذين تدفع بهم كليات القانون والسياسة في كل من جامعات بغداد والبصرة والموصل وكلية الشرطة في الوقت الحاضر الى ساحة المحاكم.

[1]. سميت في قانون المحاماة رقم (٦١) لسنة ١٩٣٣ (اللجنة الإدارية) ثم في القانون رقم (٨٤) لسنة ١٩٦٠ وما بعده (مجلس النقابة)

هيئات نقابة المحامين المتعاقبة سنة ٣٣ - ١٩٣٤

سنة ١٩٣٣-١٩٣٤[١]: -

بهجت زينل[٢]

النقيب	المحامي بهجت زينل
نائب النقيب	المحامي كمال السنوي
عضو هيئة النقابة[٣]	المحامي ابراهيم الواعظ
عضو هيئة النقابة	المحامي توفيق فكرت
عضو هيئة النقابة	المحامي نوري الاورفة لي
عضو هيئة النقابة	المحامي سري الاعظمي

[١]. إن هذه الدورة هي الثانية، ومدتها من **سنة ١٩٣٤ الى سنة ١٩٣٥** لا كما ورد في الأعلى، لآن الدورة الأولى استغرقت المدة المذكورة في الأعلى كما مر في الصفحة السابقة، وكذلك كما جاء في (سجل القرارات). وسيستمر الاختلاف في الدورات اللاحقة لغاية دورة ١٩٤٠.

[٢]. **بهجت زينل (١٨٨٨ - ١٩٦٧)**، تخرج في مدرسة حقوق بغداد ١٩١٤، مارس المحاماة ثم شغل وظائف عدلية. وكان من الساعين مع زملائه المحامين الى تأسيس نقابة المحامين حتى صدور قانون المحاماة سنة ١٩٣٣. فاز بمنصب نقيب المحامين بست دورات متتالية. تم خلال عهده تأسيس نادي المحامين في محلة الصرافية.

[٣]. غير المؤلف تسمية الهيئة الإدارية بهيئة النقابة ثم مجلس النقابة كما سيأتي لاحقاً.

عضو هيئة النقابة	المحامي عبودي سيتي[1]

سنة ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥[2]: ـ

النقيب	المحامي بهجت زينل
نائب النقيب	المحامي عباس العزاوي
عضو هيئة النقابة	المحامي ابراهيم السعدي
عضو هيئة النقابة	المحامي عوني النقشلي
عضو هيئة النقابة	المحامي شفيق نوري السعيدي
عضو هيئة النقابة	المحامي عبد العزيز السنوي
أمين السر	المحامي عبد الجبار التكرلي
الأمين الصندوق	المحامي عبودي سيتي

سنة ٣٥ ـ ١٩٣٦[3]: ـ

النقيب	المحامي بهجت زينل
نائب النقيب	المحامي كمال السنوي
عضو هيئة النقابة	المحامي ابراهيم الواعظ
عضو هيئة النقابة	المحامي عبد العزيز السنوي
عضو هيئة النقابة	المحامي عوني النقشلي
عضو هيئة النقابة	المحامي نوري الاورفة لي
عضو هيئة النقابة	المحامي شفيق نوري السعيدي

[1] لم يذكر المؤلف (عبد العزيز السنوي)، في حين ورد اسمه كـ (أمين السر) في (سجل القرارات).
[2]. استناداً الي (سجل القرارات)، تعد هذه الهيئة هي الثالثة ومدتها من سنة ١٩٣٥ الى سنة ١٩٣٦ لا كما ورد في الأعلى.
[3]. استناداً الي (سجل القرارات)، تعد هذه الهيئة هي الرابعة، ومدتها من سنة ١٩٣٦ الي سنة ١٩٣٧ لا كما ورد في الأعلى.

عضو هيئة النقابة	المحامي عبودي سيتي

سنة ٣٦ ــ ١٩٣٧[١]: -

النقيب	المحامي بهجت زينل
نائب النقيب	المحامي عبد العزيز السنوي
عضو هيئة النقابة	المحامي صالح المدلل
عضو هيئة النقابة	المحامي شفيق نوري السعيدي
عضو هيئة النقابة	المحامي عبودي سيتي
عضو هيئة النقابة	المحامي عوني النقشلي
عضو هيئة النقابة	المحامي ابراهيم الواعظ
عضو هيئة النقابة	جلال محمود سامي

سنة ٣٧ ـ ١٩٣٨[٢]: -

النقيب	المحامي بهجت زينل
نائب النقيب	المحامي عبد العزيز السنوي
عضو هيئة النقابة	المحامي شفيق نوري السعيدي
عضو هيئة النقابة	المحامي صالح المدلل
عضو هيئة النقابة	المحامي جلال محمود سامي
عضو هيئة النقابة	المحامي عوني النقشلي
عضو هيئة النقابة	المحامي عبودي سيتي
عضو هيئة النقابة	المحامي ابراهيم الواعظ

[١]. استناداً الي (سجل القرارات)، تعد هذه الهيئة هي الخامسة، ومدتها من سنة ١٩٣٧ الى سنة ١٩٣٨ لا كما ورد في الأعلى.

[٢]. استناداً الي (سجل القرارات)، تعد هذه الهيئة هي السادسة، ومدتها من ١٩٣٨ الى ١٩٣٩ لا كما ورد في الأعلى.

كان من اهم اعمال عهد النقيب المحامي بهجت زينل – رحمه الله - تأسيس ناد للمحامين لأول مرة في تاريخهم لجمع شملهم.. وقد شيد هذا النادي في محلة الصرافية على قطعة ارض تعود لدائرة الأوقاف اخذت بطريقة الاجارة الطويلة لمدة ثلاثين سنة وكانت من خيرة البنايات التي انتفع بها المحامون وضيوفهم سنين عديدة ولهم فيها ذكريات كثيرة.

سنة ٣٨ - ١٩٣٩[١]: -

داود السعدي[٢]

النقيب	المحامي داود السعدي
نائب النقيب	المحامي نجيب الراوي

[١]. استمرت هذه اللجنة (٥٠) يوماً حيث ابطلت نتائج هذه الدورة استناداً الى قراري محكمة التمييز المرقمين (٦٧و١٩٣٩/٦٨) في١٩٣٩/٩/٥، كما ورد في (سجل القرارات)، لذا أعيدت الانتخابات.

[٢]. داود السعدي: (١٨٩٤ – ١٩٦٦)، انتمى إلى مدرسة الحقوق سنة ١٩١٢ وأغلقت المدرسة عند نشوب الحرب العالمية الأولى فجند في الجيش التركي سنة ١٩١٩، ثم استأنف دراسة الحقوق عند إعادة فتح المدرسة فنال شهادتها سنة ١٩٢٠، مارس المحاماة وأصدر جريدة (دجلة) سنة ١٩٢١. انتخب نائباً للنقيب عند تأسيس النقابة سنة ١٩٣٣.

عضو هيئة النقابة	المحامي شفيق نوري السعيدي[1]
عضو هشة النقابة	المحامي عبد العزيز السنوي
عضو هيئة النقابة	المحامي عبد الوهاب محمود
عضو هيئة النقابة	المحامي رشيد الصوفي
عضو هشة النقابة	المحامي جلال محمود سامى
عضو هيئة النقابة	المحامي حمدي صدر الدين
عضو هيئة النقابة	المحامي عبودي سيتي

سنة ٣٩ ــ ١٩٤٠: -

النقيب	المحامي بهجت زينل[2]
عضو مجلس النقابة	المحامي عبد العزيز السنوي
عضو مجلس النقابة	المحامي صالح المدلل
عضو مجلس النقابة	المحامي عبد الرزاق شبيب
عضو مجلس النقابة	المحامي عوني النقشلي
عضو هيئة النقابة	المحامي عبودي سيتي[3]

[1]. لم يرد اسمه في (سجل القرارات).
[2]. تولى المحامي بهجت زينل رئاسة اللجنة فور صدور قرار محكمة التمييز المذكور آنفاً، ثم استمر نقيباً بعد فوزه في الانتخابات، وهذه المرة السادسة التي يفوز برئاسة النقابة.
[3]. لم يذكر المؤلف اسمي (جلال محمود سامي) أمين السر و(إبراهيم الواعظ) عضو الهيئة الإدارية، الواردة في (سجل القرارات).

٤٠ ــ ١٩٤١: -

نصرت الفارسي[١]

النقيب	المحامي نصرت الفارسي
عضو مجلس النقابة	المحامي عبد الرزاق شبيب
عضو مجلس النقابة	المحامي يونس السبعاوي
عضو مجلس النقابة	المحامي نوري الاورفة لي
عضو مجلس النقابة	المحامي ابراهيم الواعظ
عضو مجلس النقابة	المحامي محمد الجرجفجي
عضو مجلس النقابة	المحامي يوسف زلخة
عضو مجلس النقابة	المحامي نجيب الراوي

---

١. **نصرت الفارسي: (١٨٩٤ ــ ١٩٧٩)** ولد في بغداد، وتخرج في مدرسة حقوق بغداد سنة ١٩١٤، خدم ضابطاً في الجيش العثماني. مارس المحاماة بعد قيام الحكم الوطني ثم عين في مناصب قضائية. انتخب نائباً في البرلمان أكثر من مرة. تسنم منصب: وزير المالية - وزير الخارجية ــ وزير العدلية ــ وزير الاقتصاد والشؤون الاجتماعية - ممثل العراق في عصبة الامم. انتخب عضواً في مجلس الاعيان. عضو في المجمع العلمي العراقي.

دامت مدة ادارة مجلس النقابة ثماني عشرة شهرا بسبب ظروف طارئة.

سنة ٤١ – ١٩٤٢: -

نجيب الراوي[١]

النقيب	المحامي نجيب الراوي
عضو مجلس النقابة	المحامي عيسى طه
عضو مجلس النقابة	المحامي عبد العزيز السنوي
عضو مجلس النقابة	المحامي رشيد الصوفي
عضو مجلس النقابة	المحامي عزيز شريف
عضو مجلس النقابة	المحامي نوري الاورفة لي
عضو مجلس النقابة	المحامي عبد الهادي الظاهر
عضو مجلس النقابة	المحامي يوسف زليخة

١. **نجيب الراوي: (١٩٠١ – ١٩٩٣)**، ولد في مدينة راوة في محافظة الانبار. تخرج في مدرسة حقوق بغداد سنة ١٩٢٣، مارس المحاماة بعد تخرجه، شغل منصب سفير العراق في القاهرة - وزير المعارف ٤ مرات – وزير الشؤون الاجتماعية – وزير العدل.

سنة ٤٢- ١٩٤٣: -

النقيب	المحامي نجيب الراوي
عضو مجلس النقابة	المحامي عبد العزيز السنوي
عضو مجلس النقابة	المحامي عيسى طه
عضو مجلس النقابة	المحامي نوري الاورفة لي
عضو مجلس النقابة	المحامي صادق كمونة
عضو مجلس النقابة	المحامي عبد الهادي الظاهر
عضو مجلس النقابة	المحامي محمد الجرجفجي[١]
عضو مجلس النقابة	المحامي يوسف زلخة

سنة ٤٣ -١٩٤٤: -

النقيب	المحامي نجيب الراوي
عضو مجلس النقابة	المحامي عيسى طه
عضو مجلس النقابة	المحامي نوري الاورفة لي
عضو مجلس النقابة	المحامي محمد جرجفجي
عضو مجلس النقابة	المحامي عبد العزيز السنوي
عضو مجلس النقابة	المحامي عبد الرحمن خضر
عضو مجلس النقابة	المحامي يوسف زلخة[٢]

سنة ٤٤-١٩٤٥: -

النقيب	المحامي نجيب الراوي
عضو مجلس النقابة	المحامي صادق كمونة

---

[١]. يسمى لاحقاً جرجفجي.

[٢]. لم يذكر المؤلف اسم (صادق كمونة) الوارد اسمه في (سجل القرارات).

عضو مجلس النقابة	المحامي عبد الهادي الظاهر
عضو مجلس النقابة	المحامي محمد جرجفجي
عضو مجلس النقابة	المحامي عبد الرزاق شبيب
عضو مجلس النقابة	المحامي عبد العزيز السنوي
عضو مجلس النقابة	المحامي نوري الاورفة لي[1]

سنة ١٩٤٥-١٩٤٦: -

النقيب	المحامي نجيب الراوي[2]
عضو مجلس النقابة	المحامي صادق كمونة
عضو مجلس النقابة	المحامي عبد العزيز السنوي
عضو مجلس النقابة	المحامي نوري الاورفة لي
عضو مجلس النقابة	المحامي عبد الرزاق شبيب
عضو مجلس النقابة	المحامي محمد جرجفجي
عضو مجلس النقابة	المحامي يوسف زليخة
عضو مجلس النقابة	المحامي عبد الهادي الظاهر[3]

[1]. لم يذكر المؤلف اسماء (عبد الرحمن خضر) و(عيسى طه) و (يوسف زليخة) الواردة في (سجل القرارات)، وذكر اسم (عبد الهادي ظاهر) و(عبد الرزاق شبيب) التي لم ترد فيها، علماً بأن عدد أعضاء لجنة الادارة بموجب (المادة/١/٤) من قانون المحاماة رقم (٦١) لسنة ١٩٣٣ ثمانية أعضاء (الرئيس ونائبه وستة أعضاء).

[2]. نظراً لاستيزاره بتاريخ ١٩٤٦/٣/٥، انتخب جميل عبد الوهاب نقيباً بدله لإكمال المدة.

[3] نظراً لاستيزاره بتاريخ ١٩٤٦/٣/٥رشح رشيد الصوفي بدله.

سنة ٤٦-١٩٤٧: -

جميل عبد الوهاب[١]

النقيب[٢]	المحامي جميل عبد الوهاب
عضو مجلس النقابة	المحامي صادق كمونة
عضو المجلس النقابة	المحامي عبد العزيز السنوي
عضو مجلس النقابة	المحامي نوري الاورفة لي
عضو مجلس النقابة	المحامي عبد الرزاق شبيب
عضو مجلس النقابة	المحامي محمد جرجفجي
عضو مجلس النقابة	المحامي رشيد الصوفي[٣]

[١]. جميل عبد الوهاب عبد الرزاق (١٩١٣ – ١٩٧٣)، ولد في بغداد وتخرج في كلية الحقوق/ بغداد سنة ١٩٣١، مارس القضاء سنة ١٩٣٣، شغل مناصب وزير المعارف - وزير الشؤون الاجتماعية – وزير العدلية، انتخب نائبا ثم عين سفيرا للعراق في بيروت.

[٢] . نظراً لاستيزاره بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٣، انتخب نجيب الراوي نقيباً بدلاً منه.

[٣] . أورد المؤلف ثلاثة أعضاء هم: (صادق كمونة) و(عبد العزيز السنوي) و(نوري الاورفلي)، الذين لم ترد اسماؤهم في (سجل القرارات)، وانما وردت فيها أسماء = = (عبد المحسن الدوري) و(لطيف الحكيم) و(محمد جواد الخطيب) التي خلت قائمة المؤلف منهم.

سنة ٤٧-١٩٤٨: -

النقيب	المحامي نجيب الراوي
عضو مجلس النقابة	المحامي عبد الرزاق شبيب
عضو مجلس النقابة	المحامي محمد جواد الخطيب
عضو مجلس النقابة	المحامي لطيف حكيم
عضو مجلس النقابة	المحامي يوسف المولى
عضو مجلس النقابة	المحامي عبد المحسن الدوري
عضو مجلس النقابة	المحامي محمد جرجفجي
عضو مجلس النقابة	المحامي رشيد الصوفي
عضو مجلس النقابة	المحامي طالب جميل
عضو مجلس النقابة	المحامي محمد زكي عبد الكريم[1]

[1]. أورد المؤلف اسمي (محمد جواد الخطيب) و(رشيد الصوفي)، ولم يردا في (سجل القرارات).

١٩٤٨- ١٩٤٩: -

جعفر حمندي[١]

النقيب	المحامي جعفر حمندي
نائب النقيب	المحامي عبد الرزاق شبيب
عضو مجلس النقابة	المحامي يوسف المولي
عضو مجلس النقابة	المحامي لطيف حكيم
عضو مجلس النقابة	المحامي طالب جميل
عضو مجلس النقابة	المحامي محمد زكي عبد الكريم
عضو مجلس النقابة	المحامي عبد المحسن الدوري

١. **جعفر جواد حمندي (١٨٩٤-١٩٥٢)**: تخرج في كلية الحقوق سنة ١٩٢٥، مارس المحاماة وعين قاضٍ في محاكم بغداد والكاظمية، قائم مقام في النجف الاشرف، قلعة سكر، مندلي. انتخب نائباً ثم متصرف (محافظ) كربلاء والدليم (الانبار). تولى منصب وزير المعارف، وزير العمل والشؤون الاجتماعية، وزير دولة.

عضو مجلس النقابة	المحامي محمد جرجفجي[1]

سنة ١٩٤٩-١٩٥٠: -

النقيب	المحامي جعفر حمندي
نائب النقيب	المحامي عبد المحسن الدوري
عضو مجلس النقابة	المحامي طالب جميل
عضو مجلس النقابة	المحامي محمد صالح الكيلاني[2]
عضو مجلس النقابة	المحامي طلال جرجي
عضو مجلس النقابة	المحامي محمد توفيق العاني
عضو مجلس النقابة	المحامي ابراهيم الحمداني
عضو مجلس النقابة	المحامي بدري البياتي
عضو مجلس النقابة	المحامي نوري الاورفة لي

[1] . لم يرد في (سجل القرارات) من الأسماء التي ذكرها المؤلف سوى النقيب وطالب جميل ومحمد زكي عبد الكريم، أما بقية الأسماء الواردة في (سجل القرارات) فهي: أدور قليان ومحمد صالح الكيلاني وشريف الشيخ وكاظم الشماع وطلعت الشيباني.

[2] . لم يرد اسمه في (سجل القرارات).

٥٠ ــ ١٩٥١: -

عبد الوهاب محمود[١]

النقيب	المحامي عبد الوهاب محمود
عضو مجلس النقابة	المحامي محمد زكي عبد الكريم
مجلس النقابة	المحامي صفاء حسن رضا
عضو مجلس النقابة	المحامي محمد صالح الكيلاني
عضو مجلس النقابة	المحامي محمد صالح السعيد[٢]

٥١ ــ ١٩٥٢: -

النقيب	المحامي عبد الوهاب محمود
نائب النقيب	المحامي محمد زكي عبد الكريم

---

١. **عبد الوهاب محمود: (١٩١١ ــ ١٩٧٢)**، ولد في البصرة وأصدر جريدة (الاماني القومية) سنة ١٩٣١. تخرج في كلية الحقوق سنة ١٩٣٢، مارس المحاماة سنة ١٩٣٢ بإجازة من محكمة التمييز ثم انتمى للنقابة عند تأسيسها. انتخب عضوا في مجلس النواب ثلاث مرات. شغل منصب وزير المالية سنة ١٩٤٦. عين سفيرا للعراق في موسكو. سنة ١٩٥٩.

٢. يوجد نقص في عدد الأعضاء، فالهيئة الإدارية تتكون من ثمانية أعضاء؛ من النقيب ونائبه وستة أعضاء كما ذكر سابقاً، فالهيئة في الأعلى خلت من أسماء طالب جميل ونائل سمحيري واحمد جعفر الاوقاتي الواردة أسماؤهم في (سجل القرارات).

عضو مجلس النقابة	المحامي صفاء حسن رضا
عضو مجلس النقابة	المحامي نائل سمحيري
عضو مجلس النقابة	المحامي طالب جميل
عضو مجلس النقابة	المحامي محمد صالح السعيد[1]
عضو مجلس النقابة	المحامي محمد صالح الكيلاني
عضو مجلس النقابة	المحامي احمد جعفر الاوقاتي
عضو مجلس النقابة	المحامي يحيى رشيد رشدي

سنة ٥٢ ــ ١٩٥٣: -

النقيب	المحامي عبد الوهاب محمود
نائب النقيب	المحامي عبد الرزاق الشيخلي
عضو مجلس النقابة	المحامي طالب جميل
عضو مجلس النقابة	المحامي صفاء حسن رضا
عضو مجلس النقابة	المحامي توفيق منير
عضو مجلس النقابة	المحامي نائل سمحيري
عضو مجلس النقابة	المحامي احمد جعفر الاوقاتي
عضو مجلس النقابة	المحامي ابراهيم الدركزلي
عضو مجلس النقابة	المحامي عامر عبد الله

في هذا العهد تمكن السيد النقيب (رحمه الله) من اضافة عدة غرف الي الغرف التي كانت مخصصة للمحامين في مقر النقابة في بناية المحاكم المدنية، وأجرى فيها كثيرا من التعمير والتنسيق فخفف بذلك من الازدحام الذي كان

[1]. لم يرد اسمه في (سجل القرارات) وانما ورد إبراهيم الدركزلي محله.

يعانيه المحامون، وخصص عدة غرف للمحامي الذين يعملون في المحافظات خارج بغداد وعيّن لها من يقوم على خدمتها من سعاة ومستخدمين.

سنة ٥٣ ــ ١٩٥٤: -

حسين جميل[١]

النقيب	المحامي حسين جميل
نائب النقيب	المحامي توفيق منير
عضو مجلس النقابة	المحامي ابراهيم درگزلي
عضو مجلس النقابة	المحامي صالح الشالجي
عضو مجلس النقابة	المحامي عبد الغنى مطر
عضو مجلس النقابة	المحامي صفاء حسن رضا
عضو مجلس النقابة	المحامي نائل سمحيري

[١]. حسين جميل (١٩٠٨ – ٢٠٠١)، ولد في مدينة كربلاء المقدسة، وتخرج في كلية الحقوق/ دمشق سنة ١٩٣٠. مارس المحاماة، تولى منصب وزير العدل ثم وزير الارشاد وسفير العراق في الهند. أنتخب أميناً عاماً لأتحاد المحامين العرب للفترة ١٩٥٦-١٩٥٨. له تسعة مؤلفات منها: الحياة النيابية في العراق، فكرة توحيد القانون الجنائي للبلاد العربية ووسائل تحقيقها ١٩٦٧، العراق شهادة سياسية ١٩٠٨-١٩٣٠.

عضو مجلس النقابة	المحامي محمد بابان

سنة ٥٤ ــ ١٩٥٥: -

النقيب	المحامي حسين جميل[١]
نائب النقيب	المحامي توفيق منير
عضو مجلس النقابة	المحامي صالح الشالجي
عضو مجلس النقابة	المحامي محمد بابان
عضو مجلس النقابة	المحامي عبد الغنى مطر
عضو مجلس النقابة	المحامي عبد الرزاق زبير
عضو مجلس النقابة	المحامي نائل سمحيري[٢]

سنة ٥٥ ـ ١٩٥٦: -

النقيب	المحامي حسين جميل
نائب النقيب	المحامي سعد عمر
عضو مجلس النقابة	المحامي الدكتور عبد الله اسماعيل
عضو مجلس النقابة	المحامي محمد بابان
عضو مجلس النقابة	المحامي صالح الشالجي
عضو مجلس النقابة	المحامي ابراهيم در كزللي
عضو مجلس النقابة	المحامي عبد الغنى مطر
عضو مجلس النقابة	المحامي جميل حافظ[٣]

---

[١]. ورد في (سجل القرارات) أن المحامي (عبد الوهاب محمود) فاز أولاً بمنصب النقيب، لكنه استقال قبل ان يمارس عمله في ١٩٥٤/١٠/١٠، مما أدى الى اجراء انتخاب آخر فاز المحامي (حسين جميل) به.

[٢]. لم يورد المؤلف (سعد عمر) الوارد في (سجل القرارات).

[٣]. اسمه زكي جميل حافظ.

سنة ٥٦-١٩٥٧: -

النقيب	المحامي حسين جميل
نائب النقيب	المحامي سعد عمر
عضو مجلس النقابة	المحامي الدكتور عبد الله اسماعيل
عضو مجلس النقابة	المحامي زكي جميل حافظ
عضو مجلس النقابة	المحامي محمد بابان
عضو مجلس النقابة	المحامي صلاح الشالجي
عضو مجلس النقابة	المحامي عبد الغنى مطر
عضو مجلس النقابة	عبد الرزاق زبير

سنة ٥٧ - ١٩٥٨: -

فائق السامرائي[1]

النقيب	المحامي فائق السامرائي

[1]. فائق السامرائي (١٩٠٨ – ١٩٧٩) ولد في مدينة العمارة، وتخرج في كلية الحقوق/ بغداد سنة ١٩٢٩، مارس المحاماة بعد تخرجه، ثم تنقل في الوظائف الحكومية بعد تعيينه، انتخب نائبا عن بغداد، وعين سفيرا للعراق في القاهرة سنة ١٩٥٨، ثم عاد الى ممارسة المحاماة سنة ١٩٦٣. من مؤلفاته: البناء الاقتصادي سنة ١٩٤٧.

نائب النقيب	المحامي سعد عمر
عضو مجلس النقابة	المحامي حسين جميل
عضو مجلس النقابة	المحامي صديق شنشل
عضو مجلس النقابة	المحامي نجيب الصايغ
عضو مجلس النقابة	المحامي محمد بابان
عضو مجلس النقابة	المحامي صالح الشالجي
عضو مجلس النقابة	المحامي فيصل حبيب الخيزران

٥٨ ــ ١٩٥٩: -

النقيب	المحامي عبد الوهاب محمود
نائب النقيب	المحامي نجيب الصايغ
عضو مجلس النقابة	المحامي مظهر فهمي العزاوي
عضو مجلس النقابة	المحامي عامر عبد الله
عضو مجلس النقابة	المحامي محمد بابان
عضو مجلس النقابة	المحامي صالح الشالجي
عضو مجلس النقابة	المحامي زكى جميل حافظ
عضو مجلس النقابة	المحامي فيصل حبيب الخيزران

سنة ٥٩ ــ ١٩٦٠: -

عبد الرزاق شبيب[1]

النقيب	المحامي عبد الرزاق شبيب
نائب النقيب	المحامي عباس حسن جمعة
عضو مجلس النقابة	المحامي شكري صالح زكي
عضو مجلس النقابة	المحامي محمد عبد الحميد ابو الخير
عضو مجلس النقابة	المحامي محمد العبطة
عضو مجلس النقابة	المحامي توفيق بابان
عضو مجلس النقابة	المحامي اسعد الفريح
عضو مجلس النقابة	المحامي نوئيل رسام

[1]. **عبد الرزاق شبيب: (١٩٠٩ ــ ١٩٨٩)**، ولد في بغداد وتخرج في كلية الحقوق/ بغداد سنة ١٩٣٤، مارس المحاماة الى أن تقاعد منها. مارس دوراً فعالاً في ثورة مايس ١٩٤١ نفي على إثرها الى روديسيا في جنوب افريقيا. ألّف الكتب الاتية: (المحامي) - (الاشتراكية العربية والوحدة العربية). انتخب اميناً عاماً لاتحاد المحامين العرب سنة ١٩٦١.

سنة ٦٠ ــ ١٩٦١: -

النقيب	المحامي عبد الرزاق شبيب
نائب النقيب	المحامي الحاج نعمان العاني
نائب النقيب	المحامي احمد زكى الخياط
عضو مجلس النقابة	المحامي محمد العبطة
عضو مجلس النقابة	المحامي شكري صالح زكي
عضو مجلس النقابة	المحامي يحيى ياسين
عضو مجلس النقابة	المحامي نوئيل رسام
عضو مجلس النقابة	المحامي توفيق بابان[1]

في هذه الدورة تمكنت النقابة لأول مرة في تاريخها، وبعد جهود كبيرة، من تشريع قانون مهم جديد هو القانون الذي اخذ بمبدأ تخصيص تقاعد للمحامين والمحاميات ضمانا لهم اثناء الشيخوخة ولعوائلهم من بعد ذلك، جرى تشريعه بالاتفاق مع وزارتي العدل والمالية.

وقد صدر القانون برقم ٨٤ لسنة ١٩٦٠ ونشر في الجريدة الرسمية الوقائع العراقية بتاريخ ٦ تموز ١٩٦٠ وبذلك نالت النقابة لمنتسبيها اهم حق من حقوقهم التي كافحوا في سبيل الحصول عليه طوال ٢٧ عاما.

وكذلك تمكنت النقابة من الحصول على قطعة ارض مجانا تعود للخزينة، تبلغ مساحتها سبعة الاف وخمسمائة مترا في ضاحية مدينة المنصور لتشييد ناد عليها للمحامين والمحاميات ومقرا للنقابة ليكون محلا للاستراحة بعد ساعات العمل المتواصل.

---

[1]. لم يورد المؤلف (مهدي قاسم كبة) فقد أصبح عدد أعضاء (مجلس النقابة) اللجنة الإدارية سابقاً، بموجب القانون الجديد رقم (٨٤) لسنة ١٩٦٠ تسعة، حيث أصبح للنقيب نائبان.

وقد اعدت الخرائط والمواصفات واحيل العمل بعهدة أحد المقاولين العراقيين وبوشر بالعمل فورا.

وقد اغتنمت النقابة فرصة وجود قطعة ارض معروضة للبيع في موقع ذي شرفية على ساحة الخلاني من شارع الجمهورية الجديد وهي اليوم مهيأة لتشيد بناية عليها تعد للاستغلال لصندوق تقاعد المحامين.

سنة ٦١-١٩٦٢: -

النقيب	المحامي عبد الرزاق شبيب
نائب النقيب	المحامي الحاج نعمان العاني
نائب النقيب	المحامي مهدى قاسم كبة
عضو مجلس النقابة	المحامي حسين الحاج علي
عضو مجلس النقابة	المحامي محمد العبطة
عضو مجلس النقابة	المحامي جميل حافظ[1]
عضو مجلس النقابة	المحامي كريم الهاشمي
عضو مجلس النقابة	المحامي شاكر ماهر
عضو مجلس النقابة	المحامي نوئيل رسام

سنة ٦٢ - ١٩٦٣: -

النقيب	المحامي عبد الرزاق شبيب
نائب النقيب	المحامي الحاج نعمان العاني
نائب النقيب	المحامي مهدى قاسم كبة
عضو مجلس النقابة	المحامي اسماعيل خير الله
عضو مجلس النقابة	المحامي محمد العبطة

[1] . اسمه زكي جميل حافظ، وقد أورد المؤلف اسمه الصحيح سابقاً مرتين.

عضو مجلس النقابة	المحامي محمد عبد الحميد
عضو مجلس النقابة	المحامي نور الدين الواعظ
عضو مجلس النقابة	المحامي حسين الحاج علي
عضو مجلس النقابة	المحامي نوئيل رسام
عضو مجلس النقابة	المحامي احمد حسن النجم[1]

سنة ٦٣ - ١٩٦٤: -[2]

النقيب	المحامي عبد الرزاق شبيب
نائب النقيب	المحامي مهدي قاسم كبه
نائب النقيب	المحامي محمد عبد الحميد
عضو مجلس النقابة	المحامي احمد حسن النجم
عضو مجلس النقابة	المحامي باقر علاوي
عضو مجلس النقابة	المحامي كريم الهاشمي
عضو مجلس النقابة	المحامي صبيح الكبيسي
عضو مجلس النقابة	المحامي زكى جميل حافظ
عضو مجلس النقابة	المحامي ابراهيم الايوبي
عضو مجلس النقابة	المحامي فريد فتيان
عضو مجلس النقابة	المحامي عبد الستار الحران
عضو مجلس النقابة	المحامي نوئيل رسام
عضو مجلس النقابة	المحامي فوزي عبد الواحد

[1] . لم يرد اسمه في (سجل القرارات).
[2] . يبدو أن المؤلف أورد الدورتين الانتخابيتين للسنتين الانتخابيتين ١٩٦٣ و١٩٦٤ معاً، فلم يذكر دورة ٦٤ – ١٩٦٥.

اما في عامي ١٩٦٥ و١٩٦٦ فقد كانت النقابة تدار شؤونها من قبل لجنة انتدبتها وزارة العدل بعنوان لجنة الاشراف مؤلفة من قبل لجنة انتدبتها وزارة العدل بعنوان لجنة الاشراف مؤلفة من خمسة حكام هم السادة:

حسن علي التكريتي رئيساً، وكل من الحكام: مصطفي جواد، وحمزة بحر، وحكمت ممتاز، ونورى الهاشمي أعضاء.

الحاكم حسن تكريتي [١]

الحاكم مصطفى جواد[٢]

الحاكم حمزة بحر[٣]

---

١. **الحاكم حسن علي التكريتي (١٩١٦ــ١٩٧٤)** تخرج في كلية الحقوق/ بغداد سنة ١٩٤٠.مارس المحاماة الى سنة ١٩٤٨.عين موظفاً عدلياً في وزارة العدلية ثم حاكماً في مدن عراقية عدة، ثم رئيساً لهيئة التفتيش العدلي. رئيس جمعية الحقوقيين من سنة ١٩٦٨ الى سنة ١٩٦٩. عاد الى ممارسة المحاماة بعد احالته على التقاعد.

٢. **الحاكم مصطفى جواد**: ولد في كربلاء المقدسة سنة ١٩٢٣، تخرج في كلية الحقوق/ بغداد سنة ١٩٤٥. عين حاكم محكمة التمييز ١٩٦٨، ثم نائب رئيس محكمة التمييز ١٩٧٩. احيل على التقاعد سنة ١٩٨٧.

٣. **الحاكم حمزة حسين بحر: (١٩١٢ – ١٩٩٢)**، تخرج في كلية الحقوق/ بغداد سنة ١٩٤٦، مارس المحاماة ثم عين حاكماً في الحلة سنة ١٩٥٨. اعيد انتماؤه الى نقابة المحامين سنة ١٩٧٥، واستمر بممارسة المحاماة الى سنة ١٩٨٥.

الحاكم حكمت ممتاز[1]

الحاكم نوري الهاشمي[2]

وفي خلال مدة اشراف اللجنة كان قد صدر قانون المحاماة رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٥ ونشر في الجريدة الرسمية بعدد ١٢١٣ وتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٢.

وفي خريف عام ١٩٦٥ انعقد المكتب الدائم لمؤتمر المحامين العرب في مدينة القدس بفلسطين فقررت اللجنة المشرفة على شؤون النقابة لزوم تمثيل نقابة المحامين العراقيين في المؤتمر المذكور فانتدبت بموافقة وزارة العدل، كلا من المحامين احمد زكي الخياط ونور الدين الواعظ فحضرا اجتماعات المؤتمر الانف الذكر ممثلين عن النقابة وقد كانت تلك آخر مرة زرنا فيها المسجد الاقصى وقبة الصخرة وتلك الربوع الزاهية التي دنسها العدو مع الاسف والحسرات.

---

[1]. **حكمت ممتاز الدفتري:** ولد في بغداد سنة ١٩٢٦، تخرج في كلية الحقوق /بغداد سنة ١٩٤٨. انتمى الى نقابة المحامين سنة ١٩٤٨.مارس المحاماة الى سنة ١٩٤٩. عين: ملاحظاً في محكمة التمييز – نائب حاكم في المحكمة الكبرى – حاكم في محكمة صلح بغداد – حاكم في بداءة بغداد المحدودة – عضو استئناف بغداد - قاضٍ في محكمة تمييز العراق. أحيل على التقاعد سنة ١٩٨٩.

[2]. **الحاكم نوري محمد علي الهاشمي:** ولد في بغداد سنة ١٩٢٢، تخرج في كلية الحقوق/ بغداد سنة ١٩٤٤، مارس المحاماة ثم عين قاض.

سنة ١٩٦٧ ــ ١٩٦٨: -[1]

جرت انتخابات النقابة بموجب أحكام القانون الجديد رقم (١٧٣) لسنة ١٩٦٥ ومع أن التنافس كان شديدا بين الاطراف التي رشحت للنقابة فقد فاز السادة المحامون التالية أسماؤهم:

النقيب	المحامي فائق السامرائي
وكيل النقابة	المحامي احمد زكى الخياط
امين السر	المحامي مهدى قاسم كبة
عضو مجلس النقابة	المحامي شاكر ماهر
عضو مجلس النقابة	المحامي حسن عبد الرحمن
عضو مجلس النقابة	المحامي محمد احمد العمر
عضو مجلس النقابة	المحامي باقر علاوي
عضو مجلس النقابة	المحامي رزوق شماس
عضو مجلس النقابة	المحامي السيد بدري القزويني
عضو مجلس النقابة	المحامي هادي رشيد جاو شلي
عضو مجلس النقابة	المحامي محمد رضا السيد سلمان

في هذا العهد كان قد اجتمع في بغداد حسب الموعد المقرر للمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب فأعدت النقابة كل ما يقتضي لهذا الاجتماع من وسائل

[1] . إن تاريخ هذه الدورة سنة ١٩٦٦، ولم تجرِ الانتخابات سنة ١٩٦٧ لتعديل مدة الدورة الى سنتين بموجب القانون الجديد المشار اليه آنفاً.

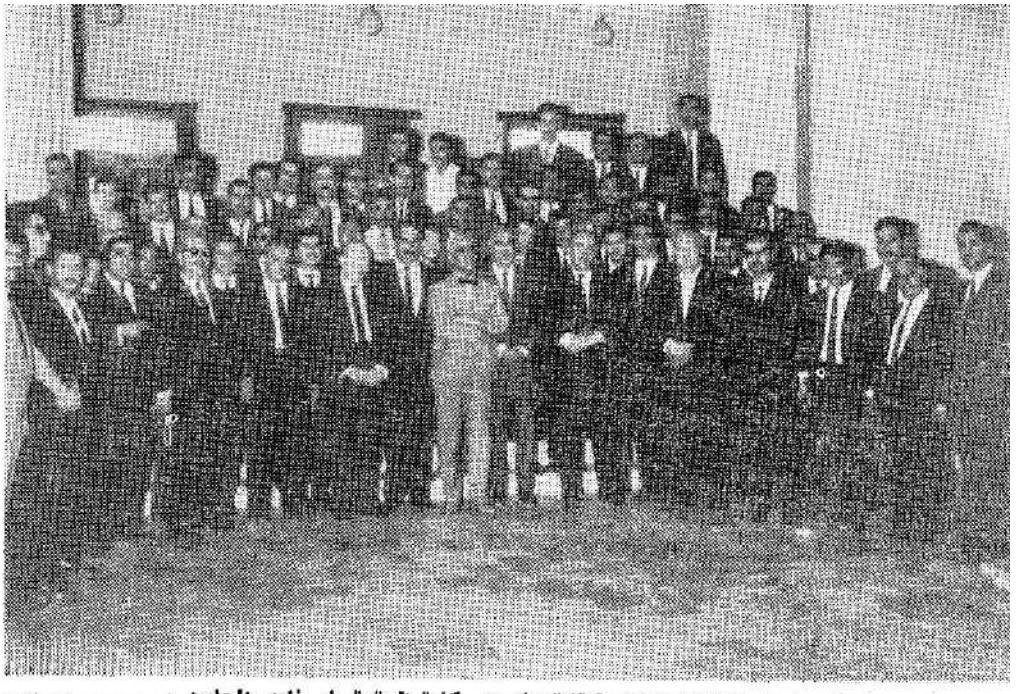

في ١-٩-١٩٦٧ احتفلت النقابة بخريجي كلية الحقوق في نادي المحامين .

احتفاء بخريجي كلية الحقوق عام ١٩٦٧

واسباب لراحة الاعضاء المجتمعين وتسهيل مهمتهم، وقد تم الاجتماع في نادى المحامين في محلة العيواضية.

كانت نقابة المحامين في لندن قد ارسلت دعوة لنقابتنا في بغداد تدعو فيها عضوين للحضور الى لندن للاطلاع والتعرف، وذلك لمدة ثلاثة أسابيع.

وقد قرر مجلس النقابة انتداب كل من المحامين احمد زكى الخياط وكيل النقابة وعبد العزيز سعيد عضو مجلس النقابة، وقد حضرا إلى لندن في النصف الاخير من شهر تموز ١٩٦٥ وتعرفا على رجال نقابة المحامين في لندن وزارا مكتبها وناديها كما زارا محكمة الجنايات المعروفة Old Baily ومحكمة التجارة وحكام التحقيق، وتجولا في نواحي الجنوب الغربي من انكلترا حسب المنهج الذي وضع لهذه الزيارة.

تمكنت النقابة من تأسيس عدة غرف للمحامين في بعض مراكز الحكومة خارج محافظة بغداد وجهزتها بما يقتضي لها من اثاث ومباشرين للعناية بها.

في هذا العهد فصلت حسابات صندوق المحامين من حسابات النقابة، وتم تأسيس صندوق المحامين وتعيين محاسب خاص له مع مسك سجلات خاصة به.

جرى تعديل في قانون المحاماة فيما يتعلق بمدة ولاية مجلس النقابة فزيدت الي سنتين غير قابلة للتجديد الا لمرة واحدة فقط، وعندما جرى الانتخاب بموجب التعديل الجديد كانت النتيجة كما يلي:[١]

في عامي ١٩٦٨ ــ ١٩٦٩: -

النقيب المحامي عبد الوهاب محمود

[١]. أصبح عدد أعضاء مجلس النقابة (عشرة) أعضاء إضافةً الى النقيب بموجب القانون الجديد.

وكيل النقابة	المحامي ناجي يوسف
عضو مجلس النقابة	المحامي توفيق الألوسي
عضو مجلس النقابة	المحامي جهاد الونداوي
عضو مجلس النقابة	المحامي خالد احمد طه
عضو هيئة النقابة	المحامي محمد بابان
عضو هيئة النقابة	المحامي مهدى الحسنى
عضو هيئة النقابة	المحامي عبد الرحمن الصفار
عضو هيئة النقابة	المحامي اسعد الفريح
عضو هيئة النقابة	المحامي لطفي امين فوزي
عضو هيئة النقابة	المحامي هادي العبادي

في عامي ١٩٧٠، ١٩٧١: -

النقيب	المحامي عبد الوهاب محمود
وكيل النقابة	المحامي ناجي يوسف
عضو مجلس النقابة	المحامي عبد الرزاق الحديثي
عضو مجلس النقابة	المحامي ابراهيم الغثوان
عضو مجلس النقابة	المحامي فهران الدليمي
عضو مجلس النقابة	المحامي سليم الزبيدي
عضو مجلس النقابة	المحامي مهدى الحسني
عضو مجلس النقابة	المامي جهاد الونداوي
عضو مجلس النقابة	المحامي كمال محى الدين
عضو مجلس النقابة	المحامي عامر عبد الله[1]

[1] . لم يذكر المؤلف (توفيق الآلوسي)، الوارد في (سجل القرارات).

في هذه الدورة كان قد جرى تعديل القانون في الاحكام المتعلقة بتقاعد المحامين وكان هدف هذا التعديل زيادة نسبة رواتب المتقاعدين من المحامين بمقياس معتدل بحيث يكون أقرب ما يكون الي مقياس رواتب المتقاعدين من اقرانهم السادة حكام المحاكم. وكذلك تم انجاز تشيد نادي المحامين الجديد وافتتاحه للأعضاء المنتسبين من المحاميات والمحامين بعد ان استغرق ذلك عدة سنوات بسبب خلاف نشب بين النقابة والمقاول الذي تعهد بالبناء وهو اليوم من النوادي الفخمة المعدودة في بغداد الامر الذي تشكر عليه المجالس النقابية التي ساهمت في انجازه. ولما كان السيد عبد الوهاب محمود قد تولي نقابة المحامين خلال الدورتين الأخيرتين، ولما كان قانون المحاماة لا يجيز ترشيحه للمرة الثالثة، وبناء على انتهاء مدته في اوائل شهر كانون الثاني ١٩٧٢ فقد تقرر اجراء انتخابات النقيب واعضاء مجلس النقابة، فتمت الانتخابات بتاريخ ٥-١-١٩٧٢ ففاز ناجي يوسف بالتزكية لمنصب النقيب ونجح معه لمجلس النقابة السادة التالية اسماؤهم:

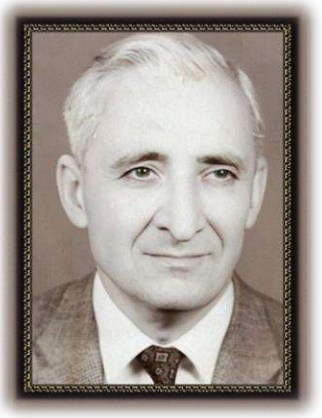

ناجي يوسف[1]

النقيب	المحامي ناجي يوسف
أمين السر	المحامي جهاد الونداوي
أمين السر	المحامي عبد الرزاق الحديثي
عضو مجلس النقابة	المحامي مهدى الحسني
عضو مجلس النقابة	المحامي فهران الدليمي
عضو مجلس النقابة	المحامي فاضل حسون العلي
عضو مجلس النقابة	المحامي عامر عبد الله
عضو مجلس النقابة	المحامي كمال محيي الدين
عضو مجلس النقابة	المحامي عبود المطلق
عضو مجلس النقابة	المحامي سالم المندلاوي
عضو مجلس النقابة	المحامي سامي محجوب
عضو مجلس النقابة	المحامي الحاج خليل الراضي

---

[1]. **ناجي يوسف: (١٩٠٩ – ١٩٧٢)**، ولد في مدينة النجف الاشرف، تخرج في كلية الحقوق/ بغداد ١٩٥٤، الشهادات الحاصل عليها: بكالوريوس قانون وبكالوريوس علوم وتربية، الوظائف التي تسنمها: مدرس – مدير مدرسة – مدير معارف – قائم مقام.

وحيث ان السيد ناجي يوسف كان مريضاً طريح الفراش عند اجراء الانتخابات لهذه الدورة، فما ان تماثل للشفاء لبضعة ايام فقط حتى وافته المنية، فتوفاه الله فبقيت شؤون النقابة تدار من قبل وكيل النقابة السيد جهاد الونداوي[1].

جهاد الونداوي

واخيرا جرى تعديل قانون المحاماة وتقرر انتخاب نقيب فقط، وفي يوم ١٩٧٢/١٠/١٣ تمت الانتخابات وفاز المحامي السيد فيصل حبيب الخيزران على ان يعمل مع اعضاء المجلس القائم حتى تنتهي المدة القانونية.

فيصل حبيب الخيزران[2]

[1]. **جهاد سعيد الونداوي: (١٩١٦ – ١٩٩٠)**، مواليد كركوك تاريخ التخرج في كلية الحقوق/ بغداد سنة ١٩٤٠، تاريخ الانتماء الى نقابة المحامين سنة ١٩٤٩، عين حاكماً (قاضياً) من ١٩٤٢/١/١٠ لغاية ١٩٤٩/١/٣١رئاسة محكمة استئناف كركوك، أحيل على التقاعد من المحاماة سنة ١٩٨٥. وقد تولى منصب نقيب المحامين وكالة.

[2]. **فيصل حبيب الخيزران العزاوي:** (١٩٢٧-١٩٩٩)، تخرج في كلية الحقوق/ بغداد ١٩٥٠، مارس المحاماة، ثم عين سفيرا في موسكو وطوكيو وبراغ وبلغراد.

المحاميات العراقيات

لقد وجدت من الضروري ان ادون كلمة عن المحاميات العراقيات بناء على تزايد عددهن في نقابة المحامين.

فبعد افول الحرب العالمية الأولي سرت موجة من الوعي في جميع انحاء العراق وصار الناس يطالبون بتأسيس مدارس للذكور وللإناث على حد سواء. ولابد من القول بأن تأسيس مدارس لتعليم البنات لم يلاقِ اية صعوبة منذ المرحلة الاولى، ولهذا فقد تقبل أكثر الناس، المسلمين خاصة، هذه الفكرة فأقبلوا اقبالا كبيرا على تسجيل بناتهم في المدارس الجديدة، وحيث ان تأسيس المدارس لتعليم البنات كان للمرة الاولي فلم تكن هذه المدارس من الكثرة بحيث تبلغ عدد مدارس الذكور، الا ان المثابرة على الترغيب لتعليم البنات وطدت هذه الفكرة التقدمية وجعلتها تسير سيرها الطبيعي المؤمل وذلك اخذا بيد النصف الثاني من المجتمع وتثقيفه.

إن كثيرا من العائلات التي كان اولياء امورهن من طبقة الروحانيين أقدمت علي تثقيف بناتهن وتهذيبهن فمن هذه العائلات عائلة المرحوم الشيخ احمد الشيخ داود، إذ اقدم علي تثقيف بناته ثقافة حديثة في ذلك المجتمع البغدادي الذى كان يومذاك قد خرج لتوه من قوقعته التي بقى قابعا فيها لعدة قرون خلت، وبهذا كانت الانسة صبيحة الشيخ احمد الداود في الرعيل الاول من اللاتي تثقفن وبقين مثابرات على الدرس في جميع مراحله، ولم يكن الناس في بغداد ليشعروا في ذلك العهد بحاجة الي سيدة او آنسة تتخذ المحاماة مهنة لها، ولهذا فقد اتجهت صبيحة ورفيقاتها الي الخدمة في مهنة التعليم في مدارس البنات من جهة والعمل في حقل الحركة النسائية التي كانت آنئذ في دور تكوينها من جهة اخرى. وبعد مرور عدة سنوات أتسع التعليم النسائي في

مراحله كافة حتى انخرط عدد كبير منهن في مدارس الحقوق والطب والصيدلة والتمريض والتجارة وغيرها، فكان من نصيب كلية القانون ان تحتضن صبيحة الشيخ احمد فتخرجت فيها في دفعة عام ٣٩ - ١٩٤٠ تحمل شهادة الحقوق مما أدى الي اصطلاح الناس على تسميتها بالحقوقية الأولى، وهى تعرف بهذا حتى اليوم ولكنها لم تنتمِ الي نقابة المحامين الا في تاريخ ٦-٤-١٩٥٦، ولئن لم تكن هي أول قانونية تمارس المحاماة في العراق، فإنها تكاد ان تكون أول خبيرة نسائية في هيئة التحكيم في محكمة الاحداث الجانحين. أما أول من انتمت الي نقابة المحامين من الآنسات فكانت الآنسة امينة الرحال[١]، إذ انها تخرجت في كلية الحقوق بتاريخ ٣١-٥-١٩٤٣ وانتمت لنقابة المحامين بتاريخ ١٢-٦-١٩٤٣ فكانت أول محامية مسجلة على جدول المحامين.

[١]. **أمينة الرحال: (١٩١٥ – ٢٠٠٢)**، تخرجت في دار المعلمات ومارست التعليم، ثم استقالت وانتمت الى كلية الحقوق/ بغداد وتخرجت فيها سنة ١٩٤٣، انتمت الى نقابة المحامين سنة ١٩٤٣، مارست المحاماة ثم عينت مديرة متوسطة للبنات ثم مشرفة تربوية في وزارة المعارف، اعيد انتماؤها الى نقابة المحامين سنة ١٩٦٤، واستمرت تمارس المحاماة الى سنة ١٩٧٣.

الأستاذة صبيحة الشيخ داود[1]

أما اليوم فقد بلغ عدد المسجلات منهن في جدول المحامين ثماني وسبعين محامية كانت واحدة منهن فقط قد طلبت احالتها على التقاعد لأسباب صحية، هي منيرة كريمة الدكتور عيسى نوري الله وردى ولولا الاسباب الصحية الاضطرارية لما أمكن لإحداهن ان تستسيغ اقتران اسمها بكلمة متقاعدة لا سمح الله - فإنها كلمة ثقيلة على اسماع الجنس اللطيف على كل حال. هذا وقد علمت بأن بعضهن فضلن الوظائف الحكومية على ممارسة المحاماة.

ان الخطوة الكبيرة التي خطاها الجنس اللطيف في العراق في مجال القانون تدل على الطموح والاقدام الي جانب تغلغله الي كثير من فروع الحياة الاخرى

[1]. **صبيحة الشيخ أحمد الداود: (١٩١٢ ــ ١٩٧٥)**، ولدت في بغداد من عائلة دينية، شاركت سنة ١٩٢١ عندما كانت بعمر ٩ سنوات في المهرجان الأدبي الكبير الذي أقيم في بغداد بعنوان (سوق عكاظ) فمثلت فيه دور الشاعرة الخنساء وهي تركب ناقة عربية بحضور الملك فيصل الأول ووالدها وزير الأوقاف. مارست المحاماة مدة يسيرة ثم عينت مفتشاً في وزارة المعارف، وعينت عام ١٩٥٦ قاضية في محاكم بغداد في عام ١٩٥٨ ثم عضوا في محكمة الأحداث واستمرت في هذه الوظيفة حتى أحيلت على التقاعد.

في المجتمع فقد بلغ بعضهن مستوى رفيعا، إذ تولت اثنتان مناصب وزارية[1] منذ قيام ثورة ١٩٥٨، والامل ان يكتمل جهاد هذا النصف المهم من المجتمع فيأخذ بيد جيل البنات الصاعد الي مراقي المعرفة الحقة والخلق الرفيع.

أدون فيما يلي اسماء المحاميات[2] المسجلات في سجل المحامين حتى نهاية عام ١٩٧٢:

اديبة طه الشبلي	سرية محمود اديب
امينة الرحال	سهام عبد الرزاق العاني
ايفلين رزوق شماع	ليلى حسين معروف
تروت محمد صالح محمود	ساري مجيد نازو
راجحة اسماعيل شريف العاني	مي فرج عبود الشيخ
راسمة زينل	نصرة حمدي عبدالرضا
زبيدة هادى الزبيدي	نعيمة الوكيل
سالمة شنشل	هيفاء عبد الجبار نصيف الزبيدي
سعاد سلمان داود	جاكلين لويس متى
صبيحة الشيخ احمد	واجدة رشدي النقيب
ليلي عبد علي الخليل	وداد جهاد عبد الرحمن
منى انور العبدة	سليمة عبد الجبار القداغ
نزهت غزالة	سهيلة محمد ابراهيم الناصر

[1]. السيدة سعاد خليل اسماعيل والسيدة نزيهة جودت الدليمي. (المؤلف).

[2]. أعتقد بان قد حان الوقت لتشترك احدى المحاميات في مجلس ادارة نقابة المحامين في المستقبل القريب. (المؤلف).

نضال طالب جميل	نبيهة جابك الزهيري
نوال فرنسيس جزراوي	وصال ناصر الموسوي
المازة حمودي عبدالرضا	أحلام كاظم مجيد القيصر
بيلان هراند مليكان	سميرة جاسم محمد الباقي
آمنة كامل الجادرجي	نبيلة صادق الخطيب
خالدة شهاب السعيدي	نادرة داود يوسف النعمان
خالدة عبد الكريم مصطفى	باسمة خليل بهنام
سلوى محمد علي كريم	سعادة صابر صالح
ساجدة عباس	نضال علي حسين سباهي
نجاة عودة يوسف الديراوي	خالدة عمر علي أغا
ليلي مرتضى هاشم الشديدي	سمية ظافر الزهاوي
منى مكي سبتى الاشتري	باسمة عبد الوهاب داود
باكيزة عبد القادر محمد	ألس ارتين وردي
عناء اسماعيل جاسم الربيعي	سلوى كامل القس متي
سعاد قهرمان علي	واثقة محمد يوسف العاني
منتهى عبد الباقي عبدالرضا	منيبة رؤوف الحمداني
الهام عبد الله محمود	نجاة حسن غلام
ناهدة صالح حمزة العميري	نهلة عبد الجبار عبد الستار
فائزة ابراهيم يوكا	سهام محمد احمد الطائي
نجوى جاسم العوادي	منتهى مصطفى كمال
سميحة علي ثروت	قسمة محمد محمود النعيمي
اديبة كيرو حنا	وصال ناهي حمود الفاهي

آمال احمد البكر	ماجدة علي عبد الله الصالحي
سهام اسماعيل السريح	ساهرة سلمان طبيبان النمري
نائلة عبد القادر السواد	ميسون ذياب مهدي
نجاة عبد العزيز	نعم محمد صالح مهدى الجبوري
بدور زكى محمد الددة	

اما عدد المحامين الذين سجلوا لدى وزارة العدلية ومارسوا المحاماة من ٦ شباط ١٩١٨ لغاية ١٢ مايس ١٩٣١ فقد بلغ ٢٩٤ محاميا.

أما اليوم فان عدد السادة المحامين الممارسين المسجلين لنهاية عام ١٩٧٢ يبلغ حوالي ١٨٠٠ محاميا، والي جانبهم بلغ عدد السيدات والآنسات المحاميات الممارسات المسجلات في نقابة المحامين ٧٨ محامية.

هيئة صندوق تقاعد المحامين

صدرت قوانين المحامين برقم ٨٤ لسنة ١٩٦٠ ورقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٤ ورقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٥ لتنظيم الحقوق التقاعدية للمحامين والمحاميات وعوائلهم، ثم صدر القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٩، (عدل بقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٧١)، فنصت المادة الثالثة منه على تأسيس صندوق تقاعد المحامين يلحق بوزارة المالية، تديره هيئة تسمى هيئة صندوق تقاعد المحامين تؤلف من ثلاثة أعضاء اصليين وثلاثة أعضاء احتياط يعينون بأمر من وزير المالية، علي ان ترشح وزارة العدل عضوا أصليا وعضوا احتياطيا من بين حكام الصنف الأول ويرشح مجلس نقابة المحامين عضوا أصليا وعضوا احتياطيا، وترشح وزارة المالية عضوا أصليا وعضوا احتياطيا من بين موظفيها الذين لا تقل درجته عن درجة مدير، ويكون تعيينهم لسنتين قابلة للتجديد ويرأس الهيئة مرشح وزارة العدل.

وللصندوق شخصية معنوية للقيام بجميع التصرفات القانونية ويمثله رئيس الهيئة تجاه الدوائر الرسمية وشبه الرسمية والمحاكم والاشخاص.

وقد منح هذا القانون هيئة الصندوق صلاحيات واسعة لتنظيم شؤون المحامين المتقاعدين او الذين يحالون على التقاعد.

وفيما يلي أسماء السادة أعضاء هيئة الصندوق:[١]

١ – الرئيس: صادق حيدر حاكم محكمة التمييز - ممثلا وزارة العدل

٢ – عضو: المحامي جهاد الونداوي وكيل نقابة المحامين - ممثلا النقابة.

٣- عضو: عبد القادر البارودي مدير عام صندوق التقاعد - ممثلا وزارة المالية.

---

[١]. لسنة ١٩٧٢.

قد ظهر لي من تقارير هيئة صندوق تقاعد المحامين التي تنشرها في نهاية كل عام لميزانيتها بأنها تحاول ان تبذل جهودا محمودة مستمرة لإيجاد موارد مالية لدعم صندوق تقاعد المحامين الي جانب انجاز البناية التي باشرت بتشييدها لاستغلالها لمنفعة الصندوق الأنف الذكر.

اما جهاز الموظفين التابع لهيئة الصندوق فيتألف من شعبتين هما شعبة المحاسبة ويرأسها محاسب يعاونه مدقق وامين صندوق وكاتب واحد، ثم الشعبة القانونية ويرأسها ملاحظ الحقوق، وبهذا انتظمت سجلاتها بحيث يسهل انجاز المعاملات بالسرعة المتوخاة.

(انتهى)

المصادر

١. احمد زكي الخياط، اشخاص واحداث ١٩٠٠ – ١٩٥٨، مطبعة أوفسيت الكتاب، بغداد، ٢٠١٦، ص٢٠٧.

٢. احمد مجيد الحسن، تاريخ نقابة المحامين العراقيين، ١٩٣٣ – ٢٠١٩، مطبعة الكفيل، كربلاء المقدسة، ٢٠١٩. ص أ.

٣. أ.د. اخلاص لفتة عزيز وزيدون طه صالح، احمد زكي الخياط ودوره الإداري والدبلوماسي حتى عام ١٩٥٨، مجلة المستنصرية للعلوم الإنسانية/ عدد خاص لمؤتمر كلية التربية التخصصي السابع والعشرين للعلوم الإنسانية والتربوية، ٢٨ – ٢٩ شباط ٢٠١٤.

٤. شكيب كاظم، أحمد زكي الخياط، قبس من أخلاقه ونزاهته، الحوار المتمدن- العدد: ٦٦٣٧ – ٢٠٢٠/٨/٥.

٥. ملفات قسم شؤون القضاة/ مجلس القضاء الأعلى.

٦. محاضر سجلات مجالس نقابة المحامين من سنة ١٩٣٤ – ١٩٧٢.

٧. ملفات نقابة المحامين.

٨. ملفات صندوق تقاعد المحامين.

٩. ملفات هيئة التقاعد الوطنية.

١٠- موقع المعرفة الالكتروني.

الملاحق

أولاً. موافقة عائلة المرحوم على إعادة طبع الكتاب وتخويل محقق الكتاب بذلك.

١. رسالة محقق الكتاب:

To: tmbayati@gmail.com · Tue, May ٣١, ٢٠٢٢ at ٣:٣٠ PM

الاستاذ الفاضل طالب البياتي المحترم تحية طيبة

إني المحامي احمد مجيد الحسن سبق وأن ألفت كتاباً عن تاريخ نقابة المحامين العراقيين، وكان من اهم مصادر الكتاب هو كتاب (تاريخ المحاماة في العراق) لمؤلفه المغفور له (احمد زكي الخياط)، وقد اشرت الى ذلك في مقدمة كتابي قائلاً: " ان جميع من كتب عن المحاماة في العراق ومن جملتهم مؤلف هذا الكتاب هم عيال على كتاب المرحوم (أحمد زكي الخياط). وقد طبع الكتاب مرة واحدة سنة ١٩٧٣، وهو اليوم مفقود ونادر الوجود، وقد عزمت على اعادة طبعه مع مقدمة وافية عن المرحوم (الخياط) وعن دوره المشهود في الادارة العراقية حيث نال تقدير جلالة المغفور له الملك (فيصل الاول).

لذا ارجو التفضل بالموافقة خطياً على اعادة تحقيقه وطبعه خدمة لتاريخ العراق واحياءً لذكرى المرحوم (أحمد زكي الخياط)، علماً بان المرحومة شقيقته (بتول) قد زارت متحف نقابة المحامين العراقيين وزودتنا بصورته وبعدد من الوثائق التي وضعناها في المتحف.

وتقبلوا فائق التقدير والاحترام.

المحامي أحمد مجيد الحسن

بغداد – الكرادة الشرقية.

٢. جواب عائلة المرحوم:

Talib Bayati<tmbayati@gmail.com> wrote:,on

الأربعاء، يونيو ١, ٢٠٢٢ **at** ٥:٢٦ ص

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستاذ الفاضل احمد مجيد الحسن

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

شكرا جزيلا على ايميلكم الخاص بكتاب المرحوم خالي احمد زكي الخياط، وهذا يدل على سمو اخلاقكم وكرمكم ووفائكم واحترامكم للرواد الذين بنوا وطننا الحبيب العراق بمختلف جوانبه ومنهم المرحوم خالي الذي خدم وطنه بصدق وإخلاص ونزاهة وتفان في كافة المواقع التي شغلها بالدولة العراقية منذ تأسيسها وبعد تقاعده وعمله بالمحاماة وحتى وفاته في ١٩٧٤/٥/٢٥.

انا على علم باتصال المرحومة بتول الخياط (وهي ابنة أخ المرحوم) بنقابة المحامين بخصوص المرحوم ولكوني مخولا من ورثة المرحوم أؤكد لكم موافقتنا على إعادة طبع الكتاب، ولكن ارجو تفضلكم بتوضيح تفاصيل المقترح من حيث الكلفة والتوزيع علما بأننا لا ننظر للجانب المادي اطلاقا.
كذلك أود أن ابين لجنابكم الكريم ان المشرف على الطبعة الوحيدة والمثبت اسمه على الغلاف المرحوم المحامي عند الجبار البياتي هو عمي.
اخيرا أرجو ارسال مسودة لما تطلبوه من تخويل باعتباركم صاحب الاختصاص بهذا المجال حتى يتسنى لنا توقيعها .
بارك الله فيكم وأحيي موقفكم الكبير هذا. ودمتم سالمين بحفظ الله تعالى .

طالب محمد البياتي

الجواب الثاني:

Talib Bayati <tmbayati@gmail.com> wrote: On

السبت، يونيو ٤, ٢٠٢٢ **at** ١٠:٢٢ ص

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الاستاذ الفاضل احمد مجيد الحسن

شكرا لكم مرة أخرى خصوصا على مقالكم المرفق الذي لخص سيرة حياة خالي المرحوم احمد زكي الخياط.

ادناه التخويل المطلوب ولنا رجاء أن تشملونا عند توزيعكم المجاني للكتاب بنسخ معدودة منه .

طالب البياتي

---

٣. الجواب الثالث: (التخويل)

الى المحامي الأستاذ أحمد مجيد الحسن المحترم

نيابة عن ورثة خالي المرحوم احمد زكي الخياط أعلمكم بانه لا مانع لدينا من إعادة طبع وتحقيق كتاب المرحوم والمعنون (تاريخ المحاماة بالعراق) ونشره وتوزيعه ورفعه على الموقع الإلكتروني لنقابة المحامين خدمة لتاريخ وطننا العزيز العراق واحياءً لاسم المرحوم، ونتنازل عن الحقوق المترتبة.

طالب محمد البياتي

٣ ذي القعدة ١٤٤٣هجري.

٤ حزيران ٢٠٢٢ ميلادي.

tmbayati@gmail.com

ثانياً. أ. كتاب الشكر الموجه لعائلة المرحوم من (دار الكتب والوثائق) لإهدائهم البوم الصور النادرة للمرحوم، تمثل نشاطاته الإدارية:

Republic of Iraq
Ministry of Culture
Tourism and Antiquities
Iraqi National Library and Archives
General Director's Office

جمهورية العراق
وزارة الثقافة والسياحة والآثار
دار الكتب والوثائق

مكتب المدير العام
العدد: ١٥٧
التاريخ: ٨/ 5 /2025

الـــى/ عائلة المرحوم الدبلوماسي احمد زكي بك الخياط

الموضوع / شكر وتقدير

تهديكم دائرتنا أطيب تحياتها..

نتقـــدم بخـــالص الشـــكر وعظـــيم الامتنـــان الـــى عائلـــة المرحـــوم الدبلوماســـي أحمـــد زكـــي بـــك الخيـــاط العراقـــي الاصـــيل والشخصـــية الوطنيـــة البارزة وذلك بإهداء صور نادرة للفقيد الراحل .
وســيتم حفــظ هــذه الصــور بكــل تقــدير واعتــزاز ضــمن مقتنيــات المكتبــة تخليــداً لذكراته العطرة ومسيرته المشرفة في خدمة العراق .

للتفضل بالاطلاع مع التقدير والاحترام.

دار الكتب والوثائق
Iraqi Library and Archives

بارق رعد علاوي
المدير العام / وكالة
٨/ 5 /2025

نسخة منه الى:-
- مكتب المدير العام.

از/2025

WWW.iraqnla.gov.iq
iraqnla@googlemail.com
بغداد - باب المعظم - مقابل وزارة الدفاع القديمة
ص.ب 14340

ب. الجواب:

Talib Bayati

To: me · Tue, Aug ٥ at ٢:٣٤ AM

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته

الاستاذ الفاضل المحامي احمد مجيد

شكرا جزيلا لرسالتكم الكريمة وادعو الله تعالى لكم بالصحة والسلامة .

آسف لتأخري بالرد وذلك لانشغالي بعزاء عمي المرحوم الاستاذ طاهر البياتي الذي انتقل الى رحمة الباري مؤخرا.

نيابة عن عائلة خالي المرحوم احمد زكي الخياط أقدم لكم الشكر الجزيل والتقدير لجهودكم بتحقيق كتابه واسأل الله سبحانه ان يوفقكم في هذا العمل الذي يخلد ذكرى أحد بناة وطننا العزيز العراق وواحد من أبنائه المخلصين .

فرحنا بكتاب الشكر من دار الوثائق وان شاء الله نرتب موضوع استلامه .

ارجو ان نبقى على اتصال مستمر وأود ان التقي بكم عند زيارتي للعراق ان شاء الله . حفظكم الباري من كل مكروه .

دمتم.

طالب محمد البياتي

٢٠٢٥/٨/٥

ثالثاً. الطبعة الأولى من الكتاب:

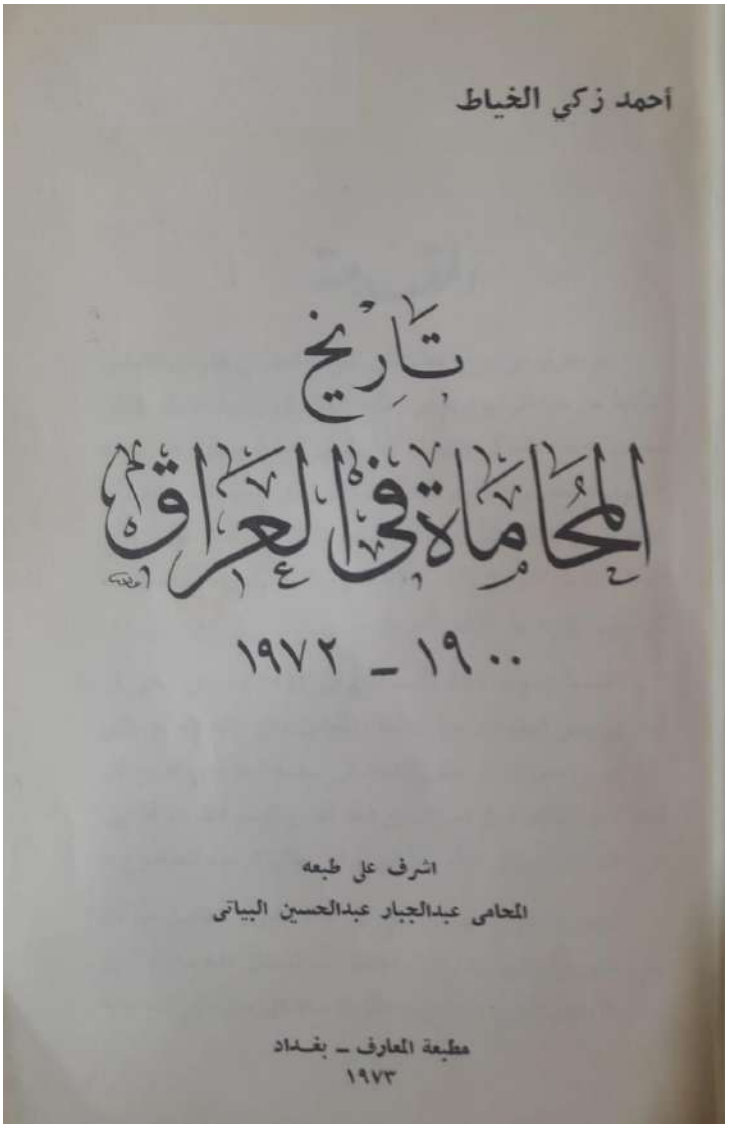
أحمد زكي الخياط

تاريخ
المحاماة في العراق
١٩٠٠ - ١٩٧٢

اشرف على طبعه
المحامي عبدالجبار عبدالحسين البياتي

مطبعة المعارف - بغداد
١٩٧٣

(محتويات الكتاب)

أ	تقديم
ج	أحمد زكي الخياط – سيرة ذاتية
١	المقدمة
٣	حديث شريف
٥	المحاماة، أصل المحاماة
٦	المحاماة عند الاغريق
٨	اتعاب المحاماة، المحاماة عند الرومان
٩	استعمال لفظة محامي لأول مرة في التاريخ
١٠	شروط المحامي
١١	المحاماة لدى قدماء العراقيين
١٣	أصل تدوين القوانين العراقية القديمة
١٥	الاسباب الموجبة لشريعة حمورابي ومقدمتها
٢٦	اماكن المحكمة
٢٧	موظفو المحكمة
٢٧	المحامون
٣٠	حمورابي يتسلم شريعته من الآلهة شمش
٣١	المحاماة في تاريخ العراق القريب
٣٢	تأسيس اول مدرسة للحقوق في بغداد
٣٧	غلق مدرسة الحقوق بسبب الحرب العالمية الأولي في ١٩١٤
٣٧	اعادة فتح مدرسة الحقوق في بغداد بعد الحرب الاولي
٣٩	إتمام دراسة الحقوق بعد الاحتلال

٤٠ أقدم المحامين العراقيين
٤١ التنظيم التمهيدي للجهاز القضائي في العراق ١٩١٧
٤٤ محكمة الاستيناف ومحاكم البداءة
٤٦ محاكم الصلح
٤٦ المحاكم الشرعية، نظام دعاوى العشاير
٤٨ تأسيس اول محكمة بداءة
٤٩ اول محكمة جزاء في بغداد
٤٩ تأسيس مجلس التمييز الشرعي
٥٠ توحيد المحاكم واحداث الدائرة العدلية بعد الاحتلال
٥٢ بيان القائد العام في ٤ تموز ١٩١٧
٥٢ تأسيس اول محكمة صلح بعد الاحتلال
٥٣ دعوة المحامين للتسجيل واول اعلان يتعلق بالمحامين
٥٤ أول قانون للمحامين في ١٩١٨
٥٧ بدء المحاماة في مطلع القرن العشرين
٦٠ المحاضرون في مدرسة الحقوق عند افتتاحها في ١٩٠٨
٦١ تسجيل اسماء المحامين لأول مرة بعد الاحتلال
٦٢ بعض طرائف اعلانات المحامين
٦٣ اعلانات الكاتب العدل واخبار دائرة البوليس
٦٤ عدد المحامين المسجلين في بغداد والبصرة والموصل في مطلع عام ١٩٢٠
٦٦ تخرج اول دفعة من مدرسة الحقوق بعد الاحتلال
٦٧ انتظام الدراسة في كلية الحقوق

٦٨ شؤون المحامين قبل تأسيس النقابة، وتأسيس اول نقابة للمحامين
٧٠ التنفيذ القانوني لانتخابات النقابة
٧٣ فوز العلامة ناجي السويدي نقيبا للمحامين لأول مرة
٧٥ النقيب بهجة زينل واعضاء هيئة النقابة
٧٨ النقيب داود السعدى واعضاء هيئة النقابة
٨٠ النقيب نصرة الفارسي واعضاء مجلس النقابة
٨١ النقيب نجيب الراوي واعضاء مجلس النقابة
٨٤ النقيب جميل عبد الوهاب واعضاء مجلس النقابة
٨٦ النقيب جعفر حمندي واعضاء مجلس النقابة
٨٨ النقيب عبد الوهاب محمود واعضاء مجلس النقابة
٩٠ النقيب حسين جميل واعضاء مجلس النقابة
٩٢ النقيب فائق السامرائي وأعضاء المجلس النقابة
٩٤ النقيب عبد الرزاق شبيب واعضاء مجلس النقابة
٩٨ السادة الحكام اعضاء اللجنة المشرفة على نقابة المحامين
١٠٠ النقيب فائق السامرائي واعضاء مجلس النقابة
١٠٢ زيارة وفد النقابة لندن بدعوة من نقابة المحامين في انكلترا
١٠٥ النقيب ناجى يوسف واعضاء مجلس النقابة
١٠٦ النقيب فيصل حبيب الخيزران واعضاء مجلس النقابة
١٠٧ كلمة عن المحاميات العراقيات
١١٠ اسماء السيدات والآنسات المحاميات الممارسات المحاماة
١١٢ صندوق تقاعد المحامين والسادة اعضاء هيئة صندوق تقاعد المحامين

١١٥ المصادر
١١٧ الملاحق